الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية

تخصص الإبداع و المقاولاتية

دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة

دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

لولاية سيدي بلعباس

من إعداد الطالب:
شقرون محمد

تحت إشراف الأستاذ
صحراوي بن شيحة

لجنة المناقشة

الدكتور مليكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي –جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور صحراوي بن شيحة	أستاذ محاضر – جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
الدكتور بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر – جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور مناد علي	أستاذ محاضر – جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والداي الكريمين، الذين ألهماني

روح الصبر والنضال

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة

إلى الزملاء والزميلات

إلى أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم والتي هي اليوم ثمرة من ثمرات هذا العطاء.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها لا يبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس في كل زمان ومكان.

كلمة شكر

الحمد و الشكر لله تعالى العلي القدير الدي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر و الإرادة و أعانني و قدرني على إنجاز هدا العمل .

أتوجه بالشكر الجزيل و بأسمى معاني التقدير و العرفان إلى الأستاذ الدكتور صحراوي بن شيحة على جهوده المتميزة في الإشراف على هده المذكرة و على توجيهاته و نصائحه القيمة التي قادتني لإتمام هدا العمل كما أتوجه بشكري الخالص إلى كل من أعانني في إنجاز هدا العمل .

قائمة المحتويات

الإهداء.....I
كلمة شكر.....II...
قائمة المحتويات.....III
قائمة الجداول.....VI
قائمة الأشكال.....V
مقدمة عامة .....IX...

الفصل الاول : المقاولاتية المفهوم و الأبعاد..... 1
تمهيد.....2
المبحث الاول : مفهوم المقاولاتية.....3
المطلب الاول : تعريف المقاولاتية 3
المطلب الثاني: خصائص المقاولاتية.....6
المطلب الثالث: أنواع المقاولات و أشكال المقاولاتية.....7
الفرع الاول: أنواع المقاولات 7
الفرع الثاني: اشكال المقاولاتية.....10

المطلب الرابع: ماهية المقاولات الصغيرة..... 12

1- مفهوم المقاولات الصغيرة..... 12

2 خصائص المقاولات الصغيرة..... 14

3-أهمية المقاولات الصغيرة..... 15

المبحث الثاني : المقاول والنظريات المقاولاتية.....16

المطلب الأول: تعريف المقاول..... 16

المطلب الثاني: خصائص المقاول وأدواره..... 19

1- خصائص المقاول 19

2-أدوار المقاول..... 23

المطلب الثالث: المقاول حسب النظريات المقاولاتية..... 24

1 -المقاول واكتشاف الفرص (مقاربة **Kizner**) 24

2 -المقاول والفكر الديني: تحليل**Weber**..... 25

3 -المقاول فاعل أساسي للتطور الاقتصادي مقاربة **Schumpeter** 26

4 -المقاول والخطر وعدم التأكد (مقاربة **Knight**)..... 27

المطلب الرابع : ماهية روح المقاولاتية..... 28

المبحث الثالث: الاسس النظرية للمقاربة المقاولاتية.....30

المطلب الاول: نموذج تكوين الحدث المقاولاتي **A.SHAPERO et L.SOKOL** 1982.....30

المطلب الثاني: نظرية السلوك المخطط لـــ **AJZEN1991**.....32

المطلب الثالث: النموذج الموحد لنظرية السلوك المخطط لـــ AJZENونموذج SHAPERO ET SOKOL.....34

خلاصة الفصل الاول 36

الفصل الثاني: الإطار النظري للمشاريع الصغيرة.....37

تمهيد.....38

المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة.....39

المطلب الأول: المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة.....39

المطلب الثاني: تعريف المشاريع الصغيرة.....43

المطلب الثالث: خصائص المشروعات الصغيرة و أنواعها.....47

أولاً –خصائص المشروعات الصغيرة 47

ثانيا –أنواع المشروعات الصغيرة.....51

المطلب الرابع : مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة.....54

المبحث الثاني:أهمية المشاريع الصغيرة المنتجة.....57

المطلب الأول: دور ومساهمة المشروعات الصغيرة المنتجة في الاقتصاديات الوطنية.....57

المطلب الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة المنتجة من منظور اجتماعي.....60

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة المنتجة.....62

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال و تجارب بعض الدول في تنمية المشاريع الصغيرة.....64

المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال.....64

1-مفهوم المرافقة المقاولاتية 64

2-مفهوم حاضنات الأعمال.....66

2-1 -قراءة تاريخية لحاضنات الأعمال.....66

2-2 -تعريف حاضنات الأعمال 69

2-3-أهداف حاضنات الأعمال.....70

2- 4-أنواع حاضنات الأعمال.....72

2-5أهمية حاضنات الأعمال.....74

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة.....75

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تنمية مقاولاتية المشروعات الصغيرة.....77

1- التجربة الكندية.....77

2- تجربة الولايات المتحد الأمريكية..... 78

3 -التجربة الفرنسية.....80

4-التجربة الكورية.....81

5-التجربة اليابانية.....82

خلاصة الفصل الثاني.....84

الفصل الثالث: دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس.....85

تمهيد.....86

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....87

1- إنشاء وتعريف الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب.ANSEJ 87

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....88

3- صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....89

4- الشروط اللازمة للاستفادة من امتيازات الوكالة 92

5 - الإعانات والامتيازات الجبائية المقدم من طرف الوكالة 93

6- مسار دراسة المشاريع في الوكالة.....94

المبحث الثاني: تحليل بيانات و نتائج دراسة الحالة.....96

1 - نبدة عن ولاية سيدي بلعباس.....96

2- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....98

3 – عرض و تحليل حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس للفترة (2006-2014).....100

4- تحليل بيانات و نتائج المسح بالعينة.....112

5- نتائج اختبار الفرضيات..... 131

خلاصة الفصل الثالث.....132

الخاتمة العامة.....133

قائمة المـــــــــراجع.....138

الملاحق.....149

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير التمييز بين حجم المقاولات في الجزائر	13
02	المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع الصغيرة في بعض البلدان	42
03	تعريف المشروعات الصغيرة في ماليزيا	44
04	تعريف المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية	45
05	تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان	46
06	الخصائص الرئيسة لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين	67
07	الهيكل المالي لتمويل الثنائي	89
08	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	90
09	تطور عدد المشاريع الصغيرة الممولة للفترة (2006-2014)	100
10	توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة و عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات للفترة (2006-2014)	102
11	ترتيب قطاعات المشاريع الصغيرة الممولة على مستوى الوكالة من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة للفترة (2006-2014)	104
12	توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة حسب	106

	القطاعات المنتجة للفترة (2006-2014)	
13	ترتيب قطاعات المشاريع الصغيرة المنتجة الممولة على مستوى الوكالة من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة للفترة (2006-2014)	107
14	توزيع الحصيلة الإجمالية للمشاريع الصغيرة الممولة المنتجة و الغير منتج للفترة (2006-2014)	107
15	تطور خلق المشاريع الصغيرة الممولة المنتجة حسب القطاعات خلال الفترة (2006-2014)	109
16	توزع عينة البحث حسب القطاعات	112
17	توزع العينة حسب الجنس	113
18	توزع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	116
19	توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	117
20	توزع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية	119
21	توزع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية السابقة في مجال نمط المشروع المستحدث	120
22	توزع العينة بالنسبة لصعوبات المالية	122
23	توزع العينة بالنسبة لصعوبة التسويق	124
24	توزع العينة بالنسبة لصعوبة قلة الخبرة	126
25	توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة	128

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج تكوين الحدث المقاولاتي A.SHAPERO et 1982 L.SOKOL	30
02	نظرية السلوك المخطط لـ1991 AJZEN	33
03	نموذج موحد لنظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي	34
04	تصنيف المشروعات الصغيرة	53
05	تاريخ حاضنات الأعمال	68
06	تطور عدد المشاريع الصغيرة الممولة للفترة (2006-2014)	101
07	توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة حسب القطاعات للفترة (2006-2014)	103
08	تطورالحصيلة الاجمالية للمشاريع الممولة التابعة للقطاعات المنتجة خلال الفترة (2006-2014)	110
09	توزع عينة البحث حسب القطاعات	112
10	التوزع النسبي للعينة حسب الجنس	114
11	التوزع النسبي لمساهمة المرأة في العينة كصاحبة مشروع حسب النمط	115
12	توزع أفراد العينة حسب الفئة العمر	116
13	توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	118
14	توزع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية	119
15	توزع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية السابقة في	121

	مجال نمط المشروع المستحدث	
16	توزع العينة بالنسبة لصعوبات المالية	123
17	توزع العينة بالنسبة لصعوبة التسويق	125
18	توزع العينة بالنسبة لصعوبة قلة الخبرة	127
19	توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة	129

مقدمة عامة

أصبح موضوع المقاولاتية يحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي أصبحت تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية و الاستراتيجي.

و للمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في خلق الثروة و الرفع من مستويات الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد و تنويع النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة التوازن للأسواق بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة ظروف و أزمات اقتصادي خارجة عن نطاقهم و خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها.

ورغم انتشار المؤسسات العملاقة ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم ، إلاَ أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدول يحتم عليها الاهتمام بالرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يغامرون وينشئون مشاريع صغيرة تمد الاقتصاد الوطني بالقدرات الإدارية والفنية، وتعمل على توازن المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك أصبحت المشروعات الصغيرة محل تركيز جهود معظم حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء و أصبحت المقاولاتية نموذج يراهن عليه من أجل ترقية المشاريع الصغيرة بشكل عام و المنتجة منها بشكل خاص دات الأهمية البالغة في الاقتصاد.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في دراسة دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعد من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وعلى الرغم من أن إدراك أهميتها والاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات جميعاً لا سيما في الدول النامية، والذي بات ينعكس في خطط وسياسات التنمية العامة بهدف دعمها وقصد مساندتها، إلا أن الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً، الأمر الذي شكل لنا حافزاً للخوض في هذا المجال ً، و في هدا الإطار تأتي هده الدراسة كمحاولة بحتيه لاستقصاء دور و تأتير المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و عليه نطرح الإشكالية التالية : هل يؤثر دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية بجب البحت و الإجابة على التساؤلات الهامة التالية :

- ما هي المقاولاتية و و ما هي خصائصها ؟
- ما هي المشاريع الصغيرة، و ما هي خصائصها ، و ما هي أنواعها ؟
- ما هي أهمية المشاريع الصغيرة المنتجة؟
- هل باستطاعة المقاولاتية خلق و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة؟

فرضيات البحث

و كمحاولة لحل هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية و التي سنقوم باختبار صحتها و التي يمكن أن تكون حلولا محتملة أو متوقعة وهي:

1) تؤثر المقاولاتية ايجابا على خلق المشاريع الصغيرة المنتجة و هي بمثابة أداة أو وسيلة خلق المشاريع الصغيرة المنتجة.
2) تساهم المقاولاتية مساهمة فعالة في تنمية و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة الناجحة قادرة على تجاوز الصعوبات و ضمان استمرارها.
3) للمقاولاتية القدرة على خلق مشاريع صغيرة منتجة في قطاعات متعددة .

أهداف البحث

تكمن أهم أ هداف هذه الدراسة فيما يلي:

-التعرف على ماهية المقاولاتية و المقاول باستعراض أهم الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين.

- التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة باستعراض أهم الإسهامات المعرفية و محاولة ضبط مفهومها و خصائصها و معايير تمييزها وأهمية المشاريع الصغيرة المنتجة على مستوى الافراد والمجتمع و الاقتصاد.

-تبيان دور المقاولاتية في خلق و تطوير المشاريع الصغيرة المنتجة الناجحة.

أهمية البحث

إن أهمية قطاع المشاريع الصغيرة المنتجة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية.

وتبرز أهمية هذا البحث من عدة جوانب ، فمن ناحية أنه يسلط الضوء على قطاع مهم وحيوي وذو تأثير فاعل على الأفراد والمجتمعات و الدول ألا وهو قطاع المشاريع الصغيرة المنتجة الذي تكمن أهميته في القدرة على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يوضح أهمية المقاولاتية و دورها الفعال في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة بصفة عامة و المنتجة منها بصفة خاصة ، ومن ناحية ثالثة تأتي أهمية هذا البحث في أنه ينقل تجارب بعض الدول الرائدة في مجال تنمية مقاولاتية المشاريع الصغيرة.

و من هنا جاءت فكرة هذه الرسالة ، حيث نأمل من خلالها تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بهذه العناصر المهمة و تبيان دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة.

المناهج العلمية المتبعة

للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة من اجل اعطاء اطار نظري وتغطية أكاديمية للمقاولاتية و المشاريع الضغيرة و هدا بدكر أهم الإسهامات و البحوث و اعتمدنا في دلك على مجموعة من المصادر التي تشمل الكتب و المجلات العلمية دات الصلة بالموضوع و مواقع الإلكتروني متخصص في المجال . وفي الجانب العملي اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي و هدا من خلال أسلوب الاستنتاج للوصول الى النتائج والتوصيات من واقع المعلومات والبيانات التي توصلنا إليها من خلال دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس .

وسيكون محتوى هذه الدراسة في إطارها العام على النحو التالي :

- **الفصل الأول: المقاولاتية المفهوم و الأبعاد.**

ويتناول هذا الفصل التعريف بماهية المقاولاتية و تبيان خصائصها و أشكالها و أنواع المقاولات و ماهية المقاولات الصغيرة و تعريف المقاول و التطرق إلى صورته من وجهات نظر أكبر الباحتين في المجال كما تعرضنا للأهم الاسس النظرية للمقاربة المقاولاتية.

-**الفصل الثاني : الإطار النظري للمشاريع الصغيرة.**

في هذا الفصل سنقوم بتسليط الضوء على ماهية و أهمية المشاريع الصغيرة و المنتجة منها بصفة خاصة و كذلك حاضنات الأعمال و تجارب بعض الدول في مجال تنمية مقاولاتية المشاريع الصغيرة.

-**الفصل الثالث : دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس.**

من خلال هدا الفصل التطبيقي سنحاول نقل صورة واقعية للموضوع من خلال دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس.

الفصل الاول :

المقاولاتية المفهوم و الأبعاد

تمهيد

أصبحت المقاولاتية موضوع هام باتت الدول المتقدمة والأقل تقدم تعمل به وتعطيه أهمية كبرى لما له من مكانة ودور في تطوير وازدهار البلدان ،وقد حققت العديد من الدول نتائج وانجازات كبيرة من خلال المقاولاتية على المستوى المحلي والدولي .

و مقاولاتية المشاريع الصغيرة أصبحت لها أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاد وخلق الثروة ومناصب شغل ومن خلال هذا الفصل نهدف الى رسم اطار نظري للمقاولاتية من خلال تقديم تعاريف ومفاهيم أساسية حسب ما جاء في البحوث والدراسات وهذا بالإلمام بأهم الأسس النظرية وكون علاقة المقاول بالمقاولاتية علاقة تلاحميه حيث لا يمكن أن تكون مقاولاتية بدون مقاول حاولنا أيضا الإلمام بمفاهيم وأسس نظري حول المقاول حتى نعطي للفصل صورة شاملة وواضحة و متكامل.

و المقاولاتية أصبحت مجال وحقل من حقول البحث في العلوم نظرا لأهميتها المتزايدة و أصبحت كل الدول والباحثين يهتمون بالموضوع ويحاولون كشف نماذج جديدة للمقاولاتية تتلائم مع مميزات اقتصادهم من أجل خلق الثروة وبعث روح جديدة لاقتصاداتهم .

المبحث الاول : مفهوم المقاولاتية

المطلب الاول : تعريف المقاولاتية

تطرق الباحثون إلى مفهوم المقاولاتية من وجهات نظرا عديدة وفي البداية اعتمدت أدبيات إدارة الاعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع ، إذ طرح المشكل هنا بالنسبة لأصحاب المشاريع في طبيعة المشروع الذي يتيح لهم فرصة الاندماج في سوق العمل [1] ، أما اليوم فاختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته ، ونظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة فلا يمكن إيجاد تعريف موحد متفق عليه ومن أجل إعطاء ورسم صورة كاملة وواضحة وشاملة حول تعريف المقاولاتية تناولنا مجموعة من التعاريف مكملة لبعضها البعض وهي كاللأتي :

-المقاولاتية « ENTERPRENERSHIP »: هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية ENTREPRENEUR وقد ترجمة من قبل الكبيكيين الى اللغة الفرنسية ب ENTREPRENARIAT [2]

- تعرف المقاولاتية على أنها مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة وبشكل أكتر عمومية خلق نشاط معين. [3]

-عرف البروفيسور هوارد ستفنسون HAWARD STEVENSON وهو أستاذ بجامعة هارفارد المقاولاتية على أنها اكتشاف الافراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها .[4]

- قارتنار GARTNERيعرف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة ، وحتى نتمكن من فهم الظاهرة يلزم علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات ، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة. [5]

1- CATHERINE LEGER – JARNIOU, Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes - théories et pratique – Revue française de gestion –N 185, PARIS, 2008, P 163.

2-Pierre-Andre Julien et Michel Marhesnay, L'entrepreneuriat, Edition PARIS, 1996, P08.

3-Alain Fayolle, le métier de créateur d'entreprise, les Edition d'organisation, tome 2, PARIS, 1983, P 15.

4-IBID.p17

5- Alain Fayolle, ENTREPRENARIAT, DUNOD, PARIS, 2004, P29.

وبلور GARTNER بفضل هذا التعريف الذي قدمه إطار و اتجاه في تعريف المقاولاتية عُرف باتجاه **إنشاء مؤسسة جديدة** كما يرى هذا الاتجاه أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تخلق عن التفاعل المتبادل للعديد من العوامل المختلفة كالأفكار، الخبرة ... ويركز GARTNER أساسا على ظهور المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد بقدرة المقاول على تحويل الأحلام إلى حقيقة ملموسة على شكل مشروع جديد.[1]

وحسب هذا الإتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتحديد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، موارد بشرية .... وذلك من أجل تجسيد فرصة بشكل مشروع.[2]

- يعرف شان Shane و فانكات غامن Venkata Raman المقاولاتية بأنها العملية التي من خلالها يتم اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية يتم تقييمها واستغلالها.[3]

وحسب كاسون Casson 1982 تعني الفرصة الحالات أو أوضاع سوقية أو منتجات أو خدمات جديدة أو إدخال طرق جديدة في التنظيم تسمح بتحديد سعر البيع أكبر من تكلفة الإنتاج وتتم هذه العملية عن طريق المقاول القادر على اكتشاف موارد غير مثمنة وينظمها لكي يبيعها على شكل سلع وخدمات.[4]

1-T.Verstrate et A. Fayolle, Paradigme et entreprenariat, revue de l'entreprenariat. Vol 4, N°01, 2005, P 37.

2-E.M. La violette et C. loue, les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un révérenciel, haute école de gestion FRIBOURG, SUISSE, 2006, P3.

3- Scott Shane and S. Venkataraman, the Promise of Entrepreneurship as a Field of Research, *the Academy of Management Review*, 2000*, P220.*

4-www.scienclib.fr

وبين دريكار Drucker أنه يوجد مصادر أخرى للفرص تتمثل في[1]:

- الفرص الناجمة عن تغيرات خارجية في المجالات الاجتماعية والسياسية والديموغرافية والاقتصادية .
- الفرص الناتجة عن الاكتشافات و الابتكارات.
- الفرص المتواجدة في الأسواق لعدم وجود أو امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية احتياجات المستهلكين الغير مشبعة. وبفضل هذه البحوث والإسهامات تبلور اتجاه فهم وتعريف جديد للمقاولاتية عرف بـــ : **التعرف على الفرص واستغلالها .**

ـعرفت المقاولاتية أيضا بمقاربة تتعلق بالتوليفة[2]: فرد /خلق القيمة ، التي عرفها (1993) Bruyat كحركية تغيير بمعنى أنه قام بحصر مفهوم المقاولاتية في عنصريين هما الفرد والقيمة ، حيث الفرد هو من يقوم بخلق القيمة وذلك بتحديد الطرق والأهداف ، ويقوم باستثمارها.

وفي نفس السياق يعرف فايول Fayolle المقاولاتية بأنها وضعية معينة تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بصفة متلازمة ، حيث يتميز هذا الفرد بالتزام شخصي قوي . والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمقاول وللجهات المهتمة. فبالنسبة للمقاول تكمن القيمة في المداخيل المالية والمادية ، وأيضا الاستقلالية الذاتية ، السلطة ،....الخ. وبالنسبة للزبائن فتتمثل القيمة في الرضا من استهلاكهم للسلع و/أو الخدمات المعروضة . أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة و الأرباح النقدية المتحصل عليها و/أو المحتمل الحصول عليها.[3]

ويمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي للمقاولاتية وذلك كما يلي[4]:

" المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة المضافة و الثروة ".

1- K. Messeghem, l'entreprenariat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, le congrès international francophone en entreprenariat et PME, l'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, 25-27 octobre 2006, P5.

2-E.M. La violette et C. loue, Op.cit., P3.

3-Alain Fayolle, ENTREPRENARIAT, Op.cit., p30.

4- E.M. La violette et C. loue, Op.cit., P4.

المطلب الثاني: خصائص المقاولاتية

تتسم و ينبثق من تعريف المقاولاتية أنها لها جملة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية [1]:

- تتسم المقاولاتية بأنها عملية إنشاء أو خلق مؤسسة أو مشروع غير نمطي فهي تتميز بالإبداع و هو عامل جوهري و رهان نجاح المقاولاتية لما له من تأثير ايجابي و قدرة على فرض و خلق مكانة لمنتوجات جديدة أو منتوجات محسنة في السوق .
- يوجد قائد هو المقاول الذي يعتبر القوة المحركة .
- في روح المقاولاتية يوجد نظرة أو فكرة أفضل من الحالة الحاضرة.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تقدم منتوجات أو خدمات جديدة مرهونة إلى حد كبير بمدى نسبة قبولها في السوق .
- تحتاج المقاولاتية من المقاول رسم وتطوير نظرة واستراتيجية لكي يحققها ويطبقها على أرض الواقع ويضمن نجاح مشروعه .
- تتميز المقاولاتية بالفردية وروح المبادرة .
- الإبداع يعتبر عامل نجاح مهم لنجاح المقاولاتية و قد يكون الإبداع تكنولوجي ، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة أو التسويق أو التوزيع .
- المقاولاتية هي مولد لنمو الاقتصادي فهي تساهم في تجديد وتنويع النسيج الصناعي و الاقتصادي و تشجيع التطور التكنولوجي و هدا بفضل ما تخلقه من مشاريع متنوعة في مختلف الميادين الاقتصادي الإنتاجية كانت أو خدماتية .
- للمقاولاتية مهمة تتمثل في خلق الثروة و القيمة المضافة و رفع مستوى النمو و خلق مناصب عمل.
- المقاولاتية هي نموذج تفعيل اقتصادي فهي تساهم في بعث حركية وانتعاش اقتصادي وهذا من خلال ما تقدمه من مشاريع جديدة .
- المقاولاتية هي بديل" ALTERNATIVE" أصبحت الدول تشجعه وتستعمله من أجل خلق مناصب شغل وزيادة نموها الاقتصادي و تنويع الاقتصاد.

1-*www.**apce**.com*

و أيضاً www.entreprenariat.auf.org/Definition

و أيضاًwww.entrepreneurship.qc.ca/Définition

المطلب الثالث: أنواع المقاولات و أشكال المقاولاتية

الفرع الاول: أنواع المقاولات

تتنوع المقاولات تنوعا كبيرا نتيجة لتنوع الأعمال التي يلتزم المقاول بأدائها، و هذه الأعمال تختلف من مقاولة الى أخرى بحسب اعتبارات عديدة و تصنف المقاولات حسب معايير مختلفة هي كالأتي[1] :

- **ملكية الرأسمال**
- **حجم المقاولة**
- **نشاط المقاولة**
- ***من حيث طبيعة عملها وهدف تخصصها***

1- ملكية الرأســـــــمـــــال[2] :إذا كان الرأسمال في ملكية الدولة بصفة كاملة فالمقاولة تسمى عمومية أما إذا كان الرأسمال في ملكية الخواص فالمقاولة خصوصية سواء كانت مملوكة ملكية فردية، أو ملكية جماعية أو في شكل شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أما إذا كان الرأسمال مشتركا بين الدولة و الخواص فالمقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية والمعنى من هذه المقاولات هو أنه تساهم فيها الدولة، أو المؤسسات العمومية برأس المال إلى جانب رأس المال الخاص والغاية من هده المشاركة أو المساهمة تكون قصد إنشاء شركة مساهمة لتحقيق هدف تجاري أو حرفي أو صناعي أو شركات الاقتصاد المختلط.

2- حجم المقاولة : يمكن قياس حجم المقاولة انطلاقا من عدة وحدات للقياس منها [3] :

- عدد العاملين بالمقاولة
- قيمة الرأســـال
- قيمة المبيعات

1-www.petite-entreprises.com

2-www .nbb.be

3 - د/ إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشـــروعات الصـــغيرة و المتوســـطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ، ص 63 .

و تنقسم المقاولات حسب هدا المعيار الى قسمين هما :

-المقاولات الصغيرة:

و تتناول أعمالا صغيرة، و غالبا ما تتعلق بأعمال المهن الحرة كالنجارة و غيرها.

- المقاولات الكبيرة:

و تتناول أعمالا كبيرة، و عادة ما تتعلق بتشييد المباني و الجسور و السدود و غيرها.

3- نشاط الـــــــمـــــقاولة:

حسب هدا المعيار تصنف المقاولات على ثلاثة قطاعات[1]:

- ✓ القطاع الأول : يضم المقاولات التي تنشط في القطاع الفلاحي و تربية المواشي و الصيد و المناجم و الغابات.
- ✓ القطاع الثاني: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة الصناعات التركيبية و التحويلية و الكيميائية.
- ✓ القطاع الثالث : يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة تجارية، صناعية، أو خدماتية.

4-من حيث طبيعة عملها وهدف تخصصها تنقسم المقاولات إلى[2]:

ا-المقاولات التجارية:

وتنقسم تقسيما ثانيا يرتكز على فكرة التخصص إلى:

1- مقاولات التوزيع :وهي المقاولات التي تعمد الى بيع المواد الأولية إلى أصحاب الصناعة أو البضائع المصنعة على حالها مستوردة كانت أو مصدرة إلى مستهلكين أو غيرهم كمقاولة التوريد .

2- مقاولات الإنتاج: و هي المقاولات التي تشتري المواد الأولية أو تستخرجها من باطن الأرض و تقوم بتحويلها الى بضائع مصنعة أو نصف مصنعة قصد البيع.

3- مقاولات تقديم الخدمات: ويقصد بها خدمات المقاولات المتخصصة في إنجاز بعض الأشغال أو تقديم خدمات الانتفاع ببعض الأشياء خلال فترة مؤقتة من الزمن كمقاولات النقل والمخازن العمومية و مقاولات إجارة المنقولات.

1- Pierre-André Julien et Michel Marhesnay Op.cit., P12,

2-www.insee.fr/entreprenariat

4- مقاولات المساعدة والوساطة أو الدعم: وهي المقاولات التي تمارس عمليات النقود والأئتمان كالمقاولات أو الشركات البنكية والبورصة والتأمين، وهي التي تسعى إلى تدليل العراقيل أمام التجار والمقاولين و تسيير سبل إبرام الصفقات كمقاولات السمسرة والوكالة بالعمولة ومكاتب الأشغال والأعمال والوكالات وغيرها.

ب- المقاولات الصناعية:

هذه المقاولات تقوم على المعطيات الإقتصادية كالتنظيم ورأس المال والتجهيزات واليد العاملة.

ج- المقاولات الفلاحية: تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي و تربية المواشي و الصيد .

د- المقاولات الحرفية: يقصد بها مقاولات الحرف اليدوية الصغيرة التي ترتبط بالتراث الحضاري الأصيل للأمة أو الشعب، وهي صناعات تقوم أساسا على الإبداع اليدوي الفني والفكري أكثر من اعتمادها على الآلة كصناعة الزرابي .

ه- المقاولات البنكية والمالية :وهي المقاولات التي تقوم بالخدمات والمساعدات أو الدعم وهي التي تمارس عمليات النقود والائتمان كالمقاولات أو الشركات البنكية والبورصة والتأمين.

الفرع الثاني: أشكال المقاولاتية

المقاولاتية أخدت أشكال متعددة نتيجة لتحولات إقتصادية واجتماعية مست دول عديدة و يمكن تلخيصها على النحو التالي [1]:

1- الإنشاء :la création

هي عبارة لاتيني تعني من لا شيء. خلق مؤسسة من لا شيء ليست مهمة سهلة. فهي تتطلب وقت حتى يستطيع المقاول فرض تموقع منتوجه في السوق وكي يقنع المستهلكين، ويلتزم على المقاول تحديد احتياجاته المالية بدقة والتحصيل على الموارد اللازمة لذلك و الإنشاء يحتاج إلى الكثير من العمل، الصرامة، المثابرة ويتميز بقدر كبير من المخاطرة.

2- الإنشاء بـــالإيسيماج :l essimage

في هدا النوع من الإنشاء المؤسسات الكبيرة تقترح على موظفيها إجراءات وتدابير تهدف إلى جذبهم ومرافقتهم في خلق مؤسسات .نوع المشروع قد يكون متنوع من إنشاء محل تجاري إلى مؤسسة صناعية لكن المرافقة المادية والمعنوية والمالية تهدف إلى خفض مستوى الخطر والفشل لدى المقاول.

3- الإنشاء بالامتياز : la franchise

تساعد المؤسسة التي تريد أن تتطور باستعمال هذه الصيغة فرد يريد خلق مؤسسة بتطبيق هذه الصيغة ، هذه الصيغة من الإنشاء تتمثل في تقليد نظام موجود في نطاق جغرافي معين ، والمنشئ بهده الصيغة بستفيد من مرافقة مهمة وتكون بمقابل مالي وهي تمكن الذي ليس له أفكار أو ليس له قدرة على الإبداع من تحقيق هدفه المتمثل في إنشاء مؤسسة .

1-www. *foad.refer.org*
و أيضاً : www.insee.fr

و أيضاً : www.syntec-management.com

4- إستئناف الأعمال : la reprise d' entreprise

إستئناف الأعمال يمثل فرق كبير مع إنشاء مؤسسة لأن المنظمة موجودة وليست تحتاج لأن تنشأ وبهذا فهو ممكن الاعتماد على معلومات توصف حاضرها وتاريخها، هيكلها ونمط سيرها في مثل هذه الشروط عدم التأكد يكون غالبا ضعيف ومستوى الخطر قليل.

يمكن تمييز بين حالتين من استئناف الأعمال :

- استئناف الاعمال لمؤسسة في حالة صحة جيدة : الصعوبة الجوهرية هي الحصول على المعلومات مبكرا بأن مؤسسة من هذا النوع موضوعة في البيع ، ويلزم توفر موارد مالية معتبرة لأن سعر البيع هذا النوع من المؤسسات يكون مرتفع ويتطلب كذلك امتلاك معارف جيدة وتجربة في إدارة الاعمال .
- استئناف الأعمال لمؤسسة في حالة مالية صعبة : فيما يخص هذا النوع من المقاولاتية سعر بيع هذه المؤسسات يكون أقل بكثير من سعر بيع مؤسسات في صحة مالية جيدة وهذه المؤسسات تحتاج إلى خبرة ومعارف بالحالات الصعبة و الأزمات المالية.

5 – المبادرة الداخلية:l intrapreneriat

هي المراحل التي من خلالها موظف أو مجموعة من الموظفين بالشراكة مع المنظمة التي يعملون لديها ينشؤون منظمة جديدة أو يخلقون التجديد أو الإبداع في هذه المنظمة .

6 – المقاولاتية الاجتماعية و التضامنيةentreprenariat solidaire et sociale

هدا الشكل من المقاولاتية يظهر في خلق نشاطات تطوعية أو الابداع في قطاع الانشطة التطوعية الموجودة و هدا الشكل يهدف الى خلق منظمات دات أهداف خيرية و تخدم قضايا انسانية.

المطلب الرابع: ماهية المقاولات الصغيرة

1- مفهوم المقاولات الصغيرة

تلعب المقاولات الصغيرة دورا هاما في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتحتل مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة و تعتبر مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل و خلق الثروة. و لقد تعددت التعاريف المحددة لمفهوم المقاولات الصغيرة حسب طبيعة المعيار المستخدم في التعريف ومن أهم هذه المعايير نجد:

- عدد العمالة المستخدمة
- حجم رأس المال المستخدم
- حجم الانتاج
- قيمة المبيعات والحصة السوقية....

ويعرف الاتحاد الأوروبي المقاولة الصغيرة على أنها "كل كيان حي، منشأة أو تنظيم يمارس نشاط اقتصادي ويقل عدد العاملين به عن 100 عامل"[1]

وتعرف المقاولة الصغيرة على أنها "كل مشروع اقتصادي يتخذ كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره منظم يعمل على التأليف والجمع بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق لتستحوذ على نصيب محدود من هذه السوق ويحقق أهداف معينة في ظل درجة من المخاطرة."[2]

1- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2009، ص19.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص18.

والبنك الدولي للتنمية والتعمير يرى أن المقاولة الصغيرة هي "التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين 1 الى 25 عامل"[1]

وترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن المقاولة الصغيرة هي "التي يعمل بها من 15 الى19 عاملا".[2]

و في الجزائر فقد تم التمييز بين حجم المقاولات وفق معايير العمالة الموظفة، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية[3] كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1):

معايير التمييز بين حجم المقاولات في الجزائر

المعايير / المقاولة	العمالة الموظفة	رقم الاعمال السنوي مليون دج	الحصيلة السنوية مليون دج
المقاولة الصغيرة	1-49	أقل من 200	أقل من100
المقاولة الكبيرة	50-250	200-2000	100-500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001).

1-web.worldbank.org/définition

2-www.unido.org/entreprenariat

3- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).

2-خصائص المقاولات الصغيرة

تتميز المقاولات الصغيرة بخصائص تميزها عن المقاولات الكبيرة تتمثل في النقاط التالية[1]:

- ✓ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
- ✓ المقاولات الصغيرة تعتمد على المهارة الحرفية و التخصص و الجودة.
- ✓ سهولة البدء: المقاولات الصغيرة تتميز بانخفاض رأس المال المطلوب للبدء بها وبالتالي صغر القروض اللازمة لذلك.
- ✓ مصادر التمويل للمقاولات الصغيرة غالبا ما تكون ذاتية.
- ✓ سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته بسرعة.
- ✓ القدرة على التكييف في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة والتي قد لا تكون المشروعات الكبيرة دائما قادرة على مواجهتها.
- ✓ المرونة: حيث تتركز معظم ادارتها في شخص مالكها فتتبع سياسات واجراءات أداء عمل مبسطة وخطط واضحة.
- ✓ القدرة على سرعة التغيير والتطوير والتكييف مع متغيرات التحديث والنمو خاصة فيما يتعلق برغبات المستهلكين وأذواقهم والقدرة على اشباع حاجاتهم في أماكن تواجدهم.
- ✓ سهولة تأسيس هذا النوع من المقاولات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي[2].

1-مروة أحمد, نسيم برهم, الريادة و ادارة المشاريع الصغيرة، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات، القاهرة,,2008 ص96.
و أيضاً :www.apce.com

2- منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، الدورة21، القاهرة، 4-11 أبريل 1994، ص14.

3-أهمية المقاولات الصغيرة:

تحتل المقاولات الصغيرة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي ، و توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و من النقاط التي تتبلور فيها هده الاهمية ندكر[1] :

- ✓ استعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات من خلال توفير فرص العمل واكساب العاملين غير الماهرين مهارات بمرور الوقت.
- ✓ تساعد في خلق فرص منتجة للعديد من المهارات والكفاءات وتوسيع قاعدة رجال الاعمال وخلق الفرص لتطوير المهارات والقيادات الادارية من خلال تشجيع المبادرة والابداع والابتكار.
- ✓ توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى.
- ✓ تعتبر المقاولات الصغيرة نواة المشروعات المتوسطة والكبيرة ،اذ أن هناك من المقاولات الصغيرة من استطاعت تحقيق النمو والتطور لتصبح شركات كبيرة .
- ✓ إعطاء مرونة في مجال تحسين قدرة الاقتصاد على التكييف والاستجابة للتقلبات الاقتصادية ،إذ لا يؤثر اختفاء عدد منها على مجمل النشاط الاقتصادي قياسا بالمشروعات المتوسطة والكبيرة.
- ✓ التقليل من التفاوت بين مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة.
- ✓ تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة لأنها تستخدم الموارد المحلية والقوى العاملة ،مما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي .
- ✓ احداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر ايجابيا في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الدخول الصغيرة وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
- ✓ تنمية الصادرات من خلال ما تقدمه من منتجات تامة صالحة للتصدير مباشرة أو قابلة للدخول في انتاج الشركات التي تتولى تصديرها بعد اكمال العمليات الانتاجية اللازمة.

1–عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق:ص44 -46 .

المبحث الثاني : المقاول والنظريات المقاولاتية

المطلب الأول: تعريف المقاول

المقاول هو صاحب فكرة الاستثمار وهو صاحب مشروع المقاولة وهو الشخص الذي يقوم بإنشائها ومن يعمل على إدارتها وتسييرها ومن يبحث على تطويرها وربط العلاقة مع محيطها. و إن نجاح أو فشل المقاولة في مهامها يكون دائما مرتبطا بمدى اهتمام المقاول بخبايا مقاولته ومدى اجتهاده في اتخاذ القرارات الصائبة في المكان و الزمان المناسبين و هو كل شخص يسير مؤسسة لحسابه الخاص و يقوم بتشغيل مختلف عوامل الإنتاج (عوامل طبيعية ، عمل ،رأسمال) من أجل انتاج سلع وخدمات في ظل هذه الشروط فالمقاول هو المالك لوسائل الإنتاج التي يشغلها، و هذا المفهوم لا يتوافق معه كل الاقتصاديين لأنه هناك من يعرف المقاول على أنه شخص يكلف بتنفيذ عمل. و لقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين أساسيين لتعريف المقاول هما [1]:

-الأسلوب الوظيفي: و هو يرتكز على أعمال المقاول و سلوكه ووظائفه و هذه الطريقة تعرف المقاول على حسب سلوكياته و أفعاله ،حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره.

-الأسلوب الوصفي: هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته و خصائصه.

و الفرق بينهما أن النظرة الوظيفية هي أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد و المثالية.

ومن أجل تقديم و رسم صورة شاملة حول تعريف المقاول نقدم سرد لأهم التعاريف المقدمة من طرف الباحثين :

-المقاول :ظهرت هذه الكلمة في فرنسا خلال القرن السادس عشر و هي كلمة مشتقة من الفعل entreprendreو الذي معناه : باشر،التزم،تعهد ، وبالنسبة للغة الإنجليزية فانه تستعمل نفس الكلمة entrepreneur للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية[2].

1-Mark Casson, l'entrepreneur, Edition d'economica, Paris, 1991, pp.21-22.

2-Alain Fayolle, l'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur, Février 2007, p17.

-عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كلا من المصطلحين « entreprendre »و« entrepreneur »بالشكل التالي[1]:

- Entreprendre: تحمل مسؤولية عمل أو مشروع أو صناعة.
- Entrepreneur: الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما ، حيث مثلا بدل أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

-أما في إنجلترا في القرنين 16 و 17 فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول « entrepreneurهو مصطلح « undertaker »أو« adventurer » ، و لقد عرف ال johnson 's distionary كلمة « undertaker »كالتالي :الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة. [2]

- Cantillon: المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن لا يقين أي عدم التأكد) من البيئة .[3]
- David wclelland: المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.[4]
- Knight: المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، و يتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق [5].

و يتفق كل من cantillon، Knight ، wclellandعلى أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة في ظل لايقين البيئة بصفة عامة و تقلبات الأسواق بصفة خاصة ، و هو يتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك و قد تكون مخاطر مالية ، جسدية حوادث في العمل ، عائلية قضاء وقت أقل مع العائلة ، نفسية عند فشل المشروع.

1- Sophie Boutillier et Dimitri UZUNIDIS, l'entrepreneur : une analyse socio-économique, édition d'économica, Paris, 1995, p8.

2-ibid.

3-ROBER D HISRICH et MICHEL PETERS, Entrepreneurs hip, Edition d' économica, Paris, 1991, p7.

4- ibid.

5-Nadim Ahmed and Richard G Seymour, Defining Entrepreneurial Activity, OCED, Paris, 2008, p8.

- Say j-b: المقاول هو الفرد الذي يملك و يسير مؤسسته والمقاول حسب Sayهو عنصر مهم في الديناميكية الرأسمالية.[1]
- Schumpeter:المقاول هو الشخص المبدع الذي يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الانتاج تأخذ الأشكال التالية : إنتاج سلع أو خدمات جديدة ،إدخال طرق إنتاج جديدة،فتح أسواق جديدة ،إيجاد مصادر تموين بديلة ، وصف طريقة تنظيمية جديدة. [2]
- Kizner :يرى أن المقاول عليه مواجهة مخاطر التجارة ،لأنه يعمل في سوق لا يقينية و أمام لا يقين السوق لا بد على المقاول أن يطور المميزات التي تسمح له بمواجهة مخاطر السوق و يتمثل فعله في استغلال الفرص التجارية التي لم تستغل من طرف الآخرين ، و سلاحه في ذلك اليقظة في محاولة توقع المستقبل.وقد عرف المقاول على انه: صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن لا يقين البيئة وانه الشخص الديناميكي الذي يقود المخاطر.[3]

1-Peter Drucker, Les entrepreneur, Edition Jean Claude Lattes, Paris, 1985, p53.

2- Nadim Ahmed and Richard G Seymour, op.cit. P8.

3- Sophie Boutillier et Dimitri UZUNIDIS, op.cit., P7.

المطلب الثاني: خصائص المقاول و أدواره

إن المقاولاتية تتطلب روحا وذهنية خاصة قبل كل شيء فالمقاول هو شخص مبادر جريء يريد أن يأخذ مصيره بيده ،وهو متفائل بطبيعته ،ومؤمن بحتمية النجاح بالرغم من وجود مخاطر قد تؤدي الى الفشل ، ويمتلك طاقة وقوة دافعة تمكنه من تخطي الصعوبات التي تقف عائقا في سبيل تحقيق أهدافه ، وأصحاب تلك النوعية من المبادرات هم أشخاص يشعرون بارتياح لفكرة استحداثهم لمشروع عمل جديد والمساهمة في المجتمع من خلال مبادراتهم الخاصة وإبداعهم وعملهم الشاق ، لذا فإن المقاولون يمتلكون خصائص قد تكون فريدة ولهم أدوار مهمة ، وسيتم تناول أهم الخصائص والأدوار التي يقوم بها المقاول على النحو التالي :

1-خصائص المقاول :

لقد أثارت نتائج أعمال المقاولون لاهتمام الكثير من علماء الإدارة و الاجتماع والاقتصاد وغيرهم ولذلك قام العديد منهم بإجراء دراسات وأبحاث عديدة عن المقاولون الناجحين لمعرفة الأسباب الكاملة وراء تميزهم وإبداعهم في أعمالهم ونجاحهم ،فقد بينت هذه الأبحاث أنهم يتمتعون بخصائص وقدرات عالمية ويتحلون بصفات وسمات شخصية تميزهم عن غيرهم وتجعلهم أقدر على البدء بمشاريعهم الخاصة وإنجاحها وهذه الخصائص لا يمكن و لا يجب أن تتوفر جميعها في شخص واحد ولكن قد دلت الأبحاث لتمتع المقاولون الناجحين للعديد منها وأنه يمكن تطويرها بالتدريب والممارسة وهذه الخصائص يمكن جمعها في النقاط التالية [1]:

- ✓ القدرة على تحمل المخاطرة المدروسة
- ✓ المبادرة
- ✓ الانتباه للفرص لاقتنائها
- ✓ الإسرار و المثابرة
- ✓ البحث عن المعلومات الازمة للعمل
- ✓ الاهتمام بالجودة و التميز
- ✓ الالتزام بالعمل و المتابعة
- ✓ الفاعلية
- ✓ التخطيط المنظم

1- منظمة العمل العربية www.alolabor.org

- ✓ القدرة على حل المشكلات
- ✓ الثقة بالنفس
- ✓ الحزم
- ✓ الإقناع واستخدام استراتيجيات التأثير
- ✓ الاهتمام بتوفير بيئة عمل ملائمة .

والخصائص أيضا هي القدرات والسمات الشخصية التي يمتلكها المقاول، ويحتاجها لإدارة مشروعه بنجاح، وهي المهارات السلوكية والإدارية التي تمكنه من النجاح في مشروعه، ووفقا لهذا التصور يمكن تصنيف خصائص المقاول على النحو التالي[1]:

أ- الخصائص الشخصية : وتشمل:

1- الاستعداد والميل نحو المخاطرة :إن المقاول هو الشخص المخاطر لذلك فإن أهم ميزة في المقاولاتية هو الميل نحو المخاطرة ،لذلك نجد أن الشركات الصغيرة التي يمتلكها شخص واحد هي أكثر ميلا للمخاطرة من الشركات الكبيرة .

2- الثقة بالنفس : إن المقاولون هم أشخاص يمتلكون الثقة بالنفس ويشعرون أنه يمكن أن يقابلوا تحديات ،والثقة بالنفس يستطيع المقاول من خلالها أن يجعل من عمله عملا ناجحا حيث أنه يمتلك شعورا متفوقا واحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى وقدرة على ترتيب هذه المشاكل والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

3- الاندفاع للعمل: يظهر المقاول مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين حتى أن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب والشاق.

1- المنصور, كاسر نصر, ادارة المشاريع الصغيرة ، جامعة مؤتة, دار الحامد للنشر، عمان 2000,ص16.

4- الالتزام :لابد من المقاول من استمرار تركيزه على أهدافه وعدم تخليه عن تخطيط أنشطته كما أن سر نجاح المقاول هو التزامه بواجباته التي رسمها لنفسه .

5- التفاؤل: يتميز المقاول بأنه متفائل أكثر من غيره مع العلم أن الأشخاص قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مراحل الحياة وهذا أمر لا يمكن تفاديه ولكن يجب التعلم من ذلك الفشل لتحقيق النجاح.

ب- الخصائص السلوكية: وتشمل :

1- المهارات التفاعلية : وهي المهارات الإنسانية من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية والسعي لإيجاد بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات وتنمية الإبداع وإقامة قنوات اتصال فعالة وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الآداء .

2- المهارات التكاملية :وهي تنمية المهارات التكاملية بين العاملين اذ تصبح الشركة وكأنها خلية عمل متكاملة.

ج- الخصائص الإدارية : وتشمل

1- المهارات الإنسانية : وتمثل المهارات الخاصة بالتعامل الانساني والتركيز على انسانية العاملين وظروفهم الانسانية والاجتماعية وتهيئة الاجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الانسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والانساني وانعكاس ذلك على الاداء والتميز .

2- المهارات الفكرية :يتطلب من المقاول امتلاك مجموعة من المهارات الفكرية الخاصة وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤية لإدارة المشروع الصغير وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الاهداف على اساس العقلانية .

3- المهارات التحليلية : ترتبط المهارات التحليلية مع المهارات الفكرية وتهتم المهارات التحليلية بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على اداء المشروع وتهتم هذه المهارات من تحليل الاسباب وتحديد عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية ،كما تركز هذه المهارات على تحديد السلوكيات الخاصة بالمنافسين وتصوراتهم المستقبلية.

4- المهارات الفنية :وتتمثل بالمهارات الآدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الانتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية آداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين اداءه وكل ما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات ، وهذه المهارات تكون ذات تأثير كبير في بعض المشاريع ذات الطابع الفني كالنجارة وصناعة الاثاث .

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن من ابرز خصائص المقاولون هي حب العمل و المبادرة و التعلق بهما و الإصرار على النجاح رغم المخاطر و الثقة الكاملة و التصميم و حب التنفيذ و المهارة في إدارة المخاطر و رؤية المتغيرات كفرص يتحتم اقتناصها و الاستقلالية في العمل و مجابهة التحديات و الشعور بالإنجاز و تحقيق الاستقلال المالي.

2-أدور المقاول

المقاول بفضل و كنتيجة لعمله و نشاطه يقوم بأدوار مهما في تفعيل الاقتصاد و توسيع دائرة النمو الاقتصادي و يظهر دوره في النقاط التالي[1] :

1. إنشاء أسواق جديدة: وفقا للمفهوم الحديث للتسويق، السوق هو مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم. و هذا ما يسمى اقتصاديا بالطلب الفعال، فالمقاولون هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص فهم يخلقون عملاء وبائعين.

2. اكتشاف مصادر جديدة للموارد. فالمقاولون لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية أو المتاحة للموارد. لذلك ولطبيعتهم الابتكارية، فأنهم يعملون على اكتشاف مصادر جديدة للموارد ليحسنوا شركاتهم في مجال الأعمال، فهم يستطيعون تطوير مصادر جديدة للموارد أي كان نوعها تتم بميزة تناقصية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

3. يحركون الموارد الرأس مالية فالمقاولون هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج، مثل الأرض والعمال ورأس المال فهم يمزجون عناصر الإنتاج هذه لخلق بضائع وخدمات جديدة والموارد المالية في علم الاقتصاد تمثل الماكينات والمباني والموارد المادية الأخرى المستخدمة في الإنتاج. فالمقاولون لديهم الابتكار والثقة في النفس التي تمكنهم من تجميع وتحريك رؤوس الأموال لإنشاء أعمال جديدة أو توسيع أعمال قائمة.

4. تقديم تكنولوجيا جديدة، صناعات جديدة ومنتجات جديدة: بعيدة عن كونهم مبتكرين وأخذهم للمخاطرة بمسئولية، فالمقاولون يحسنون استغلال الفرص لإنشاء أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب. لذلك فهم يقدمون أشياء جديدة ومختلفة بعض الشيء. مثل هذه الروح المقاولاتية تساهم بقوة في تحديث الاقتصاد. و تقديم منتجات وتكنولوجيا جديدة. كل هذه المنتجات والتكنولوجيا تهدف لإشباع احتياجات المستهلكين.

5. خلق فرص عمل جديدة، حيث أن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص فأن ملالين فرص العمل تقدمها المقاولاتية و خلق فرص عمل لها مضاعفات وتأثيرات تسرع من نمو الاقتصاد ككل. فمزيد من الوظائف يعني المزيد من الدخل وهذا يزيد الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج. وبالتالي يزيد فرص العمل مرة أخرى وهكذا...

1-www.oboule.com/entreprenariat chip

و أيضاً: www.entrepreneur.com

المطلب الثالث: المقاول حسب النظريات المقاولاتية

من خلال التعاريف المقدمة حول المقاول نلاحظ تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي و اختلاف تصورات الباحثين لتعريف المقاول و المقاولاتية و سنحاول من خلال هدا المطلب تقديم لمحة شاملة و مختصرة لاهم مساهمات أربع مدارس[1] بقيادة باحثين بلوروا تعاريف و تصورات حول مفهوم المقاول.

1 -المقاول واكتشاف الفرص (مقاربة Kizner)

حسب نظر Kizner فرص المقاولاتية موجودة ،وهذه الفرص تنتظر الأفراد لكي يكتشفوها ويستغلوها "أرى المقاول ليس كمصدر للأفكار الإبداعية، بل كفرد متيقظ للفرص الموجودة والتي تنتظر اكتشافها "[2]

مقاربة Kizner[3] تعتبر المقاولاتية كوظيفة اقتصادية وليس كصنف من أصناف العمل والمقاول حسب Kizner هو فرد مثالي وهو يقوم أو متفرغ فقط لهذه الوظيفة فهو لا يعمل لدى منظمة ولا يملك رأسمال ،وأغلبية الأفراد قادرين أن يصبحوا مقاولين لأنهم قادرين أن يكونوا أفراد فاعلين في اكتشاف الفرص ولا يحتاجون لاستثمارات ورؤوس اموال و أن يكونوا قائدين ذو كاريزما و أن يبدعوا ، أن يكون لديهم قدرات في التسيير ، إنهم مقاولون لأنهم يقومون باكتشاف واستغلال فرص للربح في سوق في حالة عدم توازن ، وبنشاطهم يشجعون للوصول إلى حالة التوازن .

عمل Kizner يذكر بصفة منتظمة كمرجع إلى جانب باحثين الكلاسيك لروح المؤسسة ، إلى جانب مساهمات Knight 1921، Schumpeter 1911و Kizner أسس مقاربة على دورة أو مراحل السوق في إطار ينتسب للمدرسة النمساوية للاقتصاد .

1- Khaled bouabdeallah et abdallah zouache, Entreprenariat et Développent économique ; cahier du CREAD n 73, 2005, P11.

2-Kirzner, competition and entrepreneurship, Chicago university press, 1973, P74.

3-Kirzne, Perception, opportunity and profit :Studies in the theory of entrepreneurship, Chicago university press, 1979, PP23-25.

2 -المقاول والفكر الديني: تحليل Weber[1]

حسب **Weber** لا يوجد نظرية حقيقية حول المقاولة نستطيع من خلالها استخراج صفات المقاول، وتحليل دوره الاقتصادي. فتحليل **Weber** نابع من مجال الاقتصادي الاجتماعي أكثر منه من الاقتصاد العام . حيث أعطى خلال الفترة ما بين (1904-1905، 1923) تحليل غير مباشر للمقاولة ، الذي أراد من خلاله توضيح أن المقاولة هي خصوصية غربية .بمعنى آخر ، المقاولة مرتبطة بخلق وفكر خاص يتزامن مع الفكر البروتستاني .وتبنى هذا الفكر يقود لتأسيس نظام اقتصادي خاص وهو الرأسمالية الصناعية التي هي أصل التطور الاقتصادي .ويعرف الرأسمالية بأنها التنظيم العقلاني للنشاط من طرف المقاول. ويفسر الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية الذي قاد للتطور الاقتصادي ، بسبب بروز فكر خاص وهو تبني الفكر البروتستاني .

وفي هذا الإطار يرى **Weber** (**1904**) بأن الإنسان يخضع للربح الذي يصبح مبتغى حياته، وليس الربح الذي يخضع للإنسان.

كما أن البحث عن الربح ليس شرط لتطور الرأسمالية الحديثة، لأنه كان موجود منذ الرأسمالية التجارية. والربح يثبت أن المقاولين مختارين من طرف الإله لإنجاز هذا العمل.

كما يضيف في فلسفته للمفهوم، بأنه عندما يصبح الفرد مقاول فلا يفكر فقط في القيام بوظيفته، لكن هي مهمة بالمعنى الديني للمصطلح، والربح هو ما يثبت نجاح هذه المهمة.

وبالإضافة للبعد الديني، فـ **Weber** يولي أهمية كبيرة للبعد الثقافي في المقاولة، وهذا من خلال تحديد العناصر الثقافية المميزة للمجتمع والملائمة للمقاولة.

1-Khaled Bouabdeallah ET Abdallah Zouache, Op.Cit, PP (11-12).

3 -المقاول فاعل أساسي للتطور الاقتصادي مقاربة Schumpeter [1]

في تصور Schumpeter المقاول يمثل رهان الإبداع ، وهذه الفرضية طورها في Théorie de l'évolution économique 1911 المقاول الذي لا يجب خلطه مع مدير مؤسسة مسير عادي أو مع رأسمالي مالك وسائل الإنتاج الباحث عن الربح هو بالنسبة لSchumpeter مغامر حقيقي لا يتردد إلى الخروج من الحالة الروتينية لكي يبدع ويجلب أفراد آخرين لكي يتصوروا غير ما تمليه عليهم العادة أو التخوف أو المنطق ، مثلا henry Ford أصبح مقاولا عام 1909 وبدأت مصانعه تنتج فورد المشهورة بتكلفة على مستوى يصنفها كمنتوج استهلاكي عادي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبنى النظام سلسلة تركيب الذي مكنه من خفض تكاليف الإنتاج وفتح باب إنتاج شامل .

وحسب Schumpeter الربح هو جزاء ، المبادرات الخلاقة المبدعة والأخطار المتحملة من طرف المقاول، تصور Schumpeter هو عكس تصور الاقتصاديين الكلاسيك الذين يعتبرون الربح هو مقابل مجهودات إنتاجية للمقاول ويعتبر المقاول محرك أساسي للتطور الاقتصادي .

ويعتبر Schumpeter الاحتكارات في السوق المولودة من طرف الإبداع كضرورة للسير الحسن لرأسمالية لأن في حالة الاحتكار المقاول حر في تحديد سعر بيع أكبر من تكلفة الإنتاج وفي حالة المنافسة كي يرفع من ربحه المقاول لكي يبقى تنافسي يقرب سعر بيعه من تكلفة الإنتاج . كما أن Schumpeter يرفض تصور Weber لأن حسب رأيه ليس للمقاول نظرة دينية للعالم ولا تحفزه المكافأة بعد الحياة ولكن ما يحفزه هو إرادته في تحسين وضعيته الاجتماعية ويرى كذلك المقاول كشخص يحفزه إرادة وحلم خلق وتأسيس وتنافس وإثبات أنه أفضل من الأخرين.

1-Thomas K. McCraw, *Prophet of Innovation: Joseph Schumpeter and Creative Destruction*, Belknap Press, 2007, p719.

Ján Iša, *Profiles of world economists: Joseph Alois Schumpeter*, BIATEC, Volume XII, Avril 2004, p45. و أيضا

4 -المقاول والخطر وعدم التأكد (مقاربة Knight)

حسب Knight المقاولاتية تعني أخذ أخطار والمقاول هو شخص يخاطر ويغامر على حساب مشواره المهني وأمنه المالي حتى يحقق فكرة وكذلك يقبل باستثمار وقته ورأسماله في مؤسسة مهددة بمخاطر .

وأبرز Knight في أعماله أن المقاولة تنشأ من عدم التأكد وميز بين نوعين من الاحتمالات مقدرة وغير مقدرة كما فرق بين الخطر وعدم التأكد حيث الخطر يمكن قياسه أما عدم التأكد لا يمكن ضمانه.

وحسب Knight الربح الذي يتحصل عليه المقاول هو مقابل عدم التأكد و المخاطر التي يتحملها.
و عدم التأكد يأخذ مكانة كبيرة في تحليله و ربط Knight وظيفة المقاولاتية وأخذ الأخطار بتأكيد على أن المقاول يتخذ قرارات في بيئة تتميز بعدم التأكد ويفرق بين المقاول والمسير فالمقاول لا يسير فقط بل يتحمل أخطاء قراراته.

1- Khaled bouabdeallah ET Abdullah Zouache, Op.Cit, P15.

أيضا وhttp://philippesilberzahn.com/2011/04/11/entrepreneuriat-risque-incertitude-economiste-frank-knight

المطلب الرابع : ماهية روح المقاولاتية

حسب Blockو Stumpf روح المقاولاتية هي الارادة على تقديم اشياء جديدة لأنه يوجد امكانية لتغير[1]

و حسب Albertو Marion روح المقاولاتية هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية ،وتعكس سلوك وتصرف شخصية المقاول[2] ،ولم يتفق الباحثين في المجال على حصرها و سنحاول دكر أهمها فيما يلي :

- التعامل مع حالات و مواقف عدم التأكد في المحيط [3]
- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها[4]
- المبادرة [5]
- الديناميكية [6].
- خلق القيمة [7] حيث تعكس هذه القدرة امكانيات المقاولاتية الابداعية في ايجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع و خدمات جديدة، أو ادخال طرق عمل جديدة ،فتح اسواق جديدة ،ايجاد مصادر تمويل وتموين جديدة ،وصف طريفة تنظيمية جديدة[8].

1- BLOCK Z, STUMPF S.A., « Entrepreneurship Education Research: Experience and challenge » in The State of the Art of Entrepreneurship, SEXTON D.L. and KASARDA J.D. Eds., Boston: PWS-Kent, 1992, p16.

2- ALBERT Ph, MARION S, « Ouvrir l'enseignement à l'esprit d'entreprendre », Les Eclos, paris, 1997, p 34.

3- ROBER D HISRICH et MICHEL PETERS Op.cit., P7.

4- Alain FAYOLLE, le métier de créateur d'entreprise, les Edition d'organisation, paris, 2003, p17.

5- Vérin Helene, Entrepreneur, Entreprises, colloque entreprises et entrepreneur en Afrique, édition l'harmattan, paris 1983, p33.

6- CATHERINE LEGER – JARNIOU, Op.cit. p168.

7-Nadim Ahmed and Richard Seymour, Defining entrepreneurial activity, Op.cit., P8..

8-Shumpter, capitalisme socialisme et démocratie, petit bibliothèque Payot, Paris 1967, p186.

- التعامل بمرونة[1]
- القدرة علي تحليل الاوضاع و اتخاذ اقرارات الصائبة[2]
- القدرة على تحمل المخاطر و التحلي بروح التحدي والاصرار
- القدرة على إحداث التغيير و الابداع والتجديد و المبادرة
- البحث عن الاستقلالية

و روح المقاولاتية ليست علما ولا فنا فقط ،ولا خصائص وصفات محددة فطرية أو مكتسبة بل هي ممارسة وسلوك تغذيها قاعدة معرفية ، والمعرفة في مجال المقاولاتية هي وسيلة لتحقيق الغاية وتعكس المهارات والقدرات ، لذا فهي تعرف على أنها قدرة فردية أو جماعية على تحمل المخاطرة برأس المال والمغامرة في تقديم شيء جديد (بمعنى الابتكار) باستخدام أفضل مزيج من الموارد المختلفة[3] ،وعليه فهي القدرة على رؤية الفرص ضمن ما يراه الآخرون تهديدا، . كما تعني روح المقاولاتية توليد الابتكار والرغبة في تحقيق النجاح .

1- www.entrepreneurchip.sc.ca/fr/projet

2-www.world entrepreneurship.com/Def.

3-www.refer.mg/cours/analyse projet/ùod1/pierre André julien et Michel MAR Chesnay

المبحث الثالث: الاسس النظرية للمقاربة المقاولاتية

في مجال المقاولاتية عدة إتجاهات فهم هده الظاهرة قد ظهرت و حاوات فهمها و سنحاول من خلال هدا المبحث تقديم النماذج الأكثر استعمالا لفهم ظاهرة التوجه المقاولاتي عند الافراد.

المطلب الاول: نموذج تكوين الحدث المقاولاتي A.SHAPERO et L.SOKOL 1982

A.SHAPERO و L.SOKOL هم الأوائل الذين بلوروا نموذج تكوين الحدث المقاولاتي في مجال بحوث المقاولاتية وهذا النموذج قد درس و روقب من طرف Kreuger سنة 1993.

وجوهر مدلول هذا النموذج " أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، يجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد "[1] والحدث المقاولاتي حسب هذه المقاربة هو نتيجة ثلاثة متغيرات : الانتقالات السلبية،الإيجابية، أوضاع وسطية. و الشكل الموالي المقدم من طرف الباحتين يجسد هدا النموذج

الشكل رقم (1):نموذج تكوين الحدث المقاولاتي A.SHAPERO et L.SOKOL 1982

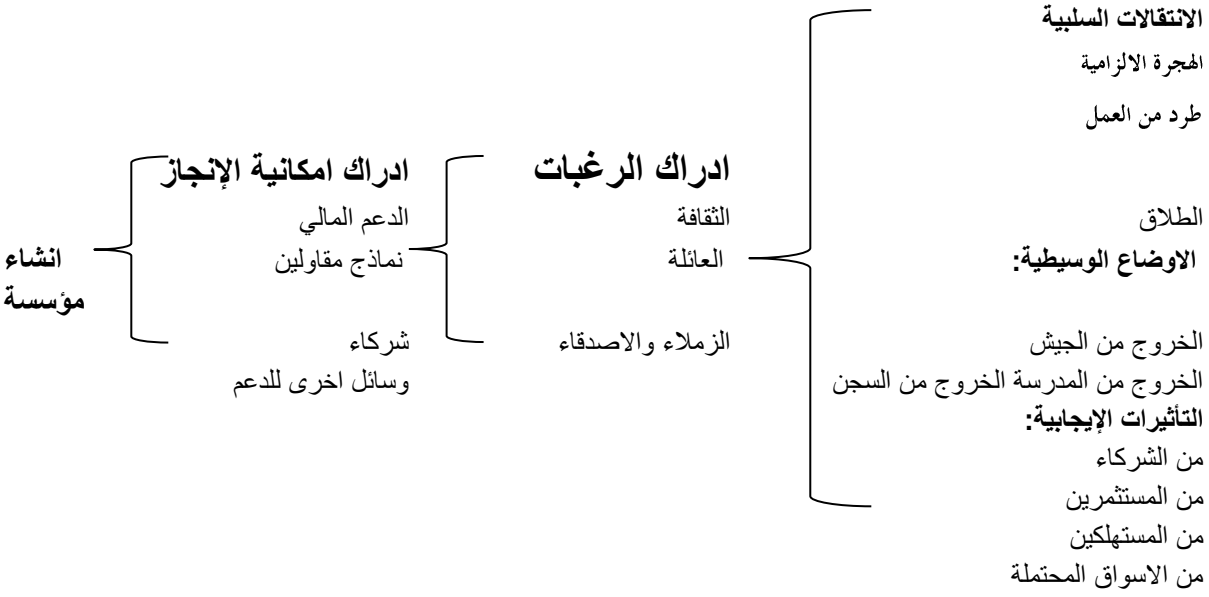

المصدر: Azzedine Tounés , un l'intention entrepreneurial; une recherche comparative entre des étudiant suivent des formations en entreprenariat bac +5 et des étudiant en DESS CAAE , Thèse de doctorat en science de gestion ; France université de Rouen ,2003,P163.

1-Mohamed BAYAD et Malek Bourguiba, de l universalisme a la contingence : Réflexion sur l intention entrepreneurial, p7.

و فيمايلي تفسير لمتغيرات النموذج: [1]

- الانتقالات السلبية: كحالات طرد من العمال، هجرة، طلاق....إلخ
- الأوضاع الوسطية: مثل خروج من السجن أو المدرسة...إلخ
- الانتقالات الإيجابية: مثل وجود مستثمرين محليين، أسواق محتملة، إرث، فوز بقرعة مالية...إلخ

و الانتقال يحدث تغيرا في سلوك الفرد ويعتبر محرك للحدث المقاولاتي و ينتج عنه النقاط التالية :

أولا : إدراك الرغبة (perception de desirabilite) : وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد .فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع ، المخاطرة ،الاستقلالية الذاتية كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة.

ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة بالإضافة للتجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

ثانيا :ادراك إمكانية الإنجاز(eperception de faisabilit): تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته.

فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة ومن خلال أفراد المجموعة (في حالة المجموعات العرقية Ethnie).

كما تؤثر كل من مساعدة الزوج(ة)،والأصدقاء النصائح والاستشارات والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المؤسسات على إدراك إمكانية الانجاز لدى الفرد. كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولة على إدراك الفرد لرغباته وامكانية انجازه لها.

1- **Tounés 2003, Op.cit. , PP162-165.**

المطلب الثاني: نظرية السلوك المخطط لـ1991 AJZEN

نظرية السلوك المخطط هي امتداد لنظرية النشاط العقلاني التي بلورها Fishebein et Ajzen 1975و تم إضافة متغير إضافي: مراقبة السلوك و حسب هذه النظرية تعطى لتوجهات الفرد المكانة الجوهرية في تحديد السلوك، و مفاد هذه النظرية هو اقتراح نموذج نظري يستعمل في كل الحالات التي يكون فيها السلوك غير ارادي لأنها تعتمد على المتغيرات الخارجية كمحددات السلوك. و حسب هذه النظرية فان التوجه هو نتيجة ثلاث محددات[1]:

1- المواقف المرافقة للسلوك:

وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به مثلا الموقف ازاء الخطر تدفع الفرد لتقييم بطريقة إيجابيه أو سلبية للأخطار.

2- المعايير الذاتية :

هي ناتجة عن الضغوطات الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد من عائلته، أقاربه ، أصدقائه فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد انجازه .

3- ادراك الرقابة على السلوك:

و هي المتغيرة الثالثة التي أضافها AJZEN لنظريته مع 1975 FISHEBEIN. و هذه المتغيرة اذا ربطناها مباشرة مع التوجه L'intention يمكنها التنبؤ مباشرة بالسلوك.

حيث يمكن أن ترافق هذه المتغيرة السلوك بطريقتين ممكنتين:

- اذا كان السلوك تحت الرقابة الادارية للشخص، فمتغيرة ادراك الرقابة على السلوك تكون مرتبطة مباشرة بالتوجه و بنفس مستوى المتغيرتين الأخرتين * المعايير الذاتية و المواقف المرافقة للسلوك*.

1- **Tounés 2003, Op.cit. , PP167-169.**

- أما اذا كان السلوك جزئيا تحت الرقابة الادارية للشخص ،أو ان لم يكن تحت الرقابة، فهنا تكون هذه المتغيرة متصلة مباشرة بالسلوك و هذا ما يظهر بالنقاط المتقطعة في الشكل.

و تتضمن هذه المتغيرة ، الأخذ بعين الاعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد و مؤهلاته الخاصة، و كذلك الموارد و الفرص الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.

و لا يمكن للفرد أن يتحكم في متغيرة الرقابة على سلوكه، اذا لم يتوفر الا على القليل من المعلومات حول السلوك الذي يريد تبنيه، أو اذا كانت الموارد الضرورية و المتوفرة لديه دائمة التغيركم يظهره الشكل رقم 2أدناه :

الشكل رقم (2): نظرية السلوك المخطط لـــ1991 AJZEN

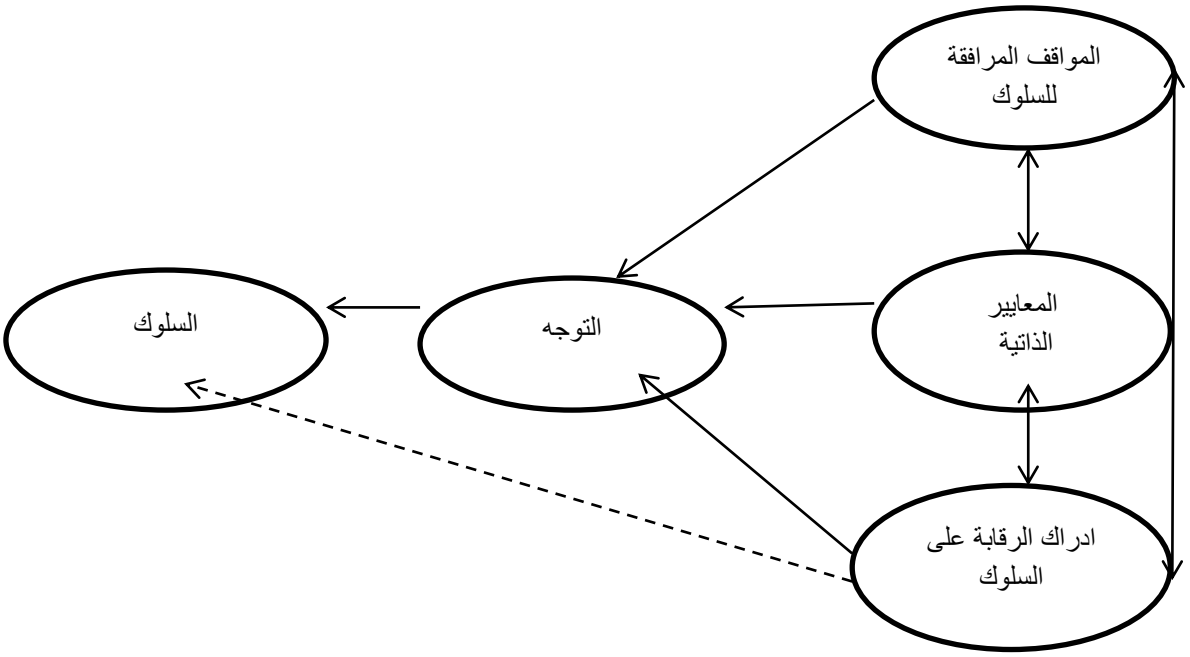

المصدر: Tounés 2003, Op.Cit. , P167.

المطلب الثالث: النموذج الموحد لنظرية السلوك المخطط لـ AJZENونموذج SHAPERO ET SOKOL:

قام مجموعة من الباحثين بمطابقة نموذج نظرية السلوك المخطط لـ AJZEN مع نموذج تكوين الحدث المقاولاتي A.SHAPERO et L.SOKOL 1982 ليصبح لدينا نموذج يعبر عن المتغيرات المستعملة في شكل واحد[1] ، كما يظهر في الشكل رقم 03أدناه :

الشكل رقم (3):نموذج موحد لنظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي

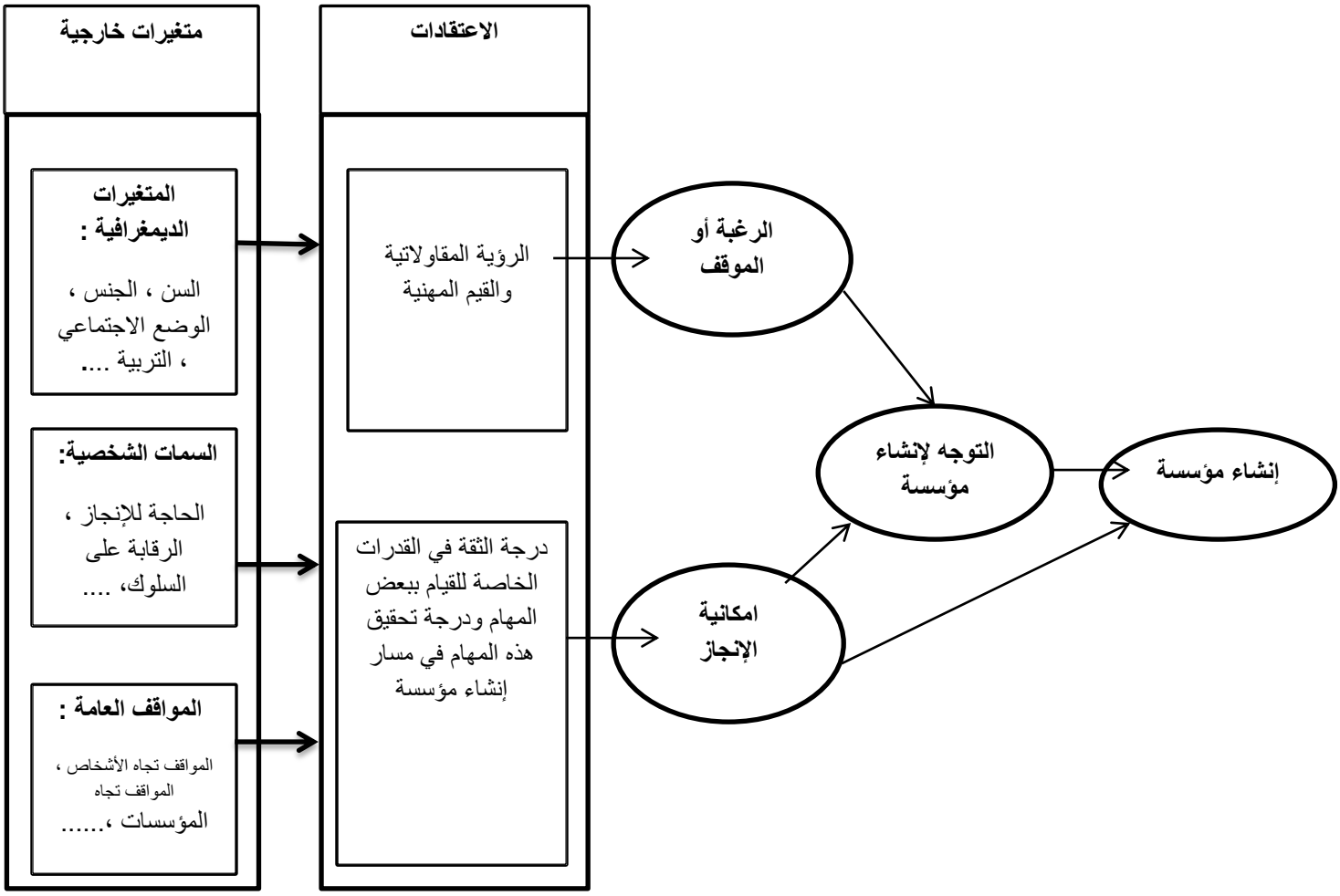

المصدر: Jean-Pierre Boissin, Sandrine EMIN, une moindre fibre entrepreneuriale chez les femmes des l'université ? , 8éme CONGRÈS INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME " L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales", 25,26,27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, Suisse, p32.

1- Jean-Pierre Boissin, " Du concept à la mise en oeuvre des Maisons de l'Entrepreneuriat : Bilan des sept premières structures et ouverture des doctorants à l'Entrepreneuriat ", France, 2006, p.32.

و لقد قام العديد من الباحتين بإثبات صحة هدا النموذج الموحد في تفسير سلوك إنشاء المؤسسات حيت معظم هده الدراسات تم إجرائها على الطلبة و كان الهدف هو قياس مدى توجههم نحو المقاولاتية و حسب هدا النموذج الموحد فإنه المتغيرات الخارجية من متغيرات ديمغرافية كا السن ، الجنس ، الوضع الاجتماعي... إلخ و سمات الشخصية من الحاجة للإنجاز ، الرقابة على السلوك، .... بالإضافة إلى المواقف العامة: المواقف تجاه الأشخاص، المواقف تجاه المؤسسات.....إلخ كلها تساهم في مد الفرد بمعتقدات متل الرؤية المقاولاتية والقيم المهنية و درجة الثقة في القدرات الخاصة للقيام ببعض المهام ودرجة تحقيق هذه المهام في مسار إنشاء مؤسسة و هده المعتقدات تولد بدورها لدى الفرد و تعطيه الرغبة و التقه بإمكانية الإنجاز و كل هده النقاط المهمة تحيي عند الفرد التوجه لإنشاء مؤسسة أي التوجة المقاولاتي.

خلاصة الفصل الاول

من خلال هذا الفصل حاولنا حوصلة وذكر أهم المفاهيم والتعريفات والتي تتعلق بماهية المقاولاتية والمقاول. و قد تم تناول هده المفاهيم من خلال ثلاثة مباحث ، الأول تعلق بالمقاولاتية حيت حاولنا سرد أهم التعاريف التي حاولت تعريفها من وجهات نظر مختلفة ، كما تعرضنا لخصائصها و أشكالها و أنواع المقاولات و كي نتعمق في الموضوع و نقترب من عنوان بحتنا قدمنا مفاهيم و تعريفات أساسية للمقاولات الصغيرة كونها هي التي تخلق و تسير المشاريع الصغيرة ، و من خلال المبحث الثاني حاولنا تقديم أهم المفاهيم والتعريفات حول المقاول حتي نبين دوره و أهميته بالنسبة للمقاولاتية و أبرزنا مفهوم روح المقاولاتية التي يطالب كل مقاول بتحلي بها ، و من خلال المبحث الثالث حاولنا التعريج على أهم النظريات و النماذج التي ناقشت كيفية إنتقال الأفراد للمقاولاتية .

والمقاولاتية هي نموذج تفعيل اقتصادي لا ينجح إلا بوجود المقاول والذي يتسم بخصائص وصفات تأهله لكي يكون بمثابة روح للمقاولاتية . ،و لقد أثبت دورها كبديل لطرق تقليدية لخلق فرص عمل والثروة ، وتعتبر المقاولات من المكونات الرئيسية لي اقتصاد أي بلد يصبو الى التطور و الازدهار ولقد حققت العديد من الدول انجازات لا يستهان بها من خلال تشجيع المقاولاتية على المستوى المحلي و على المستوى الدولي .

و يمكن القول أن نظرة المفكرين و الباحتين إلى المقاولاتية اختلفت بحسب البيئة و الحالة الاقتصادية السائدة و لقد ركز أغلبهم على أن المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة المضافة و الثروة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمشاريع الصغيرة

تمهيد

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

و تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم ، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة ، حيث توفر المشاريع الصغيرة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج ، وكذلك إسهامها في خلق مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي .

و المشاريع صغيرة الحجم لها دوراً مهماً في تطوير النشاط الاقتصادي لأي بلد فهي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد و تساهم بشكل مباشر في الدخل القومي وفي النواتج المصنعة للدول، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات وزيادة قطاع الصادرات ، وتعمل هذه الصناعات على استغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة .

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم ، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة ، وبالتالي فهي تساهم في تشغيل أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة ، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية ، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات. ومن خلال هذا الفصل نهدف الى رسم اطار نظري للمشاريع الصغيرة و تبيان أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية و توضيح دور المرافقة في مجال تطوير وترقية مقاولاتية المشاريع الصغيرة.

المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة

المطلب الأول: المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة

يثير مفهوم المشاريع الصغيرة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين ، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفا موحد للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع المشاريع الصغيرة وفي كل المناطق وتحت كل الظروف ،وذلك لان الحكم على مشروع بكونه صغيرا أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير ،ويتعين أن تؤخذ في عين الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده .

و مصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات منها[1] :

- نوع المشروع الصغير .
- الطاقة الانتاجية للمشروع الصغير.
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال .
- علاقة المشروع الصغير بالتصدير
- جودة منتجات المشروع الصغير و شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات.
- شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية.
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير .
- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر .

1-www.smallbusiness.com/Définition

وكل هده النقاط تتبلور على شكل معايير تساهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها، كمعيار عدد العمال ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في عين الاعتبار كدرجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة ، الا أنه يوجد إتفاق و يجمع معظم المهتمين بدراسة المشروعات الصغيرة على استخدام عددا من المعايير لتحديد المفهوم ، ولقد ركزا على استعمال معيارين هما:

- أولاً- المعايير الكمية [1]: وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات.
- ثانياً-المعايير الوصفية [2]: تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:
- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- طريقة الإدارة و التنظيم.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة و العمال.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية .
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبياً .

---

1 -د.زيدان رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ، جامعة دمشق، سورية: 2005 ، ص6.

2- د.زيدان رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، **مرجع سابق ،ص 14**.

- حجم الاستقلالية.

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية ، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى ومن أكثر المعايير شيوعاً:

1 - معيار العمالة: ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولاً، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشاريع الصغيرة يمتاز بعدد من المزايا منها[1]:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات.
- مقياس ومعيار ثابت و موحد، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

2- معيار حجم الاستثمار: يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معيارا أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً." لكن أهم ما يعاب على هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها. [2]

3- قيمة المبيعات السنوية: قيمة المبيعات السنوية هو أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة، " ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم" [2].

-1 و2- د. المخروق، *ماهر* حسن، د. مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الأردن :**2006**.ص 3.

2- الأسرج ، حسين عبد المطلب ، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربية ، وزارة التجارة والصناعة المصرية ، مصر: **2007**، ص**3**..

والواقع أن معيار عدد العاملين هو المعيار الأكثر استخداما لتمييز المشاريع الصغيرة، يليه في الأهمية معيار حجم رأس المال المستثمر، ويختلف المعياران من دولة لأخرى كما هو مبين بالجدول رقم (2).

الجدول رقم 02 :

المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع الصغيرة في بعض البلدان

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	اقل من 300 عامل وموظف	و(أو) 100 مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	اقل من 200 عامل وموظف	و(أو) 3.8 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	اقل من 50 عامل وموظف	-----
سنغافورا	اقل من 50 عامل وموظف	و(أو) اقل من2 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	اقل من 50 عامل وموظف	و(أو) اقل من 20 مليون ريال سعودي
الهند	اقل من 300 عامل وموظف	اقل من280 ألف دولار أمريكي
الكويت	اقل من 10 عامل وموظف	اقل من 200 ألف دولار أمريكي
كوريا	اقل من 300 عامل و موظف	اقل من 700 ألف دولار أمريكي
ماليزيا	اقل من 25 عامل و موظف	اقل من 250 مليون دولار ماليزي
الباكستان	-----	اقل من 50 ألف دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	اقل من 250 عامل و موظف	اقل من 2 مليون أورو
اندونيسيا	اقل من 19 عامل و موظف	-----
الفلبين	اقل من 99 عامل وموظف	-----
تايلاند	اقل من50 عامل وموظف	-----
مصر	مابين10-100 عامل وموظف	اقل من 500 ألف جنيه مصري

ا المصدر: دراسة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ,مقدمة للندوة التي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية و جامعة قاريونس خلال الفترة 7-8 /2006/6 كلية الاقتصاد جامعة قاريونس-ليبيا.

المطلب الثاني: تعريف المشاريع الصغيرة

تسخر أدبيات الاقتصاد والإدارة بتعريفات كثيرة للمشاريع الصغيرة فليس هناك اجماع عام خاص بالمفهوم الأكاديمي حول تعريف المشروع الصغير ومن خلال البحث في الأدبيات الاقتصادية المهتمة بمجال تعريف المشاريع الصغيرة يتأكد وجود اختلافات كثيرة . وكلمة صغيرة لها مفاهيم مختلفة تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لأخر حتى داخل دولة واحدة وقد أشارت دراسات صادرة عن معهد ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك أكثر من 55 تعريف للمشروعات الصغيرة في 75 دولة[1] ويتم تعريف المشروعات الصغيرة اعتمادا على مجموعة من المعايير منها : عدد العمال ،حجم رأس المال ، أو خليط من معيارين معا وهناك تعريفات تقوم على استخدام حجم المبيعات .

فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه وأخذ تركيز على أهميته مؤخرا ، على الرغم من وجوده عمليا منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح "الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها أصحاب الأعمال ولكنه يشمل التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية ".

وحيث أن مصطلح المشروعات الصغيرة رغم غموضه وعدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد له وصعوبة التمييز بينه وبين مفهوم المشروعات الكبيرة والمتوسطة إلا أن هناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفهما لدى عدد كبير من الدارسين له بأنه: ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدى .

وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو " المشروعات الصغيرة بأنها : تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً [2].

1– د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب،، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مرجع سابق ،ص 2..**

2– خضر، حسان ، تنمية المشاريع الصغيرة ، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي ، ص2.

والبنك الدولي يعريف المشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات يصل حتى 3 مليون دولار [1].

أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها " المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال[2].

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي عنصرين أساسين لتحديد حجم المشروعات الصغيرة الأول عدد العاملين ، والثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأس المال والأخر ميزانية المشروع ، وعلى هذا الأساس حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل و رأسماله لا يزيد عن 2 مليون يورو [3].

وتعرف المشروعات الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد إلى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين، ويقدم الجدول التالي تعريفاً دقيقاً لهذه المشاريع الصغيرة لهدا البلد:

الجدول رقم 03 :

تعريف المشروعات الصغيرة في ماليزيا

الصنف	المشروعات الصغيرة
الصناعة **الخدمات الصناعية** **الصناعات الزراعية**	حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت،وأقل من 10 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين5 عمال و 50عامل .
الخدمات **الزراعة** **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**	حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت، وأقل من 1مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و 19عامل .

المصدر:PUBLICATION OF SMES CORPORATION , MALAYSIA : 2006
ملاحظة : (1) دولار أمريكي يعادل تقريباً 3,20رينجت ماليزي (رينغت)

1 – الأسرج حسين ،عبد المطلب تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربي, ، مرجع سابق ،ص 2.

2–موقع منظمة العمل الدولية www.ilo.org

3– د. جمال ، حسين ،ورقة عمل ، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة ، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003 ص3.

و من خلال الجدول نلاحظ أن المشروعات الصغيرة في ماليزيا تقسم إلى صنفين الأول خاص بمشروعات الصناعة و الخدمات الصناعية و الصناعات الزراعية و الدي يكون فيه حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت،وأقل من 10 مليون رينغت أوعدد العمال الدائمين بين5 عمال و 50عامل و الصنف الثاني خاص بمشروعات الخدمات و الزراعة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الزراعية و الدي يكون فيه حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت،وأقل من 1 مليون رينغت أوعدد العمال الدائمين بين5 عمال و 19عامل.

وفي "الهند وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات(الأصول الثابتة) في حدود ما بين 10 و50 مليون روبية (1دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية) [1].

ومن جانب آخر " هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول ، في حين أن دولاً أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة "[2]فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك اختلافاً في تصنيف المشاريع الصغيرة بين نشاطٍ وآخر، كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (4):

تعريف المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما دون
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 17 مليون دولار
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 7 مليون دولار
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 0,5 مليون دولار

المصدر: د.الشماع ، خليل، الائتمان الصناعي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (بالتعاون مع المصرف الصناعي) ، سورية: 2002، ص 120 ، وموقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية www.sba.gov/size/section

1- د.جمال ، حسين ، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص 3.

2 – د. زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، مرجع سابق ، ص2.

وفيما بلي جدول يبين تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان:

جدول رقم (5): تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان

البلد	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	المصانع التي يعمل بها أقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	متوسط العاملين 50 عامل سنوياً، معدل دورة رأس المال 4.2 مليون يورو، ميزانية إجمالية 2.1 مليون يورو	عدد العمال دورة رأس المال
فرنسا	10– 499 عامل	عدد العمال
إيطاليا	أقل من 200 عامل	عدد العمال
البرتغال	أقل من 500 عامل ، وحجم مبيعات أقل من 2400 مليون Esc (وشروط أخرى)	عدد العمال وقيمة المبيعات
الدنمارك	وحدات إنتاجية يعمل فيها أكثر من 5 عمال وأقل من 500 عامل	عدد العمال
السويد	المؤسسات المستقلة التي فيها أقل من 200 عامل	عدد العمال
استراليا	أقل من 50 عامل	عدد العمال
الصين	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة أقل من 200 عامل – رأسمال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين قيمة رأسمال المستثمر
اليابان	أقل من 300 عامل أو رأسمال الثابت أقل م 100 مليون ين	عدد العاملين وإجمالي الأصول الثابتة
هولندا	أقل من 10 عامل	عدد العمال

المصدر: موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة على شبكة الإنترنت www.sba.gov/size

المطلب الثالث: خصائص المشروعات الصغيرة و أنواعها

أولاً –خصائص المشروعات الصغيرة :

تتصف المشاريع الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها و يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة " منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها"[1] ، وللمشاريع الصغيرة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرار وبالتالي مواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة المشروعات الكبيرة على الأسواق و يمكن جمع هذه الخصائص كالآتي :

1- انخفاض التكاليف الرأسمالية:

تتميز المشاريع الصغيرة بأن حجم استثماراتها محدودة كما أن " تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة [2] مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشاريع الكبيرة.

2– قلة عدد العاملين الازمين لانطلاق المشروع الصغير:

لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي " قدرتها على امتصاص البطالة [3].

1– د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب،، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مرجع سابق ،ص** 4.

2– خضر، حسان، **تنمية المشاريع الصغيرة ، مرجع سابق ،ص** 3.

3 –موقع الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصر www.kenanaonline.org

3- الجمع بين الإدارة والملكية:

غالب ما يكون مالك المشروع هو مديره ، إذ يدير بنفسه المسائل الإدارية والفنية والمالية للمشروع [1]. و هذه الخاصة تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولاً " بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر" [2].

4- مرونة التفاعل مع متطلبات السوق:

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك[3].

5 – الانتشار الجغرافي الواسع:

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان. وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى [4].

6- سهولة التأسيس: تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيسها[5].

7- توفير فرص العمل: تستخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وتتيح هذه المشاريع فرصا كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تمتص البطالة [6].

---

1 –د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها،مرجع سابق ، ص3.

2 –إدارة المشروعات الصغيرة ، معهد الإدارة ، لندن ، حقوق الترجمة والنشر مكتبة جرير الرياض ، السعودية2001، ص (2– 3).

3- د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، ، مرجع سابق ، ص3.

4- الأسرج ، حسين عبد المطلب ، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربي, ، مرجع سابق ،ص 12.

5- مالكوم، شاوف وآخرون. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة. ترجمة عبد الباري طارق وآخرون، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. الطبعة الأولى 2009.ص64.

6-مالكوم، شادوف وآخرون. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق، ص 66.

8- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المشاريع الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية. [1]

9- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر: تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها. [2]

10- القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الإنتاج : لا تتطلب المشاريع الصغيرة رأس مال كبير لإنشائها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في هذه النوع من المشروعات، خاصة وأنها تتميز بقلة مخاطر الاستثمار. كما أنها تتميز بالمرونة في إمكانية تغيير المنتجات الصناعية. [3]

11- تركيز الإدارة في المالك :في معظم المشاريع الصغيرة يكون المالك هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار أكثر مرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة وبالتالي يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المشروع. [4]

12- الارتباط بالسوق المحلي: غالباً ما تنشأ هذه المشاريع في مناطق جغرافية ليست كبيرة لهذا فإن نشاطها يكون محصوراً في هذه المناطق وبالتالي تكتسب خبرة في التعامل مع السوق المحلي وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة . وهذا يساعد على تنمية المناطق الريفية النائية. [5]

13- سهولة تسويق الإنتاج والخدمات: تكون تكلفة الإنتاج في هذه المشاريع أقل في الغالب عنها في المشروعات الكبيرة وبالتالي فإن ذلك يساعدها على تخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها ومن ثم تسويقها [6] .

14- زيادة حجم الاستثمار:

نتيجة لسهولة التسويق وزيادة دورات البيع فإن المشاريع الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في أقل وقت ممكن ، وهذا بالتالي ينعكس على زيادة حجم الاستثمار الكلي للاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

1- مالكوم، شادوف وآخرون. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **مرجع سابق، ص** 67.

2- مالكوم، شادوف وآخرون. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **مرجع سابق، ص** 68.

3- عبود كنجو .استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية علي المشروعات الصغيرة في مدينة حلب . المؤتمر العلمي الخامس ، جامعة فيلادلفيا. كلية العلوم الإدارية و المالية . 2007م، ص 19.

4- عبود كنجو .استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، **مرجع سابق، ص** 21.

5- موقع الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصر **www.kenanaonline.org**

6- موقع الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصر **www.kenanaonline.org**

15- نموها واستمرارها :

يزداد فرص استمرار المشاريع الصغيرة ونموها خاصة إذا كانت هذه المشاريع متركزة في مناطق معينة إلى جوار بعضها البعض وكانت هذه المشاريع على درجة كبيرة من التخصص، وكان هناك مصدر كافي لتمويل هذه المشروعات ولمساعدتها بالبحوث الفنية. وتكون فرص استمرارها أكبر عندما تكون الوحدات الآلية المستخدمة لديها بسيطة وليست معقدة التركيب . و بتالي فإن الوحدات الصناعية الصغيرة تستطيع الاستمرار باستخدامها وحدات آلية لا تقل جودة وكفاءة عن تلك المستخدم في المصانع الكبيرة. كما أن العديد من الصناعات الكبيرة تعتمد في استكمال احتياجاتها على إنتاج المكونات المتنوعة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن ذلك يتيح لها التركيز على الأجزاء والمكونات الأساسية، كما يوفر عليها تعيين أعداد من العمالة التي يصعب تشغيلها بصفة دائمة[1] .

16- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية[2].

17- المشاريع الصغيرة هي صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها[3].

18- انخفاض الطاقة الإنتاجية: فقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية ومن ثم فقد أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.

19- انخفاض الأجور: تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الأجور وعدم التأثر بالعوامل التي تؤدى الى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة.

20- الاعتماد على الخامات المحلية: تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على الخامات المحلية ومن ثم تقل الحاجة الى الاستيراد وما لذلك من أثر ايجابي على الميزان التجاري.

21- التخفيف من حدة التركيز الصناعي، حيث يساعد إقامة المشروعات الصغيرة فى أماكن متفرقة على التخفيف من حدة التركز الصناعي.

22- مراكز تدريب: تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز لتدريب العمالة ومن ثم امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

-1et 2et3-www.smallbusness.com

ثانيا –أنواع المشروعات الصغيرة:

تصنف المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

1–المشاريع الإنتاجية :

و التي أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) [1] ، وبدورها تنقسم إلى نوعان[2]:

- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.
- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية .

2المشروعات التجارية :

أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة ، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع"[3].

---

1 – د. الحناوي ، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر: 2006 ، ص33 .

2 – د. هيكل، محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة: 2003، ص22.

3– د. الحناوي ، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص33.

3-المشروعات الخدمية :

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة و الإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى " الصناعات الصغيرة " في معظم دول العالم وهي [1]:

- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- الصناعات التي تستخدم طرق الانتاج مابين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها كبير مثل المنتجات الجلدية والأثاث ، إلخ .
- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، إلخ)

كما تصنف المشروعات الصغيرة ضمن تصنيف ثلاثة مجموعات [2]:

أولاً : الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً: الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

ثالثاً: مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

1- د. هيكل ، محمد ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق ، ص19.

2- خضر، حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، مرجع سابق، ص 3.

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني رقم (4):

الشكل رقم (4):

تصنيف المشروعات الصغيرة

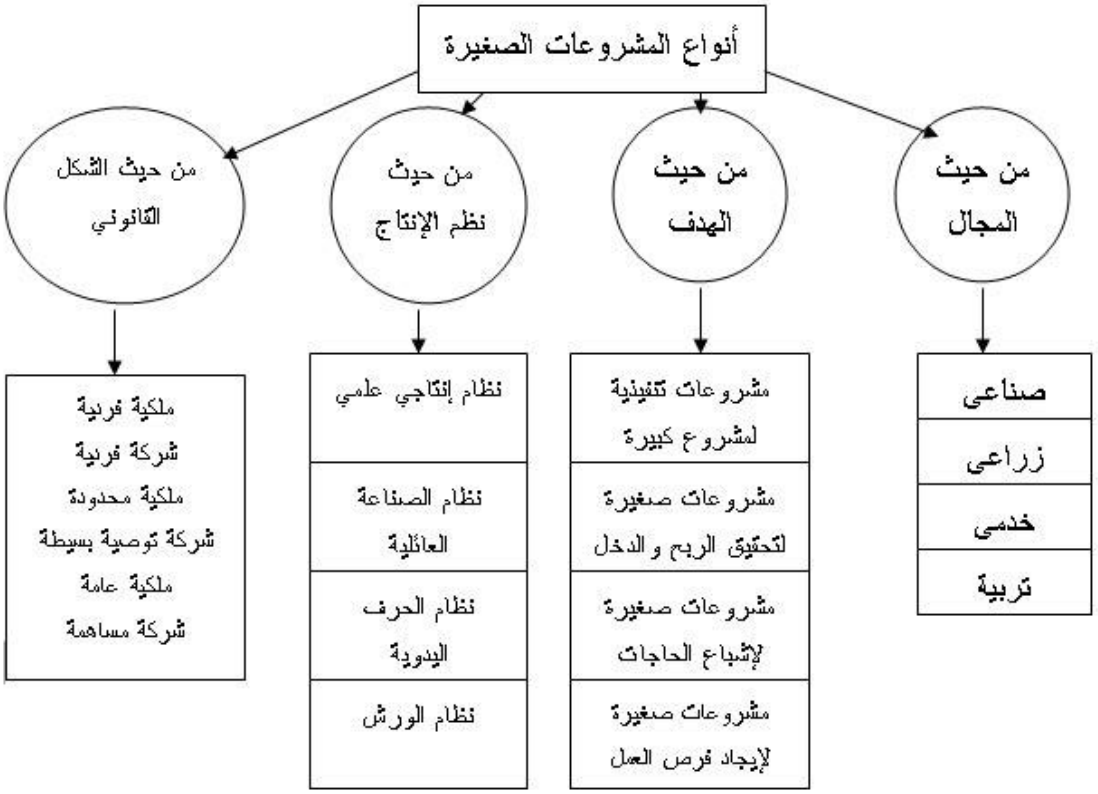

المصدر: موقع:http://www.kenanaonline.com/page/8649

المطلب الرابع : مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة

تحتل المشاريع الصغيرة حيز كبير من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو التجاري أو الزراعي ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة على النحو التالي[1] :

1- مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة و يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن،وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها .

ب- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف و هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوميا للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

ج- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وخياطة الملابس...) .

د- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...) .

---

1 -الملتقى الاقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- العدد الثاني والعشرون – ماي 2007، ص15-16.

2 – نشاط التعدين:

المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف .

أهم ميزات هذه المشاريع :

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب و الاستكشاف.

- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة فترة طويلة لتثمينها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت .

- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة.

3 – مشاريع التنمية الزراعية:

أ- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها .

ج- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

4 – مشاريع التنمية الصحية:

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات .

5 – مشاريع الخدمات:

كالخدمات المصرفية الفندقية، السياحية ،الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية .

6 – نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل:

أ- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .

ب- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

ج- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

7 – النشاط التجاري:

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة مجال التجزئة :

1- متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم.

2- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

3- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

4- متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية .

5-متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ) .

المبحث الثاني:أهمية المشاريع الصغيرة المنتجة

المطلب الأول: دور ومساهمة المشروعات الصغيرة المنتجة في الاقتصاديات الوطنية

على الرغم مما تواجهه المشروعات الصغيرة المنتجة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الدارسين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاديات الوطنية، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء كانت اقتصاديات نامية أم متقدمة هو هذه الإحصائية التي تؤكد مدى اتساع حجم المشروعات الصغيرة المنتجة ، فعلى سبيل المثال: انه من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأميركية هنالك ما يقارب 10.5 مليون مشروع صغير منتج بحيث تشكل ما نسبته 71% من أجمالي المشروعات الأمريكية وتساهم في خلق 58% من أجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في حياة أكثر من مليون مواطن أميركي، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل، وفي اليابان 55،7%، والفلبين 74% ، واندونيسيا 88% وكوريا الجنوبية 65% ، وغانا 85% ، الهند 78% ، تترانيا، 63% ، وكوريا 35% من فرص العمل فيها ، كذلك فأن المشروعات الصغيرة المنتجة تساهم بحوالي 46% من الناتج الخام العالمي ، و 60 % من حجم المشروعات في العالم ،كما تستحوذ على 35% من الصناعات اليدوية في العالم ، وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة المنتجة فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 بأنها السنة الدولية للمشروعات الصغيرة المنتجة "[1] ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة المنتجة توفر ما بين 40% - 60% من إجمالي فرص

1-Brain Wilson ,**The Small Business Hand Book** ,Basill black well inc ,New York .USA. 1986 , p101.
.www.aeaweb.org

- أيضا:العطية، ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، عمان، 2004، ص 24.

- أيضا: عفانة، جهاد، أبو عبد، قاسم، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري عمان، 2004، ص 11 -21.

حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مصدر سابق، ص23.

العمل في العالم وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة المنتجة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي[1] .

وتلعب المشروعات الصغيرة المنتجة دورا كبيرا في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية و يتم قياس دور المشروعات الصغيرة المنتجة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المشروعات والتي تجعلها تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني فيما يلي[2]:

- ✓ تشكل المشروعات الصغيرة المنتجة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- ✓ دورها في خلق فرص العمل: حيث تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير فرص العمل في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

---

1 -شبلاق، عماد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشـــآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر 2002، ص 2.

2 -بن علي ، بلعوز ،و محمد ،اليفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2 ، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17 ،18 ،نيسان 2006 .ص 667.

-أيضا: المحروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها ،معوقاتها ،مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 ، ص 277-278.

- ✓ تعتبر البذور الأساسية للمشروعات الكبيرة، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك حيث إن كثير من الشركات العالمية الكبرى الحالية كانت نواتها مشروعات صغيرة ومن الأمثلة على ذلك: شركة بنيتون، بناسونيك ،شركة كوكا كولا...

- ✓ هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

- ✓ تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والابتكارات والأفكار الجدية بل أنها تعتبر حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة وفي اليابان يعود 52 في المائة من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات.

- ✓ قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة.

المطلب الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة المنتجة من منظور اجتماعي

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة المنتجة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة المنتجة من جانب اجتماعي في تلبية رغبات الأفراد في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية –البطالة- بتوفير فرص عمل، إضافة إلى توفير المنتوجات و الخدمات وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري و رفع المستوى المعيشي و المساهمة في رفاهية المجتمع.

وفي ظل زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة المنتجة يمكن أن تحقق هده المشاريع الأهداف الاجتماعية التالية[1]:

- ✓ عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخصوصا تعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة المنتجة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.
- ✓ وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.
- ✓ تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة المنتجة وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليين في كثير من الأحيان.
- ✓ المساهمة في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل باستمرار، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع.

1- *www.un.org/*smalbusness

- ✓ زيادة القيمة المضافة و خلق الثروة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي و بتالي رفع المستوى المعيشي للأفراد المجتمع.
- ✓ توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، ويحد من التبعية.
- ✓ لها القدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية.
- ✓ تشجع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة يغلب عليها التمويل الذاتي من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلاً من تخزينها في البيوت.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة المنتجة

المشروعات الصغيرة المنتجة لها القدرة في المساهمة في تحقيق أثار اقتصادية واجتماعية جد هامة تتجلى فيما يلي[1]:

- ✓ مصدر للنمو الاقتصادي و تساهم في تحقيق الازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادي.
- ✓ توظيف للموارد البشرية واستغلال الطاقات القادرة على العمل و الإنتاج.
- ✓ . تشكل المشروعات الصغيرة المنتجة مصدرا للأمن الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمعات: حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة، هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة المنتجة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.
- ✓ تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة المنتجة تعطي فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة لكي يحققو أحلامهم في امتلاك مشروع خاص و في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم ، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزاً شركة كوكا كولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من عشرات الملايين من الدولارات.

1 -التميمي ،ارشد فؤاد مجيد ، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني ، 2012،ص ص 239-240.

- ✓ مصدر هام من مصادر القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للشباب خريجي الجامعات وللنساء مما يساهم في الحد من مشكلة الفقر بين هذه الفئات تحديدا.
- ✓ تعمل على تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات.
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع السوق.
- ✓ تطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

- ✓ تساهم في توفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي: المشروعات الصغيرة تعطي الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة. ، إن ذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع وبالتالي يريح الحكومات من المشاكل التي قد توجهها من قبل الأفراد وتتفرغ للتنمية السياسية والاجتماعية وتحقيق الإصلاحات المختلفة.

- ✓ دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية: بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات العائلات البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلاً من أن تظل جامدة وبدون استغلال .مما يؤدي الى تأكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية.[1]

1- لشيمي، محمد نبيل: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول، الحوار المتمدن - العدد: 2756 - 2009 .

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال و تجارب بعض الدول في تنمية المشاريع الصغيرة

المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال

1-مفهوم المرافقة المقاولاتية :

المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"[1]. وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start-up period، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"[2]. كذلك (maela 2002) يقول أن «النصح"، "الرعاية"، "الاستشارة"، "التعليم"، كلها مصطلحات تصب في إطار الفعل رافق.

والمرافقة "هي إجراء يشتمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار"[3].

1- voire;- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David**, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité**, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002, p48.

2-عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، **حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص10.

3-Catherine leger-jarniou, **quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition**, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005, p10.

و المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير، وإنما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الاستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات استراتيجية داخليا و خارجيا[1] وتنفيذ المهام والعمليات بكل استقلالية وتحمل نتائجها مستقبلا.

وبالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه الأشياء في إطار العلاقة (**مقاول–هيئة مرافقة**)، حيث يأخذ المشروع الصغير استقلاليته تدريجيا، إلى أن يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة.

وحسب (bruyat 2000) فإن «المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة "[2]للمؤسسات الجديدة.

ويقول(Olivier CULLIERE) أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة...وغيرها[3].

و تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتي[4].

وإجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

1-. Sylvie sammut, **l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité,** les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net),p14.

(2 et 3)-Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre 'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005 – P2

4-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المرافق، نشرة إعلامية تصدرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كل شهرين، رقم01، أوت2007.

2-مفهوم حاضنات الأعمال

2-1 -قراءة تاريخية لحاضنات الأعمال[1]:

تعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال سنة 1959م في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ظهرت لأول مرة متمثلةً بما يعرف بـــ: مركز صناعات باتا فيا، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوربا عام 1986م. أما على المستوى العربي فتعد مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998م. وتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجيا في الوقت الحاضر في العالم منها ما يقارب الـــ 500 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها. ولقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة، ففي الثمانينات وبدايات التسعينات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار، و كونها عامل أساسي ومهم للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها. ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص لاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال.

ولكن ما شهده العالم في النصف الثاني من التسعينات والذي يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات والمتمثل بسرعة الوصول إلى السوق والبقاء فيه كان العامل الرئيس لنجاح الحاضنات في عصر الإنترنت، فنشأت المشاريع المشتركة، وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني والخبرة. تلك التغيرات السوقية استدعت إعادة إنعاش أو إحياء ومن ثمّ إعادة تحديد مفهوم الحاضنات.

1-Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March2001, P1-6.

و يوضح الجدول (6) أوجه المقارنة الأساسية بين حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي

الجدول رقم (6): الخصائص الرئيسة لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	لا تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلف الأعمال	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعلومات

Source: Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, (2001), The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March, P. 1.

بجانب المرحلتين الزمنيتين أعلاه (الثمانينات والتسعينات) يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدءاً من العام 1998م يعد نقطة تحوّل جوهرية تعبر عن التحوّل نحو العمل في عصر العولمة، ويطلق البعض على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تمّ التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في مجال المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الحدود.

وقد تحققت منذ السبعينات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): تاريخ حاضنات الأعمال

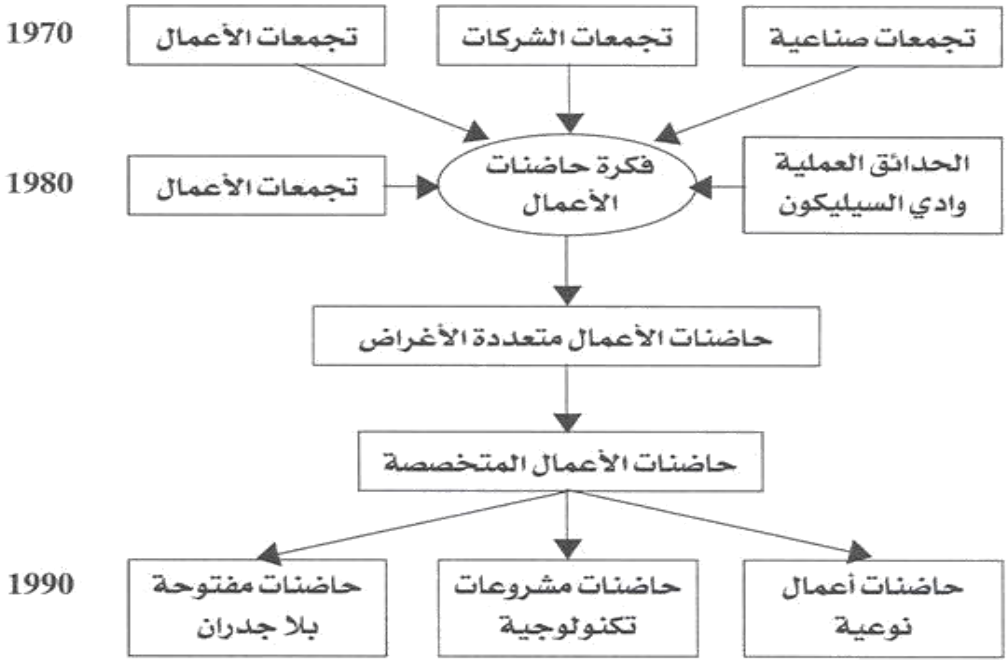

المصدر: مركز جدة للمنشآت الصغيرة، إنترنت، (2006).www.jcci.org.sa

2-2 -تعريف حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنات الأعمال بأنها: " حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة توفرها و لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق (Start up) "[1].

كما تعرف بـــ " التنمية الناجحة للشركات و المشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات المقدمة و المنسقة من طرف إدارة الحاضنة و المعروضة من خلال شبكة اتصالاتها"[2].

ويصف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 حاضنات الأعمال بأنها " تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم و تقنياتهم المبتكرة و تسويقها ، و ينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية بيئة مساعدة تمكن من اكتساب مقومات النجاح و النمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى البيئة الحرة لإقامة مشروعات اقتصادية "[3].

وهكذا فان حاضنة الأعمال هي عبارة عن مؤسسة توفر الشروط والظروف الملائمة للمشاريع الصغير ة من أجل ضمان نجاحها.

---

1 - د. الحناوي، محمد صالح و أخرون ،" حاضنات الأعمال "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 10.

2 - Tornatzky , Louis & others. «A **National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practice**s", The National Business Incubation Association, USA, (2002) P03.

3- المكتب الإقليمي للدول العربية " **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**"، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن،(2003). ، ص 101.

2-3-أهداف حاضنات الأعمال: تتمثل أهداف حاضنات الأعمال فيما يلي[1]:

- ✓ إنتاج مؤسسات ناجحة و تمتلك القدرة على التحكم في برنامجها المالي(أي برنامج التمويل) والقادرة كذلك على البقاء و الاستمرارية بالاعتماد على ذاتها.
- ✓ خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة.
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية و التسهيلات.
- ✓ زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة.
- ✓ ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي).
- ✓ توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية و التسويقية.
- ✓ ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ✓ التدريب الإداري والتقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة.
- ✓ توفير أماكن ومساحات مجهزه لإقامة مشروعات.
- ✓ متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين .

1- Tornatzky, Louis & others, Op.cit. P4.

- ✓ تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا[1].

- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، اختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل[2].
- ✓ توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال و المستثمرين[3].

1-www.isesco.org.ma/arabe/publications

2 – عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء ، دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة و الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،18.17 أفريل 2006، جامعة ورقلة, ص.612.

3-www.isesco.org.ma/arabe/publications

2- 4-أنواع حاضنات الأعمال:

تصنف حاضنات الأعمال من حيث نوع النشاط إلى سبعة أنواع هي[1]:

1- حاضنة الأعمال الصناعية التي تقدم خدمات و مساعدات للشركات الصناعية المبتدئة.

2- حاضنة الأعمال السياحية.

3- حاضنة الأعمال التكنولوجية عالية المستوى.

4- حاضنة الأعمال الطبية.

5- حاضنة الأعمال الخاصة بالمعلوماتية و الإعلام.

6- حاضنة الأعمال الشاملة (Mixed-Use) أو المختلطة.

كما تصنفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الأنواع التالية[2]:

أ- حاضنات أعمال خاصة، و هي ملك للقطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الأرباح و تمثل نسبتها 8% من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية.

ب- حاضنات أعمال عامة، و هذا النوع ملك للدولة، وهي لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح، كما أنها تقوم بدعم و رعاية الحكومة أو الأجهزة المحلية و الهيئات و المؤسسات الأهلية و تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

---

1 -أبو قحف، عبد السلام ،" العولمة و حاضنات الأعمال"، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ، مصر، 2002، ص81.

2 -أبو قحف، عبد السلام ،" العولمة و حاضنات الأعمال"، مرجع سابق ،ص 82.

ج- حاضنات الأعمال المختلطة، وهي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص.

د- حاضنات أعمال ذات الصلة بالجامعات وتمثل هذه الحاضنات حوالي 27% من أجمالي عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهذه الحاضنات منبثقة من الجامعات و المعاهد العليا و لها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة و الخاصة .

كما توجد أنواع و تصنيفات أخرى حديثة مثل حاضنات الافتراضية (عبر الانترنت)، و حاضنات الأعمال الدولية [1]، و هذه الحاضنات تركز على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى.

1 -زايدي ، س. م. جنيد و نعيم، طاهر ، " **نقل نتائج البحث العلمي إلى قطاع الصناعي**"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ــ إيسيكو ــ الرباط ، المغرب(2005).

2- 5-أهمية حاضنات الأعمال:

يمكن تلمس أهمية حاضنات الأعمال من خلال الحقائق التالية [1]:

- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي و الابتكارات و الإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.

- تساهم في تنمية الموارد البشرية و حل مشكلة العاطلين عن العمل و الباحثين عن أعمال مناسبة.

- توفر المناخ المناسب و الإمكانيات و المتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.

- تعمل على إقامة و دعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة و ابتكارات حديثة.

- تقدم المشورة العلمية و دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة الناشئة.

- تربط المشروعات الناشئة و المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية و حركة السوق و متطلباته.

- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال و تدعمهم و تساندهم لتأسيس أعمال جادة و ذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج و فتح فرص للعمل و النهوض بالاقتصاد.

- تساعد المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الإدارية و المالية و الفنية و التسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

- تقدم الدعم و المساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية و حاضنات الصناعات الصغرى و الداعمة و حاضنات مشاريع المعلوماتية و غيرها.

1- د. السنوسي، رمضان و د. الدويبي ،عبد السلام ، حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى"، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا،2003،ص22.

– تساهم في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ و ظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية و الصناعية، و توفير إمكانيات التطور و النمو، بما فيها الدعم الفني و التقني و المالي و الاستشاري و ربط المشروع بالسوق.

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة

أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن قرابة 80 –90% من هذه المشاريع تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي والاستشاري [1]وقد أثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الصغيرة الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات. وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو، وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة في النقاط التالية[2]:

- توفير البنية التحتية: توفر الحاضنات للمنشآت التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات. كما تقوم بعض الحاضنات الصغيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار.

1-www.arabeprojet.net

2-بركات ربيعة, دوباخ سعيدة, حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة. الملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 08/07/06 أفريل2010

- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية. يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمنشآت المنتسبة لها وذلك في مرحلة تقييمها، كما تقوم بتقديم خدمات التدريب المختلفة لتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال، بالإضافة إلى تقديم خدمات التسويق للمنشآت المنتسبة للحاضنات من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنات. وتتمثل الخدمات الاستشارية للحاضنات في المساعدة على وضع السياسات، تحديد الأهداف، اختيار وتوظيف المدراء التنفيذيين، كما تراقب تفاعل ونمو المنشآت المنتسبة إليها.

- توفير الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت الصغيرة الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة، كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، حيث تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت الصغيرة المنتسبة إليها في ربط اتصالات بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو[1].

- بناء شبكات تواصل: تقوم الحاضنات بإقامة ندوات ومعارض بهدف استقطاب الممولين، تمهيدا لتواصلهم مع المنشآت الصغيرة المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي لتمكين من تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل. كما تقوم الحاضنات بإقامة الأيام المفتوحة والمعارض التي تشارك فيها المنشآت الصغيرة مما يسمح لها لتعارف وتبادل الخبرات[2].

- الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع الصغيرة.

1- عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، مطبوعات الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال.2003، ص25.

2- د.م/ عاطف الشبراوي د.م/ أحمد درويش، "نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية"، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، مطبوعات الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال،2003، القاهرة 29-27 يناير 2003.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تنمية مقاولاتية المشروعات الصغيرة

يشهد الاقتصاد العالمي على نجاح العديد من تجارب الدول التي اتخذت من المشروعات الصغيرة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية كما يمكن القول بوجه عام أن تلك المشروعات كانت السبب الرئيسي لظهور دول النمو الآسيوية على الساحة العالمية. وفيما يلى عرضا مختصرا لبعض التجارب العالمية الناجحة في هذا المضمار[1]:

1-التجربة الكندية:

أدركت الحكومة الكندية أن المشروعات الصغيرة هي أكبر قطاع لخلق فرص العمل فى الدولة(حوالى 80% من إجمالي فرص العمل) فابتكرت عددا من الهياكل وبرامج المساعدات المالية والفنية لمساندتها فيما تقوم به من أنشطة لتضمن نموا صحيحا لمنظماتها حتى تساهم في زيادة الثروة العامة للدولة وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة. وقد اختارت آلية عمل لتنفيذ هذه السياسة تحت مسمى الإدارة العامة للعمليات الإقليمية وخدمات الأعمال والتجارة والتعاونيات يرأسها مساعد وزير ،وتتحدد مسئوليتها فيما يلى:

1. تنسيق أنشطة جميع الشركاء الموجودين في منطقة واحدة لمساندتهم في مرحلة بدء المشروعات ومساعدتهم في عمليات توسيع وتنمية المنشآت القائمة.
2. تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات ومتطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم بطريقة أفضل لتخطيط استراتيجيتهم وحل مشاكلهم في ضوء المعلومات السابقة.
3. تزويد المشروعات الصغيرة بالإرشادات و المساعدات الفنية و المالية.

ومن أهم أنشطة الادارة ما يلى:

1. تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالمنظمات الحكومية والبرامج التي تساعدها على تحقيق أهدافها.

1-مجلس الشورى: «خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى «،التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،2003. ص21.

2. مساعدة المنشأة الصغيرة لدعم مقوماتها الفنية وتعريفها بفرص التمويل.

3. مساعدة المنشأين على بدء مشروعاتهم.

4. العمل على تبسيط الاجراءات مع المنظمات الحكومية.

5. القيام بالتنسيق بين مطالب مجتمعات الأعمال و الحكومة

ويوجد ثلاث منظمات لمساعدة المشروعات الصغيرة على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو لضماناتها وهى:

1. صندوق مساعدة المشروعات الصغيرة، ويغطى مختلف المناطق.

2. شركة التنمية الصناعية، وتغطى خدمات التنمية الصناعية.

3. البنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة ، وتغطى جميع أنحاء كندا.

2-تجربة الولايات المتحد الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي حققت نجاحاً في عالم المشروعات الصغيرة على الرغم مما يتميز به المنظر الاقتصادي العام لها من مشاريع عملاقة وشركات ضخمة وعالمية، إلا أنها تملك أسطولاً ضخماً من المشروعات الصغيرة المغذية للاقتصاد الأميركي، و حسب المواصفات المحددة من طرف الوكالة الأمريكية لإنعاش المشاريع الصغيرة التي تضم اقل من 100 منصب شغل تشكل 99.7 % من المقاولات الأمريكية، فمن بين 24 مليون مقاولة نجد 15000 فقط تشكل مقاولات كبرى، كما أن المقاولات الصغيرة تساهم ب 70 % في خلق فرص الشغل و بأكثر من 50 % من القيمة المضافة الوطنية[1].

و ساهمت السلطات الأمريكية المعنية بتوفير الجو الملائم و الدعم المالي و التقني المناسبين لتشجيع هذا القطاع الحيوي في أكبر قوة اقتصادية عالمية، و من بين المساعدات الممنوحة لهاته الفئة من المشاريع نذكر ما يلي[2]:

1- Small Business, About.com/ Economics

2-Small Business Development Centers (SBDCs..com

1- برنامج لضمان قروض خاصة بالمقاولات الصغرى يتم تدبيره بشراكة مع القطاع البنكي.

2- برنامج رأس مال مخاطر يسهر على تسييره شركات حرة مؤشرا لها من طرف الجهات الرسمية ولها إعفاءات ضريبية و دعم من الدولة.

3- برنامج عام حول المساعدة الفنية في مجال التدبير.

4- برنامج لمساعدة المقاولات الصغيرة في مجال الصفقات العمومية (ضمان حصة من الصفقات، المساعدة التقنية...).

5- برنامج لإنعاش الصادرات بالنسبة للمقاولات الصغيرة.

6- إنشاء "الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة عام 1953م، والتي تهتم بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المنشآت الصغيرة.

7- منح إعفاءات ضريبية تصل إلى 20% من إجمالي دخل المشروعات الصغيرة. حسب إحصاءات سنة 2011م.

8- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية التي تضم فريقاً من المتخصصين وتهتم بتقديم الاستشارات والتدريب"

3 -**التجربة الفرنسية**[1]: يرتكز التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة بفرنسا على مواصفات نوعية متعلقة بامتلاك أغلبية راس مال المؤسسة من أشخاص ذاتيين و كذلك على مواصفات كمية يتعلق الأمر برقم أعمال. كما يجب التذكير أن هذا التعريف يتطابق مع توصية الاتحاد الأوروبي لوضع تعريف موحد لهاته المؤسسات في أوروبا.

وعلى أساس القوة العددية (أي أقل من 250 شخص) يشكل المؤسسات الصغيرة في فرنسا ما يقارب 99.7 % من مجموع المؤسسات و تشغل حوالي60.5 % من مجموع اليد العاملة الفرنسية و تساهم ب 42.4 % من رقم الأعمال الكلي و 47.6 % من مجموع الحصيلة، كما تشكل المقاولات التي يقل عدد مستخدميها 9 عمال 93 % من عدد المؤسسات.

أما بالقدر المتعلق بالمساعدات، فإن المشروعات الصغيرة تستفيد من مساعدات مختلفة في المجال التمويلي، الضريبي و الاجتماعي، ومن بين هذه المساعدات نذكر ما يلي:

- مساعدات جهوية، وتتكون أساسا من مساعدات مالية لخلق المؤسسات حسب الظروف.
- مساعدات جهوية لخلق فرص الشغل.
- قروض متوسطة وبعيدة المدى بفائدة أقل من المطبقة في السوق.
- ضمانات للقروض و أنظمة الضمان التكافلي.
- مساعدات تقنية و استشارة.
- إعفاءات ضريبية أهمها:

– خصم من الضريبة على الدخل في حدود 25 % من مساهمات في رأس مال مؤسسات صغيرة على أن لا تتعدى هذه القيمة 11 ألف اورو.

1-www.apce.com

– خصم الفائدة بالنسبة للقروض المحصلة للمساهمة في راس مال مؤسسة صغيرة لفائدة العاملين الذين يتقاضون أجور من هاته المقاولات.

-إعفاءات اجتماعية أهمها:

*إعفاء لمدة سنتين بالنسبة لواجبات المشغل (التامين الاجتماعي، حوادث الشغل) بالنسبة لأول مستخدم.

*إعفاء لمدة سنة لواجبات المشغل لعدد المستخدمين الذي يتراوح من واحد إلى خمسين مستخدم.

* إعفاء بنسبة 30 % من مساهمات المشغلين بالنسبة لجميع فرص الشغل المؤقت التي يتم خلقها.

4–التجربة الكورية:

أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير المنشآت الصغيرة، وقد اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية لتطوير الصناعات الصغيرة بإنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذه النوع من الصناعات. وقد منحت الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر الصناعات الصغيرة تمثلت فيما يلي[1]:

1. إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك.
2. تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.
3. الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي. ومن أمثلة ذلك الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإدخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحوث والتطوير.

وقد أنشأت كوريا الجنوبية هيئة تطوير الصناعات الصغيرة لتقوم بعدد من المهام أهمها:

1-LAWTON, Thomas C. Missing the target: assessing the role of government in bridging the European equity gap and enhancing economic growth. *Venture Capital: An International Journal of Entrepreneurial Finance*, 2002, p7.

1. توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.

2. الاعفاء الجمركي التام أو نسبة 80% لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية أو لا دارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية.

3. اعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.

5-التجربة اليابانية[1]:

حققت اليابان تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية الستينات حتى أصبحت قوة اقتصادية تنافس صادراتها وإنتاجها كثير من الدول الكبرى وذلك على الرغم من أن اليابان لا تتمتع بمواد أولية أو ثروة معدنية تذكر وتعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية. ولعل الأساس في نجاح اليابان صناعيا واقتصاديا بالدرجة الأولى هو التكامل المتجانس بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ودعم رجال الأعمال بتسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة وبإنشاء البنية الأساسية من المرافق والسكك الحديدية للمشروعات التي كانت ترى الدولة أهمية في سرعة إنشائها. وقد وضعت الحكومة اليابانية سياسة ثابتة لتطوير المشروعات الصغيرة ،لتصبح هذه المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية. وقد تمثلت هذه السياسة في قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية:

1. إصدار قانون للمنشآت الصغيرة وقانون آخر للجمعيات التعاونية.

2. التشخيص العملي لمشكلات الصناعات الصغيرة وتوفير الإرشاد الفني من مؤسسات البحث للمنشآت الصغيرة.

1- محمد لبيب عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر:2003، ص215-225.

3. إنشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العمالة بالمنشآت الصغيرة.

4. إنشاء مركز للإعلام القومي للمنشآت الصغيرة.

5. إصدار قانون بشأن تحسين إدارة التوظف الهادفة الى توفير القوى العاملة للمنشآت الصغيرة.

6. إصدار قانون بشأن الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي للمنشآت الصغيرة.

7. إصدار قانون تطوير مقاولات الباطن مع المنشآت الصغيرة.

خلاصة الفصل الثاني

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبَل دول العالم كافة والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. و من خلال هذا الفصل حاولنا حوصلة وذكر أهم المفاهيم والتعريفات والتي تتعلق بالمشروعات الصغيرة و قد تم تناولنا هده المفاهيم من خلال تلاته مباحث ، الأول تعلق بمعايير تصنيفها و تعريفها بالإضافة إلى خصائصها و أنواعها و مجالات أنشطتها و من خلال المبحث الثاني حاولنا إبراز أهمية المشروعات الصغيرة من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و الآثار التي بإمكانها تحقيقهم من الناحيتين الاقتصادي و الاجتماعي و فعلا تبين أن لها أهمية و أثار جد مهمة يمكن أن تحققها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و من خلال المبحث الثالث حاولنا تبيان دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة من خلال ما تقدمه من مرافقة و تمويل و تسهيلات كما حاولنا دكر أهم و أنجح بعض تجارب الدول في مجال تنمية مقاولاتية المشروعات الصغيرة من خلال ما اتخذته من قرارات و ما وفرته من تمويلات لدعم و ترقية هدا الصنف من المشاريع دو الأهمية البالغة و الاستراتيجي في الاقتصاد و يمكن القول أن المشاريع الصغيرة المنتجة يمكن أن تكون أحد ركائز و بدائل لأي اقتصاد يسعى إلى تحقيق اكتفاء و استقلالية و قوة اقتصادية و التخلص من التبعية في مجالات عديدة و تقليص حجم وارداته و حتى رفع من حجم صادراته.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

تمهيد

بعدما قمنا باستعراض الجانب النظري لدراسة من خلال فصلين خصصناهم لتعريف بالمفاهيم و المصطلحات الأساسية المتعلقة بموضوع بحتنا و وجدنا أن المقاولاتية هي مولد لنمو الاقتصادي فهي تساهم في تجديد وتنويع النسيج الاقتصادي و أن المشاريع الصغيرة لها دور كبير في تنويع الاقتصاد و خلق مناصب شغل و الثروة و هي من أهم الدعائم الفعالة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، سنحاول من خلال هدا الفصل تبيان دور و مساهمة المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و تهدف دراستنا إلى التركيز على المشاريع الصغيرة المنتجة لما لها من أهمية جوهرية في الاقتصاد و قدرتها على خلق الثروة و خاصة أن قوة أي اقتصاد تقاس بمستوي قدرته علي خلق الثروة ، و عن طريق الدراسة الميدانية المتمثل في دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس نهدف إلى الوصول نتائج دقيقة و مؤكدة لصحة فرضيات الدراسة.

و لمعالجة هده الدراسة اتبعنا إجراءات منهجية من أجل الحصول علي المعلومات الازمة تم قمنا بتحليل المعطيات و البيانات لنتأكد من صحة فرضيات الدراسة و نخرج بنتائج و خلاصة و قسمنا هدا الفصل إلى مبحثين كتالي :

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الثاني: تحليل بيانات و نتائج دراسة الحالة.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1- إنشاء وتعريف الوكالة الوطني لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ،المؤرخ في 24 جانفي 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مشاريع صغيرة لإنتاج السلع والخدمات[1]. وأخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، وهذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المشاريع الصغيرة ، والذين يظهرون استعدادا وميولا نحو المقاولاتية وتتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، و الجهاز يمول كل نشاطات الانتاج والخدمات مع مراعـــاة عامل المردودية في المشـــروع بحجم استثماري قد يصـــل حتى 10 مليون دج، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد منخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة [2]. ومن أجل إدخال مرونة أكبر وزيادة تحفيز الشباب الدي يعاني من البطالة للإقبال على عروض الوكالة، فإنه تم اتخاذ عدة إجراءات في شهر مارس 2011 من خلال اجتماع مجلس الوزراء، وهذه الاجراءات لا تختلف عن التدابير التي اتخذت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سوى أن هذه الاجراءات خاصة بالفئة العمرية (19-35)، و تهدف إلى إعطاء مرونة أكبر للجهاز في تفعيل خلق المشاريع و جلب الشباب إلى المقاولاتية من خلال التسهيلات و المساعدات و الخدمات المتنوعة المقدمة و أشكال التمويل المقترح .

1-منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

2- www.anseg.dz

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تقوم الوكالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296و هدا بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية[1]:

- ✓ تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل و التوظيف.
- ✓ إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- ✓ تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية و تشريعية.
- ✓ تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي الإنشاء و التوسع.
- ✓ تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- ✓ تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- ✓ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر يوم 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 12.

3- صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشاريع وفق صيغتين تتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي[1] وسوف نوضح ذلك من خلال الجداول التالية:

أولا: الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، وهذا النوع من التمويل يتضمن مستويين:

الجدول رقم (7): الهيكل المالي لتمويل الثنائي

المستوي	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى الأول	أقل من 5.000.000دج	%75	%25
المستوى الثاني	يتروح بين ما بين 5.000.001دج و10.000.000دج	%80	%20

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-103 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 03-290، العدد14، 2011، ص18.

1-منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

ثانيا: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: في هذا النوع من التمويل فان المساهمة هي عبارة عن المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة و بالإضافة إلى القرض البنكي وهذا النوع من التمويل يتضمن مستويين:

الجدول رقم (8) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
المستوى الأول	أقل من 5.000.000دج	من 1 إلى2%		من28إلى29%	%70	
المستوى الثاني	مابين 5.000.001دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	%20	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		%8	%10		%72	%70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-103 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 03-290، العدد14، 2011، ص18.

ثالثا:الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع

ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث جاءت هذه التعديلات بمايلي :

•القرض الإضافي غير المكافئ: تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للشباب البالغين من العمر ما بين 19 و 40 سنة، جاءت كمايلي:

-مكاتب جماعية: هده الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية، طبية، محاماة...الخ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج.

-ورشات متنقلة: هده الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات، كهرباء، التدفئة، ودهن...الخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ الشاب صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

-أصحاب المشاريع: هده الصيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، ويمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

4- الشروط اللازمة للاستفادة من امتيازات الوكالة

وفقا لطبيعة الاستثمار تتحدد الشروط اللازمة للاستفادة من امتيازات الوكالة كالأتي:[1]

1. استثمار الإنشاء:

يتمثل في إنشاء مؤسسة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين لجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشباب ما بين 19-35 سنة، و يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 04 مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يكون الشاب من جنسية جزائرية ويكون بطالا.
-

2. استثمار التوسع:

يتعلق استثمار التوسع بالمؤسسات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تطمح إلى توسيع قدرتها الإنتاجية في نفس النشاط أو في نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

شروط التأهيل:

يجب أن تتوفر في المؤسسة هذه الشروط:

- تسديد نسبة 70 % من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.
- تصريح بالوجود لإثبات 03 سنوات استغلال في المناطق العادية، و06 سنوات في المناطق الخاصة.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة.

1-منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

5- الإعانات والامتيازات الجبائية المقدم من طرف الوكالة

تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائية إضافة إلى المرافقة والمتابعة نستعرضها فيما يلي[1]:

1. الامتيازات المالية: وتنقسم إلى:

أ . التمويل الثنائي: ويتضمن:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع.
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

ب. التمويل الثلاثي: ويتضمن:

- المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشروع (حيث تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار وموطنه).
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياه الشباب ذوى المشاريع.

2. الامتيازات الجبائية :

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائيه، تتحدد كما يلي:

أ. مرحلة الإنجاز : تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب. مرحلة الاستغلال : وتشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

1-منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

3.امتيازات المرافقة والمتابعة:

تعد المرافقة والمتابعة من المهام الرئيسية للوكالة، حيث أنها تسمح بتكوين الأفراد حتى يتمكنوا من إنشاء استثماراتهم الخاصة ورفع قدراتهم على تسييرها بشكل جيد من خلال الاستشارات التي تقدم لهم وكذا من خلال الدورات التدريبية المتضمنة: آليات الإنشاء، دراسة السوق، تسيير المخزون والميزانية وغيرها. إضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجانا.

يضاف إلى الامتيازات السابقة امتيازات أخرى منها إرجاء تسديد القروض البنكية وفوائدها، كما استفادت مناطق محددة من البلاد كولايات الهضاب العليا والجنوب وكذا قطاعات نشاط معينة: كالبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والفلاحة والري والصيد البحري من امتيازات إضافية في إطار دعم الاستثمار والتشغيل في هذه المناطق والقطاعات لخصوصيتها باعتبارها مناطق وقطاعات ذات أولوية.

6- مسار دراسة المشاريع في الوكالة

يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل في ما يلي[1]:

الخطوة الأولى: المحادثات الجماعية (التوجيه)

وفيها يتم لقاء الشباب الذين يملكون روح المقاولاتية، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض خطوات إنشاء المشاريع المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى ملف التسجيل و كيفية إيداع ملفاتهم.

الخطوة الثانية: إعداد الملف الأولي لصاحب المشروع

يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

1. شهادتان أصليتان للميلاد رقم (12) و شهادة الإقامة.
2. شهادة عدم الإخضاع للضريبة(Extrait de Role).
3. شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
4. طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة(يوضح طبيعة النشاط ومكانه).
5. شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح ما بين19-20سنة.
6. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(المبلغ خارج الرسم)
7. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(مبلغ التأمين بكل الرسوم)

1-منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

الخطوة الثالثة: مراجعة الملفات

تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المقدمة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث فعلا عن إقامة مشروع مقاولاتي وذلك من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء(من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للإجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS)

الخطوة الرابعة: تقييم الملف

1: المحادثة الفردية: فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضيره نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطائه معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.

2: اللجنة المحلية والمالية.: مقابلة الشاب مع اللجنة التي تأسس من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل(إعادة النظر)الملفات.

الخطوة الخامسة: التكوين القانوني للمؤسسة: بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشباب على سجل تجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

الخطوة السادسة: فتح حساب بنكي: يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض. بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع مساهمته الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف(الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط)إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب. ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط إلي أخر.

المبحث الثاني: تحليل بيانات و نتائج دراسة الحالة

1-نبدة عن ولاية سيدي بلعباس

تتبع بالمنهج سنتطرق علي التعريف بالمكان الدي ستتم فيه الدراسة و الدي هو ولاية سيدي بلعباس من خلال النقاط التالية:

التنظيم الإداري:

عدد الدوائر: 15

عدد البلديات: 52

الوضع الديمغرافي و المساحة:

يبلغ تعداد السكان 594.098 نسمة (تقديرات 2007) في حين تقدر المساحة الإجمالية ب 9096 كلم مربع.

الموقع الجغرافي (التضاريس-المناخ...):

تقع ولاية سيدي بلعباس في شمال غرب الوطن و يحدها:

- من الشمال ولاية وهران
- من الشمال الغربي ولاية عين تيموشنت
- من الشمال الشرقي ولاية معسكر
- من الشرق ولايتي معسكر و سعيدة
- من الغرب ولاية تلمسان

و تتشكل تضاريس هذه الولاية من 3 مجمعات طبيعية مادية كبرى و متميزة و هي: منطقة الجبال و منطقة السهول و منطقة الهضاب

الموارد الطبيعية:

الأراضي الفلاحية: التي تصل مساحتها إلى 915.063 هكتار في حين تقدر المساحة الزراعية الصالحة بحوالي 359.308 هكتار أي 39 بالمائة (الإحصاء العام للسكان و الإسكان)

و تزخر الولاية بمساحات غابية هامة تغطي حوالي 40 بالمائة من المساحة الإجمالية.

المياه: يشمل تراب الولاية 3/2 حوض تحتي من الحوض الكبير المنحدر من لماقطة في جهتها الجنوبية و 3/1 في جزء الجنوبي الحوض التحتي للحوض المنحدر لشط شرقي.

القدرات الاقتصادية:

يبقى النسيج الصناعي للولاية متركزا بنسبة 85 بالمائة على مستوى مقر الولاية و لا يزال يهيمن عليه الإلكترونيك:

- الشركة الوطنية للصناعات الالكترونية
- الميكانيكا ممثلة بCMA/PMA
- فرع الزراعات الغذائية ممثلة بشركة الرياض و الديوان الجهوي للحليب و 64 وحدة صناعية.

كما تتوفر الولاية على منطقتين صناعيتين: منطقة صناعية في مدينة سيدي بلعباس تغطي مساحة إجمالية تعادل 434 هكتار و منطقة صناعية بدائرة تلاغ تغطي مساحة تعادل 27 هكتار.

و تعد الولاية ذات طابع فلاحي بالنظر إلى إمكانيات تربتها ذات القيمة الزراعية العالية و مواردها الحيوانية المتنوعة و الهامة التي ترتكز على تربية الماشية على نطاق واسع (الأبقار الحلوب و الأغنام...) و شبكة التدعيم و دعم مصادر الإنتاج و تحويل المنتجات الفلاحية و الحيوانية (الديوان الجهوي للحليب و ONAB و ORAVIO و المعاهد و التعاونيات...).

النشاطات السياحية:

تمتاز ولاية سيدي بلعباس بمزايا سياحية خاصة، ومرتفعات جبلية.

المواقع الأثرية: وجود العديد من المواقع الأثرية فوق إقليم الولاية لا سيما الموقع المسمى تيليغراف (سيد علي بوسيدي) و تسالة (وجود حصن روماني قديم)

المواقع الطبيعية: من ضمن المواقع الطبيعية التي تم إحصاؤها هناك البحيرة الاصطناعية لسيدي محمد بن علي، و التي يمكن تهيئتها لتصبح قطبا سياحيا هاما.

2- الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية

❖ طريقة الدراسة

اعتمدنا في دراستنا العملي على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال طريقة دراسة حالة و هي إحدى وسائل البحث العلمي التي تخول للباحث الحصول على المعلومات و البيانات الضرورية للإجابة عن تساؤلات بحته، واستهدفنا دراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس من أجل الوصول إلى نتائج تأكد صحة فرضياتنا ، و قمنا بوصف تطور خلق المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة بصفة عامة و المنتجة بصفة خاصة للفترة من سنة 2006 إلى سنة 2014 وهذا لتوافر البيانات الضرورية لهده الفترة والتي تبين دور و مدى مساهمة المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة من خلال خلقها ، و قد اعتمدنا فيها على جمع البيانات و كل المعطيات المتعلقة بالموضوع من الوكالة و تحليلها للخروج بنتائج ، و استعملنا كدلك طريقة المسح بالعينة التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات، وتم تصميم استبانة خاصة وزعت على أصحاب المشاريع الصغيرة المستفيدين من تمويل الوكالة من سنة 2006 إلى سنة 2012 و توقفنا عند سنة 2012 كون أن المشايع الممولة في 2013 و 2014 لا نستطيع تقييمها بحكم أنها في مرحلة الانطلاق ، و الاستبانة تشتمل على مجموعة من الأسئلة المتنوعة و التي سنحاول بلورتها على شكل مؤشرات، و من خلال نتائج هدا الاستبيان سنحاول تقييم نجاح أو تعتر المشاريع الصغيرة المنتجة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس لهده الفترة حتى نقيس دور المقاولاتية في ترقية هدا النوع من المشاريع و هدا من حيت نجاحها أو تعترها.

.

❖ أدوات جمع البيانات:

تماشيا مع المنهج المستخدم في موضوعنا، فإننا استخدمنا الأدوات التالية من أجل جمع البيانات الضرورية لتجسيد دراستنا:

- المقابلة : قمنا بإجراء عدة مقابلات شفهية مع إطارات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس حيث كان هدفنا من خلال هده المقابلات التعرف على الوكالة و مهامها و الحصول على المعلومات و البيانات الآزمة للدراسة .
- استمارة الاستبيان
- الإتصال المباشر مع الشباب المستفيد.

❖ مجتمع الدراسة:

- يتمثل مجتمع الدراسة في المشاريع الصغيرة التي استفادت من برامج التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب من سنة 2006 إلى سنة 2014 وهذا لتوافر البيانات الضرورية لهده الفترة على مستوى الوكالة.

❖ طبيعة العينة :

تتكون عينة البحث من 100 مشروع صغير ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس للفترة (2006-2012) و بالنظر إلى الهدف من دراسة هده العينة توقفنا عند سنة 2012 و لم نستمر حتى سنة 2014 حتى نستطيع فعلا تقييم مدى نجاحها و ديمومة هده المشاريع الصغيرة المنتجة ، أما المشاريع حديثة النشأة فلا نستطيع تقييم نجاحها أو تعترها لأنها تحتاج إلى و قت حتى تقدم أو تطرح خدماتها أو منتوجاتها في السوق.

و لقد قمنا باختيار العينة بنفس نسبة التوزع العامة تقريباً بين القطاعات المختلفة والبالغة تقريباً على التوالي (50% تجاري – 30% زراعي –20% صناعي) من إجمالي المشروعات البالغ عددها (997) مشروعاً صغيراً، والممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس خلال الفترة الممتدة (2006-2012) وتم اختيار هذه المرحلة بسبب صعوبة دراسة نجاح أو تعتر المشاريع التي مولت لاحقاً، حيث ما زالت في مرحلة التأسيس و لم تستقر بعد، وكما تؤكد إحصائيات البنك العالمي الدولي أن المشروعات الصغيرة عموماً تحتاج على الأقل سنتين من ضمنها سنة التأسيس حتى يتم اختبار نجاحها من فشلها.

❖ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم بهذه الدراسة استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية في معالجة البيانات وذلك على ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، و تم الاستعانة ببرنامج SPSS لتجميع البيانات المحصلة و تمثيلها.

3- عرض و تحليل حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس للفترة (2006-2014)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس أعطت و حققت قفزة نوعية و جد معتبرة في مجال خلق المشاريع الصغيرة .بمختلف القطاعات منتجة كانت أو لا بفضل ما تقدمه من مساعدات و تسهيلات و تمويلات و مرافقة بهدف جلب الشباب نحو المقاولاتية التي أصبحت سبيل و طريق خلق و تطوير وترقية المشاريع الصغيرة ككل و المنتجة منها بصفة خاصة وسنستعرض من خلال الجدول التالي مستوى تطور عدد المشاريع الصغيرة المستحدثة الممولة من طرف الوكالة للفترة (2006-2014) :

الجدول رقم (9): تطور عدد المشاريع الصغيرة الممولة للفترة (2006-2014)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة	النسبة %
2006	65	%1.18
2007	94	%1.7
2008	223	%4.05
2009	341	%6.19
2010	420	%7.62
2011	988	%17.91
2012	997	%18.07
2013	1124	%20.38
2014	1263	%22.9
المجموع	5515	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول رقم (9) إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (6):تطور عدد المشاريع الصغيرة الممولة للفترة (2006-2014)

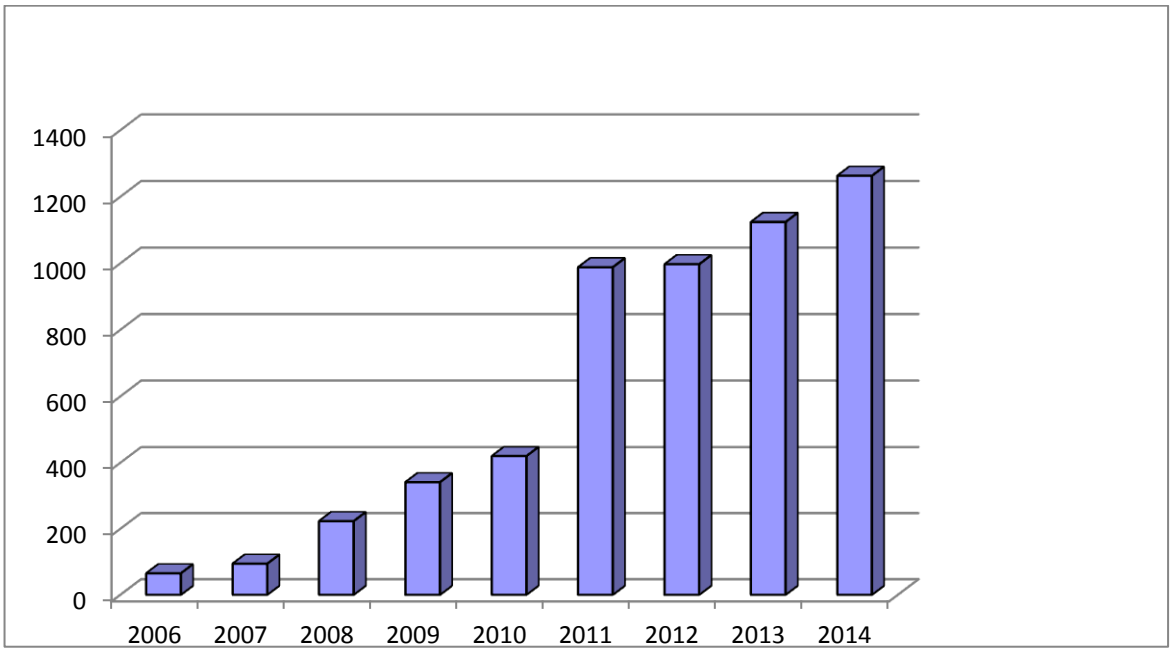

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

من خلال الجدول رقم (9) والشكل البياني رقم (6) الموضح أعلاه نلاحظ أن الوكالة مولت 5515مشروع صغير مستحدث خلال الفترة (2006-2014) و أن عدد المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة يسير بمستوى متزايدا، و في سنة 2006كان عدد المشاريع المستحدثة الممولة 65 مشروع و هو رقم قليل وهذا راجع إلى عدم وعي الشباب بالخدمات و التمويلات التي تقدمها الوكالة ،و استمرت الوضعية في سنة 2007 حيث لم يتعدى عدد المشاريع 94 مشروع أما في سنة 2008و 2009 و2010 فنلاحظ ارتفاع محسوس حيث وصلت عدد المشاريع الصغيرة الممولة إلى420 مشروع سنة2010 ، و في سنة 2011 نلاحظ ارتفاع ملحوظ حيث و صل عدد المشاريع الممولة 988 مشروع ثم بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2014 إلى 1263 مشروع وسبب هذه الزيادة خاصة هي التعديلات التي قامت بها الحكومة سنة 2011من أجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة و تسهيل الإجراءات الإدارية و من خلال هده الأرقام يتضح أن بفضل المقاولاتية

كطريقة و أداة لخلق المشاريع الصغيرة عدد هده المشاريع يمشي بتزايد مستمر من سنة إلى أخرى و هدا مؤشر إيجابي يوضح الدور المهم الدي تلعبه المقاولاتية في زيادة خلق المشاريع الصغيرة.

وسنستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع المشاريع الصغيرة المستحدثة الممولة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس حسب القطاعات بالإضافة إلي عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال خلق هده المشاريع للفترة (2006-2014):

الجدول رقم (10): توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة و عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب القطاعات للفترة (2006-2014)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الخدمات	1864	%33.8	5592
نقل المسافرين	1245	%22.58	2864
الصناعة	680	%12.33	2040
البناءوالأشغال العمومية	654	%11.85	2325
الزراعة	385	%6.98	1155
نقل البضائع	321	%5.82	485
الري	240	%4.35	285
الأعمال الحرة	56	%1.01	394
الصيانة	48	%0.88	254
الصناعات التقليدية	22	%0.4	127
الصيد	0	%0	0
المجموع	5515	%100	15521

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

ومن أجل المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول **رقم (10)**: إلى الشكل البياني التالي:

شكل رقم (7): توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة حسب القطاعات للفترة (2006-2014)

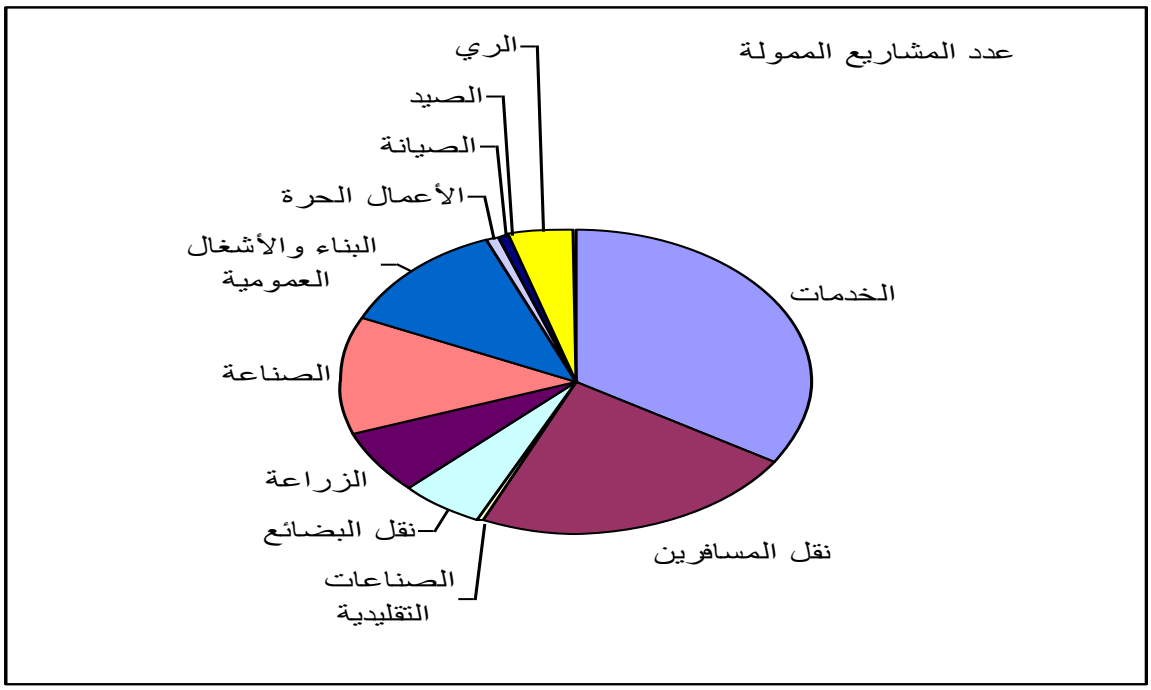

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

و يمثل الجدول الموالي ترتيب قطاعات المشاريع الممولة على مستوى الوكالة من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة للفترة (2006-2014):

الجدول رقم (11): ترتيب قطاعات المشاريع الصغيرة الممولة على مستوى الوكالة من حيت عدد مناصب العمل المستحدثة للفترة (2006-2014)

الترتيب	قطاعات النشاط	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة %
01	الخدمات	5592	%36.03
02	نقل المسافرين	2864	18.46%
03	البناء والأشغال العمومية	2325	%14.98
04	الصناعة	2040	%13.15
05	الزراعة	1155	%7.45
06	نقل البضائع	485	3.13%
07	الأعمال الحرة	394	%2.53
08	الري	285	%1.83
09	الصيانة	254	%1.63
10	الصناعات التقليدية	127	%0.81
المجموع		15521	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

يتضح من خلال الجدولين أعلاه رقم (**10**)و(**11**) و الشكل البياني رقم (7) أن عدد المشاريع الخاص بقطاع الخدمات تستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة ب33.8% و هدا يعادل 1864 مشروعا و يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب5592 منصب عمل ،و هده النسبة تعكس اهتمام و ميول الشباب نحو هدا القطاع الدي يوفر إمكانية تحقيق الأرباح المرجوة و سهولة خلق المشاريع من هدا النوع ثم يليه قطاع نقل المسافرين في المركز الثاني بنسبة 22.58% و هدا يعادل 1245 مشروع ممول و يحتل كدلك المركز الثاني من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب2864 منصب عمل و هو قطاع كدلك يحظى باهتمام و ميول الشباب نحوه و هدا نظرا لسهولة خلق هدا النوع من المشاريع من جهة و مستوي الأرباح المعتبر الدي يمكن تحقيقه من جهة أخري. ثم يلي في الترتيب قطاع الصناعة في المركز الثالث بنسبة 12.33% و هدا يعادل 680 مشروع ممول و يحتل المركز الرابع من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب2040 منصب عمل ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز ا الرابع بنسبة 11.85% و هدا يعادل 654 مشروع ممول و يحتل المركز الثالث من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب2325 منصب عمل ثم يأتي قطاع الزراعة في المركز ا الخامس بنسبة 6.98% و هدا يعادل 385 مشروع ممول و يحتل المركز الخامس من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب1155 منصب عمل ثم يأتي قطاع نقل البضائع في المركز السادس بنسبة 5.82% و هدا يعادل 321مشروع ممول و يحتل المركز السادس كدلك من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب485 منصب عمل ثم يأتي قطاع الري في المركز السابع بنسبة 4.35% و هدا يعادل 240 مشروع ممول و يحتل المركز الثامن من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب285 منصب عمل، و يأتي قطاع الأعمال الحرة في المركز الثامن بنسبة 1.01% و هدا يعادل 56 مشروع ممول و يحتل المركز السابع من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب394 منصب عمل ثم يلي علي التوالي قطاع الصيانة و الصناعات التقليدية في المركزيين التاسع و العاشر على التوالي بنسبة 0.88 % و بنسبة0.4% و هدا يعادل على التوالي48 و22 مشروع و يحتلان المركزين التاسع و العاشر على التوالي من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة ب 254 منصب عمل لقطاع الصيانة و 127 منصب عمل لقطاع الصناعات التقليدية و يمكن القول من خلال هده الجداول و الأرقام أن المقاولاتية أداة مكنت الشباب من خلق المشاريع الصغيرة في مختلف القطاعات المنتجة و الغير منتجة و كدلك ساهمت في خلق

مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات و هدا أيضا مؤشر إيجابي يبين دور المقاولاتية المهم و المؤثر في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و الغير منتجة .

و تبعا لموضوع بحثنا سنستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس حسب القطاعات المنتجة التي تخلق الثروة :

الجدول رقم (12): توزيع عدد المشاريع الصغيرة الممولة حسب القطاعات المنتجة للفترة (2006-2014)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة من نسبة الإجمالي	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الصناعة	680	%12.33	2040
البناءوالأشغال العمومية	654	%11.85	2325
الزراعة	385	%6.98	1155
الصناعات التقليدية	22	%0.4	127
المجموع	1741	%31.56	5647

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

و يمثل الجدول الموالي ترتيب المشاريع الصغيرة المنتجة الممولة على مستوى الوكالة من حيت عدد مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2006-2014)

الجدول رقم (13): ترتيب قطاعات المشاريع الصغيرة المنتجة الممولة على مستوى الوكالة من حيت عدد مناصب العمل المستحدثة للفترة (2006-2014)

الترتيب	قطاعات النشاط	عدد مناصب الشغل المستحدثة
01	البناءوالأشغال العمومية	2325
02	الصناعة	2040
03	الزراعة	1155
04	الصناعات التقليدية	127
	المجموع	5647

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

و الجدول الموالي يمتل توزيع الحصيلة الإجمالية للمشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة حسب طبيعة المشروع منتج أو عير منتج

الجدول رقم (14): توزيع الحصيلة الإجمالية للمشاريع الصغيرة الممولة المنتجة و الغير منتج للفترة (2006-2014)

طبيعة المشاريع	المشاريع الغير منتجة	المشاريع المنتجة	المجموع
النسبة	%68.44	%31.56	%100
عدد المشاريع	3774	1741	5515

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

يتضح من خلال الجدولين أعلاه رقم (12) و رقم (13) و رقم (14)أن مجموع المشاريع الصغيرة المنتجة الممولة تمتل نسبة31.56% من النسبة الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة (2006-2014)و هده المشاريع التي تعتبر منتجة تنتمي إلي أربع قطاعات: قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر نسبة ب12,33% و هدا يعادل 680 مشروعا و يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاعات المنتجة ب2040 منصب عمل، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الدي يمتل نسبة 11.85% و هدا يعادل 654مشروعا و يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاعات المنتجة ب**2325** منصب عمل ثم يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثالث و الدي يمتل نسبة6.98% و هدا يعادل 385 مشروعا و يحتل المرتبة الثالث من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاعات المنتجة ب1155 منصب عمل و في الأخير قطاع الصناعات التقليدية الدي يمتل نسبة 0.4% و هدا يعادل 22 مشروعا و يحتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة في القطاعات المنتجة ب127 منصب عمل و من خلال هده الإحصائيات نلاحظ دور و قدرة المقاولاتية على خلق مشاريع منتجة لها القدرة علي خلق الثروة و مناصب شغل جديدة و هدا بدوره بعتبر مؤشر إيجابي يبين الدور الفعال الدي تلعبه المقاولاتية في خلق و تنمية و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة .

وسنستعرض من خلال الجدول الموالي تطور خلق المشاريع الصغيرة المنتجة الممولة على مستوى الوكالة خلال الفترة (2006-2014) و هدا حسب القطاعات:

الجدول رقم (15): تطور خلق المشاريع الصغيرة الممولة المنتجة حسب القطاعات خلال الفترة (2006-2014)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصناعة	08	14	18	42	63	111	124	134	166	680
البناء والأشغال العمومية	02	05	08	15	24	133	136	171	160	654
الزراعة	10	11	15	25	41	56	51	95	81	385
الصناعات التقليدية	00	00	00	00	00	5	6	2	9	22
المجموع	20	30	41	82	128	305	317	402	416	1741
النسبة	%1.14	%1.72	%2.35	%4.71	%7.35	%17.52	18.21%	%23.1	%23.9	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

ومن أجل المزيد من التوضيح الشكل رقم(8) الموالي يبين تطورالحصيلة الاجمالية للمشاريع الممولة التابعة للقطاعات المنتجة خلال الفترة (2006-2014):

الشكل رقم(8): تطورالحصيلة الاجمالية للمشاريع الممولة التابعة للقطاعات المنتجة خلال الفترة (2006-2014)

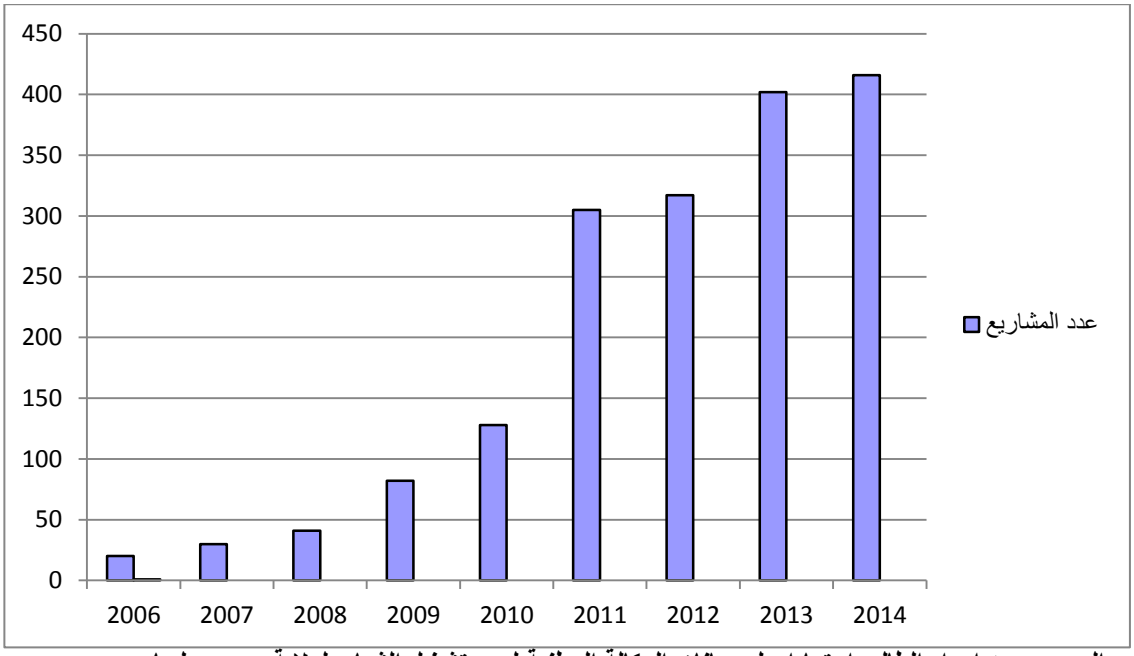

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

يتضح من خلال الجدول رقم (15) الموضح أعلاه والشكل البياني رقم(8) أن نسبة المشاريع الصغيرة المنتجة المستحدثة من الحصيلة الإجمالية للمشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة هي في تزايد مستمر حيت كانت في سنة 2006 تمثل 1.14% و هي نسبة ضعيفة و هدا راجع لعدم و عي الشباب لما تقدمه الوكالة من تمويلات للمشاريع من جهة و ميول الشباب نحو قطاعات النشاط الأخرى و خاصة و التي تتماشى مع مؤهلاتهم و تخوف الشباب من المشاريع الإنتاجية التي تتطلب جهد أكبر و خاصة تخوف الشباب من الفشل ، و نلاحظ في سنة 2007و 2008و 2009 استمرار تزايد هده المشاريع المنتجة بنسبة ضئيلة ثم نلاحظ في سنة 2010 زيادة محسوسة لنسبة هده المشاريع و لو أنها تبقى محدودة نسبيا حيت بلغت 7.35% ، و في سنة 2011 نسجل قفزة نوعية في نسبة هده المشاريع حيت بلغت 17.52% و هدا ما يعادل 305 مشروع و هدا راجع و كنتيجة للإجراءات الجديدة و التعديلات التي قامت بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بتخفيض معدلات الفائدة و تسهيل الإجراءات الإدارية و في سنة 2012 يتأكد تواصل تزايد نسبة خلق هده المشاريع المنتجة و هدا يعكس إقبال

الشباب و توجههم نحو المشاريع المنتجة و هدا راجع إلى الكم الهائل من المشاريع في القطاعات الأخرى و تقلص نسب الربح و النجاح فيها و في سنة 2013 و 2014 نسجل تواصل تزايد نسبة خلق هده المشاريع المنتجة حيت بلغت سنة 2014 نسبة 23.9% و هي نسبة جد معتبرة و هدا ما يعادل 416 مشروع و من خلال هده المعطيات نلاحظ تزايد مستمر لنسبة المشاريع المنتجة الممولة من طرف الوكالة من سنة إلى أخري و نستطيع القول من خلال هده النتيجة أن المقاولاتية أداة مكنت من خلق و زيادة عدد المشاريع المنتجة دات الأهمية البالغة في الاقتصاد و هده النتيجة عاكسة لدور المقاولاتية الجوهري في زيادة و تطويرالمشاريع الصغيرة المنتجة .

4-تحليل بيانات و نتائج المسح بالعينة

كما ورد ذكره سابقاً في منهجية البحث أخذت دراستنا عينة بلغت (100) مشروعاً من المشاريع الصغيرة ونتيجة لتحليل البيانات المستمدة من الاستبيان وجدنا أن المشاريع المختارة يمكن أن تصنف في ثلاث قطاعات وقد توزعت عددياً من حيث النمط كتالي : 45 مشروعاً تجارياً- 25مشروعاً زراعياً –30مشروعاً صناعياً كما هو مبين في الجدول رقم (16) :

الجدول رقم (16): توزع عينة البحث حسب القطاعات

القطاع	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	القطاع التجاري	المجموع
عدد المشاريع	30	25	45	100
النسبة المئوية	% 30	%25	%45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني رقم (9) الموالي:

الشكل رقم (9): توزع عينة البحث حسب القطاعات

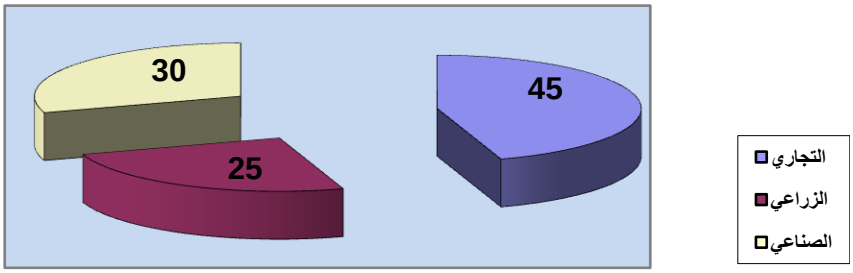

المصدر: من إعداد الطالب

ونلاحظ ارتفاع نسبة المشاريع في القطاعات التجارية 45%بينما تمثل مشاريع القطاع الصناعي نسبة 30 % و مشاريع القطاع الزراعي نسبة 25% و شكل هدا التوزيع يقارب التوزع النسبي العام للمشاريع الإجمالية

من حيت القطاعات التي مولت من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس للفترة (2006-2012).

❖ **نتائج التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة وخصائصها:**

- **الجنس**

لدى معاينة نتائج الاستبيان من جانب جنس صاحب المشروع، تبين أن عدد مشروعات العينة المنشأة من طرف المرأة بلغ (18) مشروعاً من أصل (100) مشروعاً إجمالي المشاريع الصغيرة في العينة وبمختلف أنماطها كما يبدو مفصلاً في الجدول البياني رقم (17) أدناه الذي يظهر التوزع النسبي للعينة حسب الجنس.

الجدول رقم (17): توزع العينة حسب الجنس

النمط	الجنس				الإجمالي	
	ذكر		أنثى		النسبة	التكرار
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	عدد مشاريع العينة	النسبة
تجاري	30	%66.66	15	%33.34	45	%100
صناعي	27	%90	03	%10	30	%100
زراعي	25	%100	00	%0	25	%100
الإجمالي	82	%82	18	%18	100	%100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

كما يمكن القول أن نسبة أصحاب مشاريع العينة من العنصر النسوي بلغت (18%)من إجمالي المشاريع في العينة ، مقابل (82%) للذكور، كما هو موضح في الشكل رقم (10) أدناه الذي يظهر التوزع النسبي للعينة حسب الجنس .

الشكل رقم (10): التوزع النسبي للعينة حسب الجنس

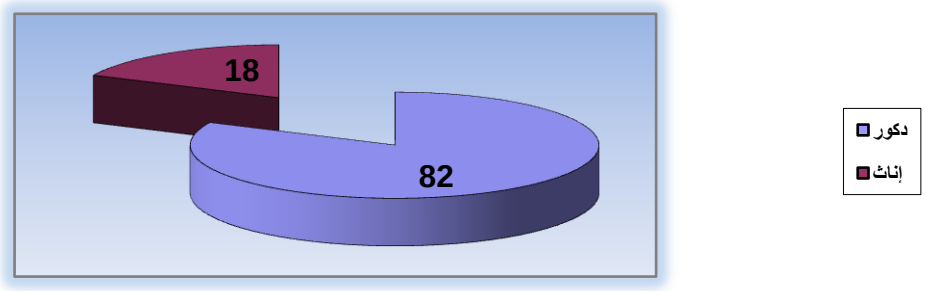

المصدر: من إعداد الطالبة

وكما يتبين من ملاحظة الجدول البياني السابق رقم (17) أن مساهمة المرأة في المشاريع التجارية كانت الأعلى بنسبة بلغت (33.34%) وهدا يعادل (15) مشروع من أصل (45) مشروعاً تجارياً، ثم تلتها مساهمتها في المشاريع الصناعية بنسبة بلغت (10%) وهدا يعادل (03) مشاريع من أصل (30) مشروعاً صناعي ، وأخيراً نلاحظ انعدام مساهمة المرأة في المشاريع الزراعية و هدا راجع حسب رأينا لصعوبة دخول المرأة في هدا القطاع الدي يتطلب جهد كبير.وهذا كله يبدو بوضوح من الشكل البياني رقم (11) أدناه ، الذي يظهر تدرج التوزع النسبي لمساهمة المرأة كصاحبة مشروع في العينة حسب نمط المشروع.

ويمكن القول أن المرأة تفضل المشاريع التجارية بالدرجة الأولى لملاءمته أكثر من غيره من الأنماط الأخرى من المشاريع للعنصر النسوي ، و نلاحظ امتلاك المرأة للمشاريع الصناعية يدل على أن المرأة كصاحبة مشروع تجرأت على اقتحام هذا المجال الذي عادةً ما يعتبر محصور على الذكور بشكل عام ، كما أن دخولها عالماً جديداً وغير مألوف من الأعمال النمطية بالنسبة للمرأة لهو مؤشر ملفت على تطور وعي المرأة للمشاركة في العملية الإنتاجية.

الشكل رقم (11): التوزع النسبي لمساهمة المرأة في العينة كصاحبة مشروع حسب النمط

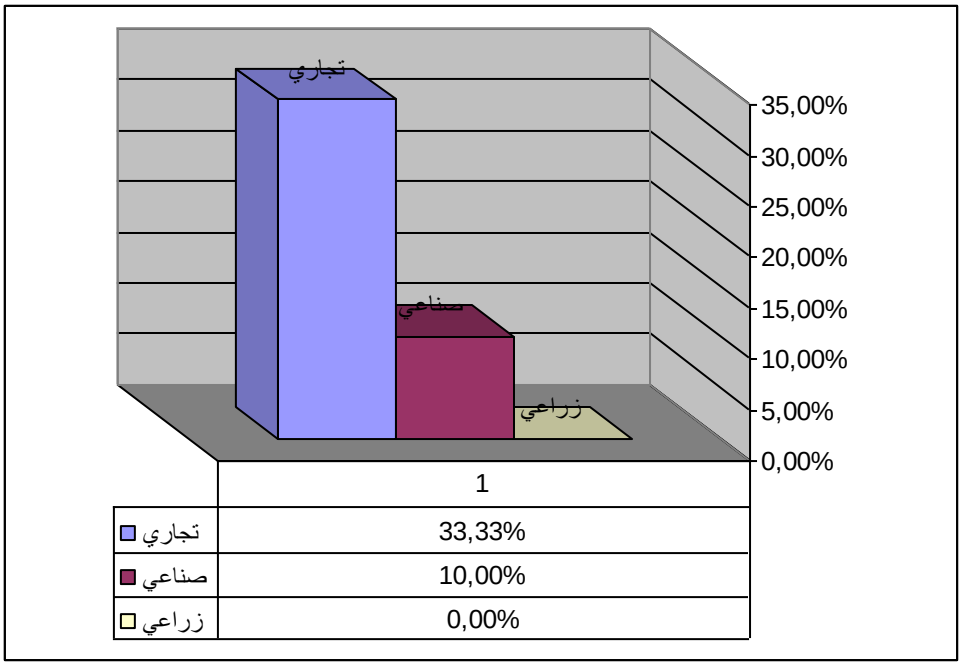

المصدر: من إعداد الطالبة

- **العمر**

من خلال معاينة نتائج الاستبيان من جانب العمر تمكنا من تصميم النتائج على النحو التالي حيث يتبين من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (12) أدناه أن الفئة العمرية من فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 30 عاما شكلت ما نسبته 55 % من النسبة الكلية للعينة. يليها الفئة العمرية الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و 35 عاما بنسبة 23%. ثم الفئة العمرية من 19 إلى 24 بنسبة 14% . ثم الفئة العمرية من 36 إلى 39 بنسبة 8% .وهذا يدل أن هنالك توجه من الفئة الشابة إلي المقاولاتية كأداة لخلق المشاريع مما يعني أن هنالك تغير في رؤية الشباب للعمل الحر و لم يعد العمل الحر أحد المخاوف التي يهابها الكثيرين خوفا من الفشل.

الجدول رقم (18) : توزع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
من 19 إلي 24	14	%14
من 25 إلي 30	55	%55
من 31 إلي 35	23	%23
من 36 إلي 39	08	%08
40 عاما فما فوق	00	%00
الإجمالي	100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

شكل رقم (12): توزع أفراد العينة حسب الفئة العمر

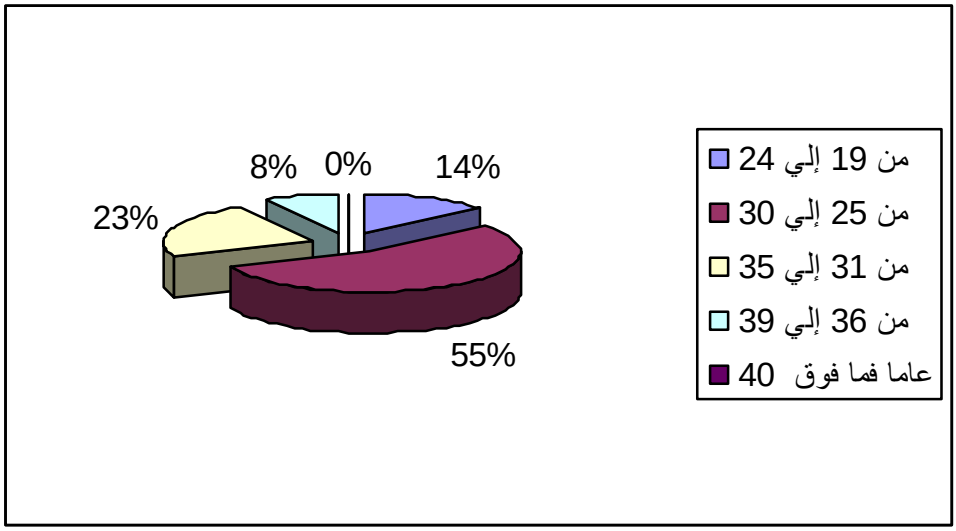

المصدر: من إعداد الطالبة

- **الحالة الاجتماعية**

لدى معاينة نتائج الاستبيان من جانب الحالة الاجتماعية لصاحب المشروع، تبين أنه فئة الرجال في حالة عزوبة شكات أكبر نسبة من العينة بنسبة 55 % و تلتها فئة الرجال المتزوجين بنسبة 19% ثم يلي ذلك غير المتزوجات بنسبة 16% و يلي بعد هدا فئة الرجال في حالة طلاق نسبة 8% و يأتي في الأخير فئة النساء المتزوجات بنسبة2 % و تبدو هده النتائج مفصلة في الجدول البياني رقم (19) أدناه الذي يظهر التوزع النسبي للعينة حسب الجنس. .

الجدول رقم (19) : توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	19	%19
متزوجة	2	%2
مطلق	8	%8
مطلقة	00	%00
أعزب	55	%55
عزباء	16	%16
أرمل	0	%0
أرملة	0	%0
الإجمالي	100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني رقم (13)التالي:

شكل رقم (13): توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

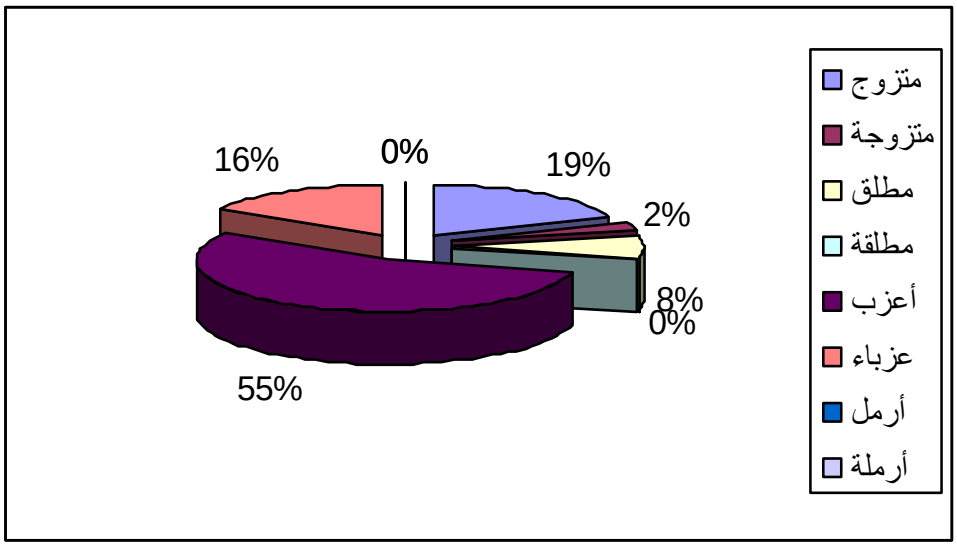

المصدر: من إعداد الطالب

- **المؤهلات العلمية**

- من خلال معاينة نتائج الاستبيان من جانب المؤهلات العلمية تمكنا من تصميم نتائج على النحو التالي من خلال الجدول رقم (20) أدناه:

الجدول رقم (20) : توزع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية

المؤهلات العلمية	العدد	النسبة المئوية
ابتدائي	00	%00
متوسط	00	%00
ثانوي	32	%32
خريجي التكوين المهني	45	%45
جامعي فما فوق	23	%23
الإجمالي	100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني رقم (13)التالي:

شكل رقم (14): توزع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية

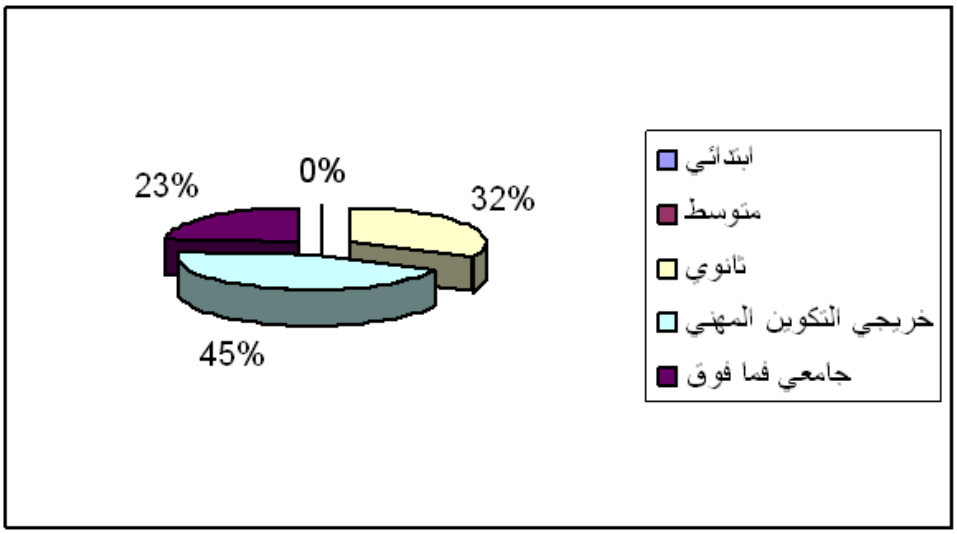

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول(20) والشكل (14) أعلاه أن ما نسبته 45% و هي أعلى نسبة تمثل فئة خريجي التكوين المهني يليها ما نسبته 32%تمثل نسبة المستوى الدراسي الثانوي ثم يلي ذلك المستوى الدراسي الجامعي فما فوق بنسبة 23%.

وهذا يثبت من وجهة نظري أن هنالك بطالة واضحة لخريجي التكوين المهني و كدلك دوي مستوى دراسي ثانوي مما يدفعوهم للتوجه نحو المقاولاتية كوسيلة للتخلص من شبح البطالة.

- **الخبرة المهنية السابقة في مجال نمط المشروع المستحدث**

من خلال معاينة نتائج الاستبيان من جانب الخبرة المهنية السابقة في مجال نمط المشروع المستحدث تمكنا من تصميم نتائج على النحو التالي من خلال الجدول رقم (21) أدناه:

الجدول رقم (21): توزع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية السابقة في مجال نمط المشروع المستحدث

الخبرة المهنية في مجال نمط المشروع المستحدث	العدد	النسبة المئوية
نعم	04	%4
لا	96	%96
الإجمالي	100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول رقم (21) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (15)التالي:

شكل رقم (15): توزع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية السابقة في مجال نمط المشروع المستحدث

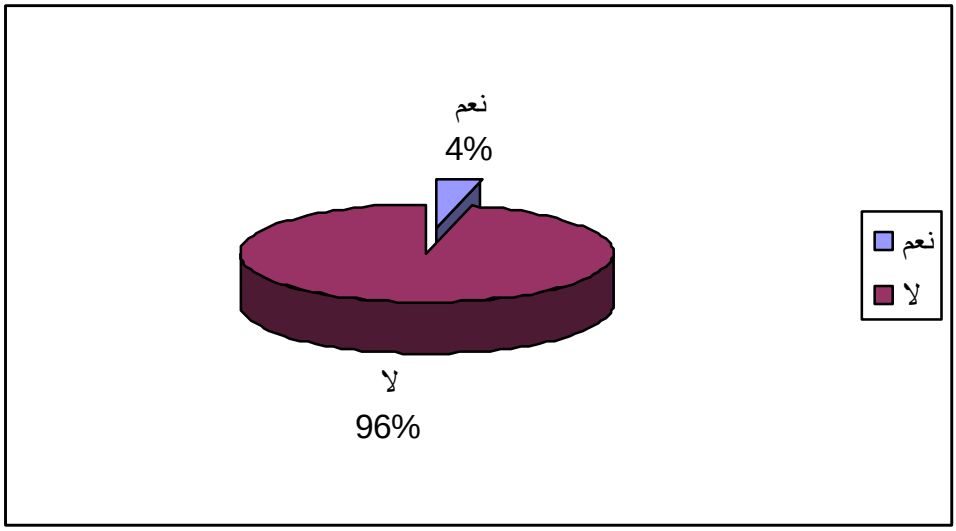

المصدر: من إعداد الطالب

يتبين من الجدول(21) والشكل (15) أعلاه أن ما نسبته 96% من أفراد العينة لا يملكون خبرة سابقة في مجال مشاريعهم المستحدث و نسبة4% فقط لديهم خبرة سابقة تتعلق بمجال مشاريعهم الصغيرة.

و سنحاول الأن بيان واقع هذه المشروعات من حيث نجاحها أو تعثرها حتى يتسنى لنا تقييم و قياس دور و مساهمة المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة بصفة عامة و المنتجة منها بصفة خاصة و التي هي موضوع بحثنا وقد اخترنا أن نتعرف على أهم الصعوبات التي واجهت عمل المشروعات الصغيرة الممثلة لعينة البحث و التي تعتبر مؤشرات سنقيم على أساسها واقع هذه المشروعات من حيث نجاحها أو تعثرها كمدخل قبل البدء في اختبار فرضيات البحث الثلاث، وقد تم التركيز على أهم الصعوبات حسب نوعها (مالية، إدارية، فنية، تسويقية، فجاءت النتائج كما يلي :

المؤشر الأول: الصعوبات المالية

تتمثل الصعوبات المالية في صعوبة القدرة على تسديد قروض خلق مشاريعهم وكما يظهره الجدول البياني رقم (22) أدناه، فقد تبين أن (92) مشروعاً بشكل عام لم يعاني من هذه صعوبة مالية، في حين أن (8) مشاريع قد عانت من هذه الصعوبة. أي بتوزع نسبي ما بين (8%) للمشاريع التي وجدت هذه الصعوبة، مقابل (92%) للمشاريع التي لم تعانِ من صعوبة مالية.

الجدول رقم (22): توزع العينة بالنسبة لصعوبات المالية

النمط	هل واجهتك صعوبة في تسديد قرض خلق مشروعك؟				الإجمالي	
	نعم		لا		النسبة	التكرار
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تجاري	%6.66	3	%93.34	42	%100	45
صناعي	%10	3	%90	27	%100	30
زراعي	%8	2	%92	23	%100	25
الإجمالي	%8	8	%92	92	%100	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويبدو من ملاحظة المخطط البياني رقم (16) أدناه ، الذي يظهر بوضوح أن المشاريع الصناعي هي أكثر المشاريع نسبياً التي عانت من هذه الصعوبة حيث بلغت نسبتها (10%) من إجمالي مشاريعها، و تليها في الترتيب المشاريع الزراعية حيث بلغت نسبتها (8%) من إجمالي مشاريعها في حين كانت المشاريع التجاري أقل المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة حيت بلغت نسبة هذه المشاريع ما يعادل (6.66%) من إجمالي مشاريعها و يمكن القول أن المشاريع من النمط الزراعي و الصناعي التي تعتبر مشاريع منتجة لم تواجه بنسبة عالية صعوبات في تسديد قروضها و هدا مؤشر إيجابي يدل على أنها في حالة مالية متوازنة و مستقرة و أنها تحافظ على ديمومتها و قادرة على تحمل أعبائها المالية و تسديد قروضها.

الشكل رقم (16): توزع العينة بالنسبة لصعوبات المالية

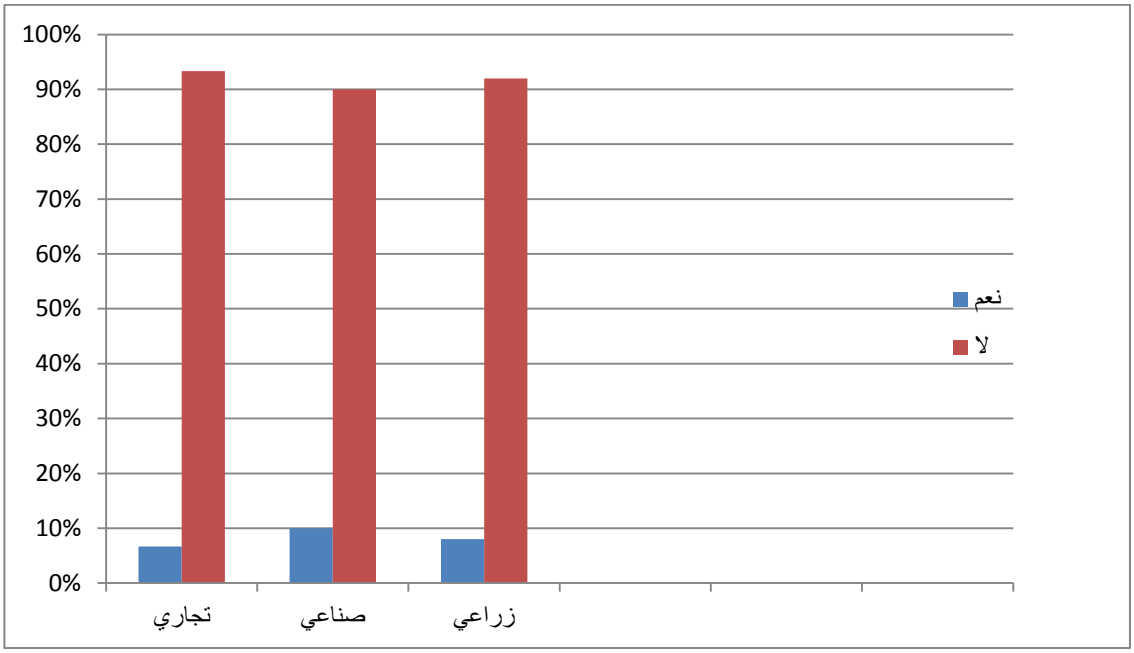

المصدر: من إعداد الطالبة

المؤشر الثاني: الصعوبات التسويقية

تتمثل الصعوبات التسويقية فيما يتعلق بإمكانية تسويق هده المشاريع لمنتوجاتها و خدماتها أم لا كما يظهرها الجدول البياني رقم (23) أدناه ، فإن أغلب المشاريع على وجه العموم لم تعانِ من هذه الصعوبة بنسبة بلغت (93%) من إجمالي مشاريع العينة، في حين أن (7%) فقط من مشاريع العينة قد واجهت صعوبة في تسويق منتجاتها أو خدماتها.

الجدول رقم (23): توزع العينة بالنسبة لصعوبة التسويق

النمط	هل واجهتك صعوبة في تسويق منتوجك أو خدماتك؟				الإجمالي	
	نعم		لا		النسبة	التكرار
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تجاري	%4.45	2	%95.55	43	%100	45
صناعي	%16.66	5	% 83.34	25	%100	30
زراعي	%0	0	%100	25	%100	25
الإجمالي	7%	7	%93	93	%100	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ولكن على وجه الخصوص وكما يتبين بوضوح من المخطط البياني رقم (17) أدناه، أن المشاريع الصناعية في العينة كانت أكثر المشاريع التي واجهت صعوبة في التسويق، بحيث بلغت نسبة المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة (16.66%) من إجمالي المشاريع الصناعية و هي نسبة منخفضة ، وهذا بسبب أن المشاريع الصناعية بوجه عام تحتاج إلى نشاط تسويقي خاص لا سيما المشاريع حديثة العهد والصغيرة منها على وجه التحديد ، ثم تليها المشاريع التجارية التي شكلت لديها المشاريع التي واجهت هذه الصعوبة نسبة بلغت (4.45%) من إجمالي مشاريعها و هي نسبة منخفض جدا، وأخيراً نلاحظ أن المشاريع الزراعية لم تجد أي صعوبة في تسويق منتجاتها ، وهذا عائد بطبيعة الحال إلى أن منتجات المشاريع الزراعية تتسم بالطلب الكبير على منتوجاتها كونها استهلاكي و نستنتج من خلال هدا أن عموما المشاريع من النمط الزراعي و الصناعي التي تعتبر مشاريع منتجة لم تعاني صعوبات في تسويق منتجاتها و هدا مؤشر إيجابي يشهد على السير الحسن و التطور لهده المشاريع الصغيرة المنتجة و قدرتها على بيع منوجاتها و يأكد فعلا أنه بفضل المقاولاتية استطاع الشباب خلق مشاريع منتجة قادرة على الانتاج و تسويق و خلق الثروة و الاستمرار.

الشكل رقم (17): توزع العينة بالنسبة لصعوبة التسويق

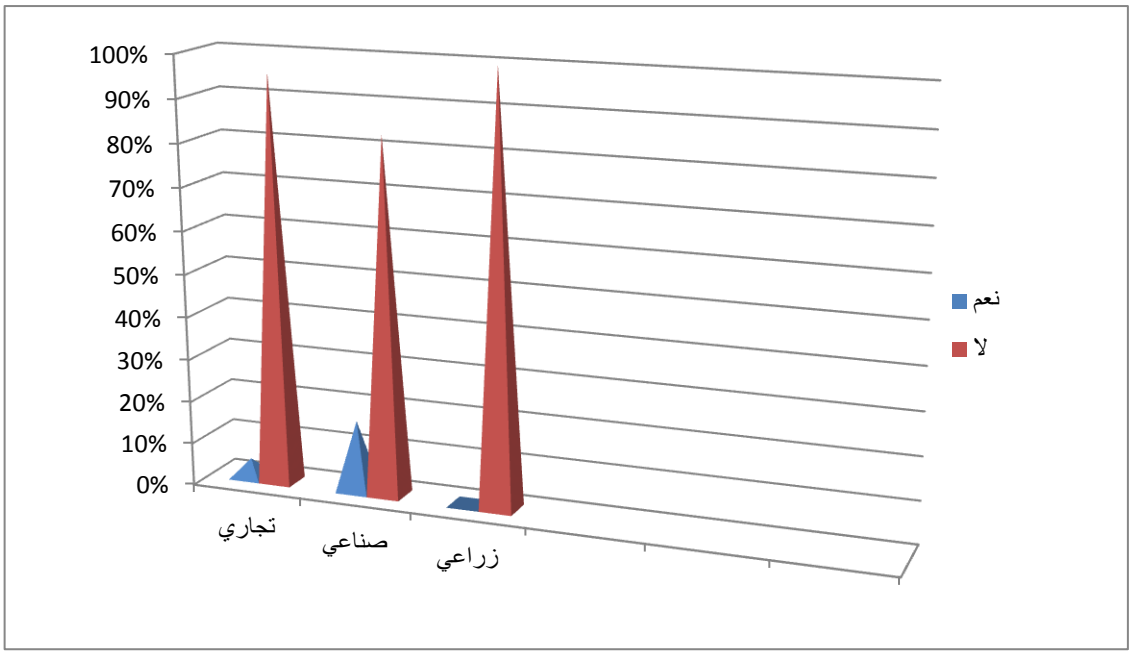

المصدر: من إعداد الطالبة

المؤشر الثالث: الصعوبات الإدارية و الفنية

من خلال هدا المؤشر سنتعرف على مدى نجاح أو تعثر مشاريع العينة أمام حاجز قلة الخبرة، ومن جانب قلة الخبرة تبين لنا أن معظم أصحاب مشاريع العينة لم يعانوا من هذه المشكلة كما يظهرها الجدول البياني رقم (24)بنسبة وصلت عموماً إلى (90%) مقابل نسبة صغيرة عانت من هذه الصعوبة وشكلت (10%) من إجمالي أصحاب المشاريع في العينة.

الجدول رقم (24): توزع العينة بالنسبة لصعوبة قلة الخبرة

النمط	هل واجهتك صعوبة قلة الخبرة؟				الإجمالي	
	نعم		لا		النسبة	التكرار
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تجاري	%6.66	3	%93.34	42	%100	45
صناعي	%13.33	4	% 86.67	26	%100	30
زراعي	%12	3	%88	22	%100	25
الإجمالي	%10	10	%90	90	%100	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويبدو من ملاحظة المخطط البياني رقم (18) أدناه، الذي يظهر بوضوح أن المشاريع الصناعي هي أكثر المشاريع نسبياً التي عانت من هذه الصعوبة حيث بلغت نسبتها (13.33%) من إجمالي مشاريعها، و تليها في الترتيب المشاريع الزراعية حيث بلغت نسبتها (12%) من إجمالي مشاريعها في حين كانت المشاريع التجاري أقل المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة حيت بلغت نسبة هذه المشاريع ما يعادل (6.66%) من إجمالي مشاريعها و يمكن القول أن المشاريع من النمط الزراعي و الصناعي التي تعتبر مشاريع منتجة لم تواجه بنسبة عالية صعوبات في الخبرة و هدا مؤشر إيجابي يدل على أن صعوبة قلة الخبرة لم تكن حاجز أمام تطور هده المشاريع و يفند نجاح هده المشاريع.

الشكل رقم (18): توزع العينة بالنسبة لصعوبة قلة الخبرة

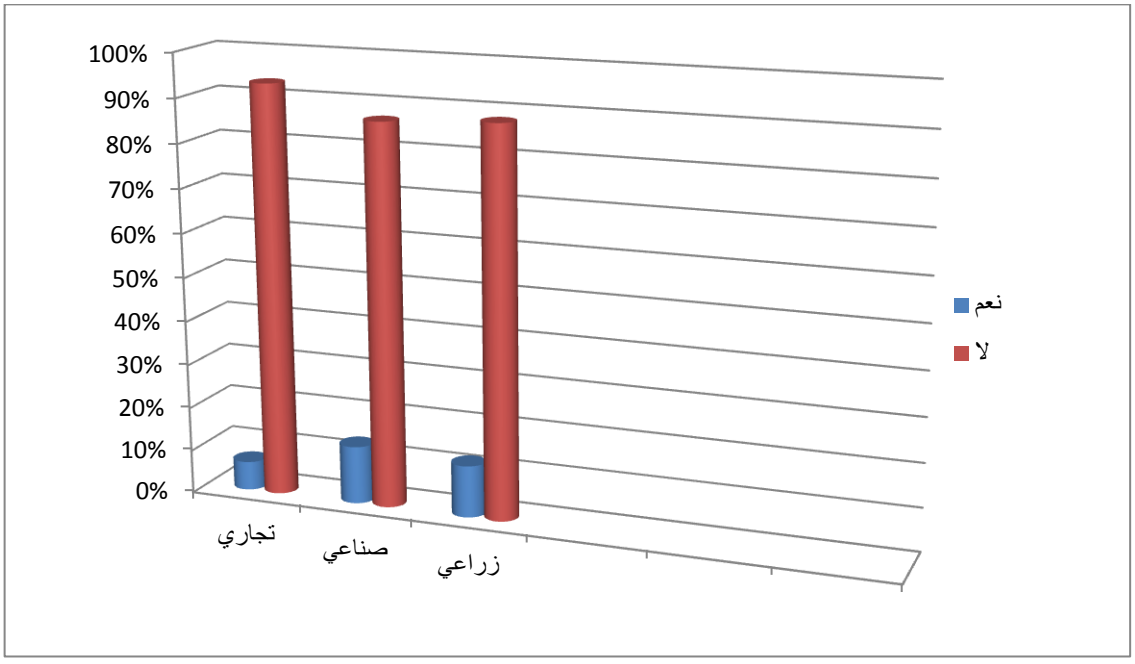

المصدر: من إعداد الطالبة

المؤشر الرابع: صعوبة توفر العمالة المناسبة

أيضا من أهم الصعوبات التي تواجه المشاريع هي صعوبة توفر العمالة المناسبة، وكما يشير الجدول البياني رقم (25) أدناه، فإن أغلب المشاريع على وجه العموم لم تعانِ من هذه الصعوبة بنسبة بلغت (92%) من إجمالي مشاريع العينة، في حين أن (8%) فقط من مشاريع العينة قد واجهت صعوبة في توفر العمالة المناسبة.

الجدول رقم (25): توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة

النمط	هل واجهتك صعوبة في توفر العمالة المناسبة؟				الإجمالي	
	نعم		لا		النسبة	التكرار
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
تجاري	%4.45	2	%95.55	43	%100	45
صناعي	%10	3	% 90	27	%100	30
زراعي	%12	3	%88	22	%100	25
الإجمالي	%10	8	%90	92	%100	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويبدو من ملاحظة المخطط البياني رقم (19) أدناه ، الذي يظهر بوضوح أن المشاريع الزراعية هي أكثر المشاريع نسبياً التي عانت من هذه الصعوبة حيث بلغت نسبتها (12%) من إجمالي مشاريعها، و تليها في الترتيب المشاريع الصناعية حيث بلغت نسبتها (10%) من إجمالي مشاريعها في حين كانت المشاريع التجاري أقل المشاريع التي عانت من هذه الصعوبة حيث بلغت نسبة هذه المشاريع ما يعادل (4.45%) من إجمالي مشاريعها و يمكن القول أن المشاريع من النمط الزراعي و الصناعي التي تعتبر مشاريع منتجة لم تواجه بنسبة عالية صعوبات في توفر العمالة المناسبة و هدا مؤشر إيجابي يدعم فرضية نجاحها و عدم تأثرها بصعوبة عامل توفر العمالة المناسبة .

الشكل رقم (19): توزع العينة بالنسبة لصعوبة توفر العمالة المناسبة

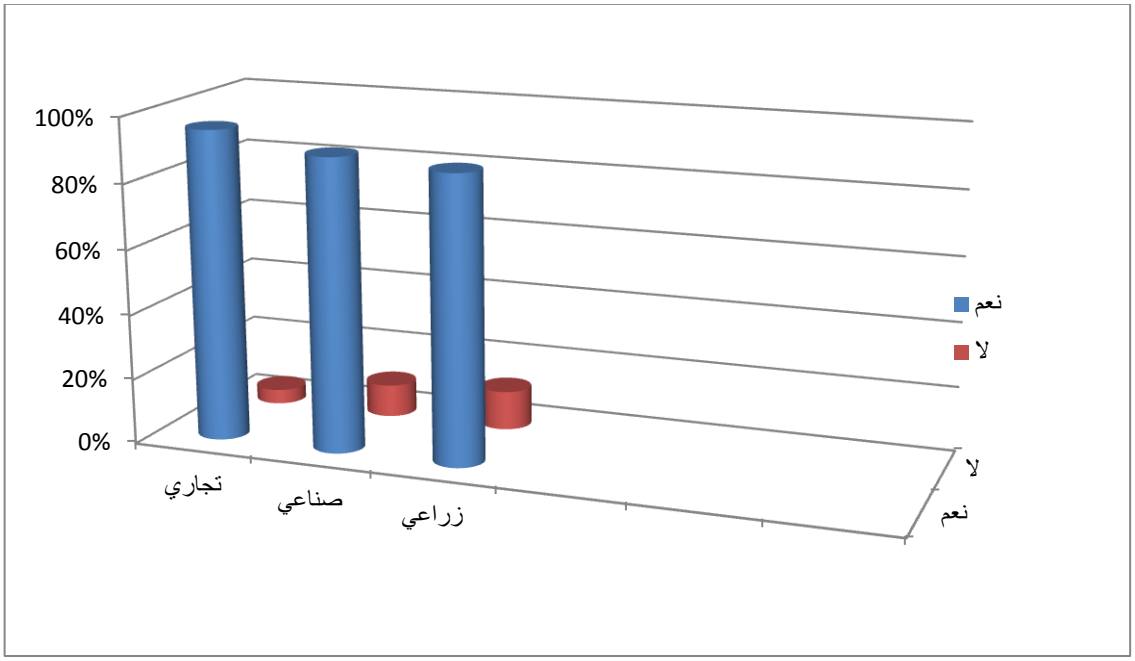

المصدر: من إعداد الطالبة

و من خلال استعراض هده المؤشرات يتضح لنا بصفة واضحة أن المشاريع المنتجة التابع للقطاع الصناعي و الزراعي التي تعتبر مشاريع منتجة هي مشاريع ناجحة و لم تتأثر بنسبة عالية بهده الصعوبات التي قد تكون سبب رئيسي في فشلها و مؤشرات دالة على تعترها و يتأكد من خلال كل هده الاستنتاجات الدور و المساهمة الإيجابية للمقاولاتية في خلق و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة الناجحة القادرة على تخطي الصعوبات المختلفة من مالية و تسويقية و قلة الخبرة و عدم توفر العمالة المناسبة و ضمان ديمومتها و توازنها المالي وخلق الثروة و الرفع من مستوى التنمية المحلية .

5-نتائج اختبار الفرضيات

من خلال النتائج السابقة والمناقشة تبين ما يلي:

- إثبات الفرضية الأولى

أثبتت الدراسة أن المقاولاتية تؤثر ايجابا على خلق المشاريع الصغيرة المنتجة و لقد لاحظنا تزايد المستمر لعدد المشاريع الصغيرة المنتجة المنشأة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس للفترة (2006-2014) من سنة إلى أخرى و بصفة تصاعدي كنتيجة لتزايد إقبال الشباب و دخولهم عالم المقاولاتية و فعلا المقاولاتية لها دور و تأتير كبير و هي بمثابة أداة أو وسيلة مكنت الشباب من خلق المشاريع الصغيرة المنتجة بقطاعاتها المختلفة و بأرقام جد هامة و دالة بدورها على دور المقاولاتية الفعال في خلق هدا النوع من المشاريع دو الأهمية البالغة في الاقتصاد.

-إثبات الفرضية الثانية.

أثبته الدراسة من نتائج عملية المسح بالعينة أن المقاولاتية بفضل ما تخلقه من مشاريع تساهم مساهمة فعالة في تنمية و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة الناجحة ولقد لاحظنا من خلال الدارسة قدرة هده المشاريع على تجاوز الصعوبات و ضمان استمرارها و بتالي نستنتج قدرة المقاولاتية أن تكون أداة إنشاء للمشاريع الصغيرة المنتجة الناجحة.

-إثبات الفرضية الثالثة.

أثبت الدراسة أن للمقاولاتية القدرة على خلق مشاريع صغيرة منتجة في قطاعات متعددة و قد لا حضنا تأكد دلك من خلال حصيلة تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس للفترة (2006-2014) و كدلك استحداث مناصب شغل جديدة هدا من جهة و أتبتت كدلك قدرتها على إنشاء مشاريع صغيرة منتجة ناجحة في قطاعات انتاجي مهمة من صناعي و زراعي قادرة على الحفاظ على استمرارها .

خلاصة الفصل الثالث

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بمحاولة استعراض و تبيان دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و هدا بدراسة حالة المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس وبعد تصميم المعطيات و البيانات على شكل جداول إحصائي و أشكال بياني تبينا لنا فعلا أن المقاولاتية مكنت الشباب من خلق مشاريع صغيرة منتجة و غير منتجة في قطاعات اقتصادي مختلفة و وجدنا أن فعلا عدد هده المشاريع المستحدثة هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى هدا من جهة و من جهة أخرى أوضحت نتائج عملية المسح بالعينة أن المقاولاتية لها القدرة على خلق مشاريع صغيرة منتجة ناجحة لها القدرة على تجاوز مختلف الصعوبات و ضمان استمرارها و كل هده المؤشرات الإيجابية توحي و تبين الدور المهم و الفعال الدي تلعبه المقاولاتية كنموذج تفعيل و تطوير للمشاريع الصغيرة المنتجة دات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد .

الخاتمة العامة

تناولت هده الدراسة موضوع دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و قد توصلنا من خلال ثلاثة فصول المكونة لهده الدراسة إلى استنتاجات سمحت بتقديم بعض النتائج،و المقاولاتية أصبحت نموذج باتت الدول المتقدم و الأقل تقدم تهتم و تعمل به و هدا لوعيها بأهميته الكبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في خلق الثروة و الرفع من مستويات الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد و تنويع النسيج الاقتصادي و تعد المشاريع الإنتاجية الصغيرة حجر الأساس في بناء الصروح الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة، حيث أن المصانع الكبيرة الضخمة جاءت من مصنع صغير ، و من خلال تقسيمنا لموضوع هدا البحث حاولنا تسليط الضوء على موضوعان مهمين هما المقاولاتية و المشاريع الصغيرة المنتجة.

و ضمنا هدا الاعتبار حاولنا من خلال الفصل الأول تقديم إطار نظري للمقاولاتية بينا فيه أهم النقاط و الأبعاد كخطوة أساسية للخوض في موضوع بحثنا ، ومن خلال الفصل الثاني حاوانا إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة بصفة عامة و المنتجة منها بصفة خاصة وبيان الآثار الاقتصادية لهده الأخيرة على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة المنتجة وتحقيق التنمية الاقتصادية،كما حاولنا نقل بعض تجارب الدول الرائدة في مجال المشاريع الصغيرة، و من خلال الفصل الثالث حاولنا من خلال الدراسة الميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس و عملية المسح بالعينة تبيان و قياس دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و فعلا من خلال النتائج المحصل عليها و اختبار صحة فرضيات الدراسة تبين أن المقاولاتية تلعب دور كبير و إيجابي و فعال في خلق و تنمية هدا النوع من المشاريع دات الأهمية البالغة في الاقتصاد و أن لدورها تأثير إيجابي في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة.

النتائج:

لقد استخلصنا من هدا العمل مجموعة من النتائج من خلال دراستنا النظري لموضوع بحتنا وتقييمنا لدور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و هدا من خلال الدراسة التطبيقية على المشروعات الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس هي كالآتي :

1- ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة موضوع المقاولاتية على المستوى الوطني حيث لاحظنا قلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالموضوع.

2-ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة المشروعات الصغيرة حيث لاحظنا ندرة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة .

3-هناك أسلوبين أساسين لتعريف المقاول هما:

-الأسلوب الوظيفي: يرتكز على سلوك المقاول ووظائفه.

- الأسلوب الوصفي :يعرف المقاول بناء على صفاته و خصائصه.

4-يتميز المقاول بمجموعة من الصفات و الخصائص تجعله يتميز عن الغير و تمكنه من تحمل المخاطرة و خلق الابداع .

5-لا يوجد تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة، وإنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر، وذلك وفقاً لمحددات ومعايير.

6-تبين أن معظم المشروعات الصغيرة المنتجة في العينة لم تعانِ من صعوبات في تسديد مستحقات قروضها، إلا في حدود نسبة ضئيلة نسبياً من إجمالي مشاريعها و هدا يعكس الحالة المالية الجيدة لمعظم هده المشاريع.

7- تبين أن معظم المشروعات الصغيرة المنتجة في العينة لم تعانِ من صعوبات تسويقية فيما يتعلق بإمكانية تسويق هده المشاريع لمنتوجاتها إلا في حدود نسبة بسيطة بلغت (7%) من إجمالي مشاريعها، حيت كانت المشاريع الصناعية لوحدها التي وجدت صعوبات، و فيما يخص نسبة 7% التي واجهت صعوبات يمكن نسبها

إلى قلة اهتمام أصحاب المشروعات بدراسة السوق وضعف خبرتهم ومعرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق كنقطة هامة لنجاح المشروع، وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع. وهذا يعني بدوره أن هذه المشاريع تحتاج إلى نشاط تسويقي خاص وضرورة التدخل لمساعدتها و دعمها.

8- تبين أن نسبة جد معتبرة من المشروعات الصغيرة المنتجة في العينة لم تعانِ من صعوبات قلة الخبرة إلا في حدود نسبة ضئيلة نسبياً من إجمالي مشاريعها.

9-تبين أن المشروعات الصغيرة المنتجة أو لا قادرة على توفير فرص عمل جديدة بمستويات جد معتبرة.

10-للمقاولاتية دور مهم و فعال في خلق و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و الغير منتجة.

11-مكنت المقاولاتية الشباب من خلق مشاريع صغيرة منتجة ناجحة استطاعت التغلب و اجتياز الصعوبات المختلفة وضمان استمرارها.

التوصيات :

انطلاقا مما تم استعراضه في البحث و نتائج الدراسة العملية يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إعطاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة.
- - تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.
- يجب محاكات التجارب الناجحة في مجال تنمية مقاولاتية المشاريع الصغيرة.

- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة المنتجة ومدهم بالمعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم.
- اعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة، من خلال القروض الميسرة، وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية من المنافسة الأجنبية.

- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية المشاريع الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها.
- دعم الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحفيزه على المبادرة وخلق مشاريع إنتاجية صغيرة كبديل عن المناصب الوظيفية المختلفة التي تبقى بمثابة الخيار الوحيد أمام الغالبية الساحقة لشباب الذين يعانون من البطالة.
- ضرورة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات و المشاريع التي بإمكانها توفير مناصب شغل و خلق الثروة، كما يجب الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة.

- ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمشاريع الصغيرة المنتجة، والعمل على إحداث تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفر مرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل دعما أمام الاستثمار.

-تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.

- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.

- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات من الهيئات المختصة.

- صياغة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات والتعليمات التي تسهم في توفير بيئة قانونية مواتية لنشاط الاستثمار وتحفيزه من حيث التراخيص وتسهيلات التسجيل والإعفاءات الضريبية أو تسهيلات البنى الارتكازية.

.

قائمة المـــــــــراجع

أولا – المراجع باللغة العربية

الكتب

1–د/ إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2009.

2- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2009.

3- مروة أحمد, نسيم برهم، الريادة و ادارة المشاريع الصغيرة، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريدات، القاهرة،2008.

4- المنصور, كاسر نصر، ادارة المشاريع الصغيرة ،جامعة مؤتة, دار الحامد للنشر، عمان 2000.

5- د.زيدان رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ، جامعة دمشق، سورية: 2005.

6- د. المحروق، *ماهر* حسن، د. مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الأردن :2006.

7- الأسرج ، حسين عبد المطلب ، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربية ، وزارة التجارة والصناعة المصرية ، مصر، 2007.

8-خضر، حسان ، تنمية المشاريع الصغيرة ، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي .

9- د. الحناوي ، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر: 2006.

10- د. هيكل، محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة: 2003.

11- العطية، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، عمان، 2004.

12- عفانة، جهاد، أبو عبد، قاسم، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري عمان، 2004.

13- حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار المسيرة، عمان، 2007.

14- عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

15- د. الحناوي، محمد صالح و أخرون ،" حاضنات الأعمال "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001.

16- أبو قحف، عبد السلام ،" العولمة و حاضنات الأعمال"، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ، مصر، 2002.

17- التميمي ،ارشد فؤاد مجيد ، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني ، 2012.

18- د. السنوسي، رمضان و د. الدويبي ،عبد السلام ، حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى"، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا،2003.

19- محمد لبيب عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.

20-مالكوم، شادوف وآخرون. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة. ترجمة عبد الباري طارق وآخرون، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. الطبعة الأولى 2009.

.

21-عبود كنجو .استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية علي المشروعات الصغيرة في مدينة حلب . المؤتمر العلمي الخامس ، جامعة فيلادلفيا. كلية العلوم الإدارية و المالية . 2007.

22-عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، مطبوعات الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال.2003،.

.

التقارير والدوريات، المؤتمرات، القوانين والندوات العلمية:

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).

2- منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، الدورة21، القاهرة، 4-11 أبريل 1994.

3- د. جمال ، حسين ،ورقة عمل ، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة ، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003.

4-الملتقى الاقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- العدد الثاني والعشرون – ماي 2007.

5- شبلاق، عماد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر 2002.

6 -بن علي ، بلعوز ،و محمد ،اليفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل **2** ، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17 ،18 ،نيسان 2006 .

7- المحروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها ،معوقاتها ،مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 .

8- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المرافق، نشرة إعلامية تصدرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كل شهرين، رقم01، أوت2007.

9- المكتب الإقليمي للدول العربية ،(2003). " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003"، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن.

10- عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة و الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،18.17 أفريل 2006، جامعة ورقلة.

11- زايدي ، س. م. جنيد و نعيم، طاهر ، " نقل نتائج البحث العلمي إلى قطاع الصناعي"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ــ إيسيسكو ــ الرباط ، المغرب(2005).

12- بركات ربيعة, دوباخ سعيدة, حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة. الملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 08/07/06 أفريل2010.

13- مجلس الشورى: «خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى «،التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،2003.

14- منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس.

15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر يوم 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

16- لشيمي، محمد نبيل: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول. الحوار المتمدن - العدد: 2756 - 2009 .

17- د.م/ عاطف الشبراوي د.م/ أحمد درويش، "نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية"، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، مطبوعات الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال،2003، القاهرة 29-27 يناير 2003.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1- Alain Fayolle, le métier de créateur d'entreprise, les Edition d'organisation, tome 2, PARIS, 1983.

2- Alain Fayolle, ENTREPRENARIAT, DUNOD, PARIS, 2004.

3- Alain Fayolle, l'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur, les Edition d'organisation, PARIS, Février 2007.

4- ALBERT Ph, MARION S, « Ouvrir l'enseignement à l'esprit d'entreprendre », Les Eclos, paris, 1997.

5- Alain FAYOLLE, le métier de créateur d'entreprise, les Edition d'organisation, paris, 2003.

6- Azzedine Tounés , un l'intention entrepreneurial ; une recherche comparative entre des étudiant suivent des formations en entreprenariat bac +5 et des étudiant en DESS CAAE , Thèse de doctorat en science de gestion ; France université de Rouen ,2003.

7- BLOCK Z, STUMPF S.A., « Entrepreneurship Education Research: Experience and challenge » in The State of the Art of Entrepreneurship, SEXTON D.L. and KASARDA J.D. Eds., Boston: PWS-Kent, 1992.

8- Brain Wilson, The Small Business Hand Book, Basill black well ink, New York .USA. 1986.

9- CATHERINE LEGER – JARNIOU, Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes - théories et pratique – Revue française de gestion –N 185, PARIS, 2008.

10- Catherine leger-jarniou, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.

11- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002.

12- E.M. La violette et C. loue, les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un révérenciel, haute école de gestion FRIBOURG, SUISSE, 2006.

13- IBID.

14- Ján Iša, *Profiles of world economists: Joseph Alois Schumpeter*, BIATEC, Volume XII, Avril 2004.

15- Jean-Pierre Boissin, " Du concept à la mise en oeuvre des Maisons de l'Entrepreneuriat : Bilan des sept premières structures et ouverture des doctorants à l'Entrepreneuriat ", France, 2006.

16- K.Messeghem,l' entreprenariat en quête de paradigme :apport de l'école autrichienne, le congrès international francophone en entreprenariat et PME, l'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suise,25-27 octobre 2006.

17 -Khaled Bouabdeallah et Abdallah Zouache, Entreprenariat et Développent économique ; cahier du CREAD n 73, 2005.

18- Kirzner, competition and entrepreneurship, Chicago University press, 1973.

19- Kirzner, Perception, opportunity and profit: Studies in the theory of entrepreneurship, Chicago university press, 1979.

20- Mark Casson, l'entrepreneur, Edition d'economica, Paris, 1991.

21- Mohamed BAYAD et Malek Bourguiba, de l universalisme a la contingence : Réflexion sur l intention entrepreneurial, 2006.

22- Nadim Ahmed and Richard G Seymour, Defining Entrepreneurial Activity, 2008.

23- Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION

D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005.

24- Pierre-Andre Julien et Michel Marhesnay, L'entrepreneuriat, Edition PARIS, 1996.

25- Peter Drucker, Les entrepreneur, Edition Jean Claude Lattes, PARIS, 1985.

26- ROBER D HISRICH et MICHEL PETERS, Entrepreneurship, Edition d'économica, Paris, 1991.

27- Scott Shane and S. Venkataraman, the Promise of Entrepreneurship as a Field of Research, *the Academy of Management Review*, 2000.

28- Sophie Boutillier et Dimitri UZUNIDIS, l'entrepreneur **:** une analyse socio-économique, édition d'économica, Paris, 1995.

29- Schumpeter, capitalisme socialisme et démocratie, petit bibliothèque Payot, Paris 1967.

30- sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net).

31-T.Verstrate et A. Fayolle, Paradigme et entreprenariat, revue de l'entreprenariat. Vol 4, N°01, PARIS, 2005.

32- Thomas K. McCraw, *Prophet of Innovation: Joseph Schumpeter and Creative Destruction*, Belknap Press, 2007.

33- Tornatzky , Louis & others, " A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices", The National Business Incubation Association, USA, 2002.

34- Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March, 2001.

34- Vérin Helene, Entrepreneur, Entreprises, colloque entreprises et entrepreneur en Afrique, édition l'harmattan, paris 1983.

-مواقع الانترنت

1--*www.scienclib.fr*

*2- www.**apce**.com*

3 www.entreprenariat.auf.org

4- www.entrepreneurship.qc.ca

5- www.petite-entreprises.com

6- www .nbb.be

7- www.insee.fr/entreprenariat

8- www. *foad.refer.org*

9- www.syntec-management.com

10- web.worldbank.org/definition

11- www.unido.org/entreprenariat

12- www.alolabor.org

13- www.oboule.com/entreprenariat chip

14- www.entrepreneur.com

15-http://philippesilberzahn.com

16- www.entrepreneurchip.sc.ca/fr/projet

17- www.world entrepreneurship.com/Def.

18--www.refer.mg/cours/analyse projet/ùod1/pierre André julien et Michel MAR Chesnay

19-www.smallbusiness.com/Définition

20-www.ilo.org

21- www.sba.gov

22- www.kenanaonline.org

23- www.jcci.org.sa

24- www.isesco.org.

25- www.arabeprojet.net

الملاحق

الملحق رقم (01):الإحصائيات الوطني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

	Structure de financement	Montant (DA)
Au 31/12/2007	**Prêt Bancaire**	112.686.931.320,49
	PNR	34.842.980.910,57
	Apport Personnel	29.751.846.093,65
2008	**Prêt Bancaire**	19.134.804.155,43
	PNR	6.462.990.797,92
	Apport Personnel	5.065.195.124,96
2009	**Prêt Bancaire**	40.540.434.294,05
	PNR	13.222.123.185,53
	Apport Personnel	9.184.445.097,23
2010	**Prêt Bancaire**	47.201.005.646,84
	PNR	15.088.399.271,14
	Apport Personnel	7.531.931.060,60
2011	**Prêt Bancaire**	93.847.129.052,70
	PNR	38.840.678.926,70

	Apport Personnel	4.597.884.704,89
2012	**Prêt Bancaire**	146.750.076.727,20
	PNR	61.880.447.532,34
	Apport Personnel	5.111.207.092,47
2013	**Prêt Bancaire**	108.317.399.967,84
	PNR	46.152.250.896,61
	Apport Personnel	3.549.743.518,18
Total Prêt Bancaire		568.477.781.164,55
Total PNR		216.489.871.520,81
Total Apport Personnel		64.792.252.691,98

Niveau d'investissement	**Part**
INFERIEUR A 1.000.000 DA	12%
SUPERIEUR OU EGAL A 1.000.000 DA INFERIEUR A 2.000.000 DA	30%
SUPERIEUR OU EGAL A 2.000.000 DA INFERIEUR A 3.000.000 DA	24%
SUPERIEUR OU EGAL A 3.000.000 DA INFERIEUR A 4.000.000 DA	11%
SUPERIEUR OU EGAL A 4.000.000 DA INFERIEUR OU EGAL A 5.000.000 DA	8%

SUPERIEUR A 5.000.000 DA	14%
	100%

Évolution des projets financés par secteur d'activité

Secteurs	**Au 31/12/2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Total général**
AGRICULTURE ET PECHE	10.668	814	1.467	2.222	3.686	6.705	8.225	33.787
ARTISANAT	13.380	1.881	3.455	3.264	3.559	5.438	4.900	35.877
BTPH	4.013	933	2.078	2.794	3.672	4.375	4.347	22.212
INDUSTRIE ET MAINTENANCE	6.333	1.247	1.685	1.542	2.118	3.301	3.333	19.559
SERVICES	51.986	5.759	12.163	12.819	29.797	45.993	22.234	180.751
Total général	**86.380**	**10.634**	**20.848**	**22.641**	**42.832**	**65.812**	**43.039**	**292.186**

Évolution des projets financés par genre

GENRE	Au 31/12/2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	Total général
FÉMININ	12.166	1.502	2.496	2.211	2.951	4.477	3.526	29.329
MASCULIN	74.214	9.132	18.352	20.430	39.881	61.335	39.513	262.857
Total général	**86.380**	**10.634**	**20.848**	**22.641**	**42.832**	**65.812**	**43.039**	**292.186**

Évolution par type de financement

Type de financement	Au 31/12/2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	Total général
MIXTE	7.208	1.248	1.695	1.000	1.110	837	623	13.721
TRIANGULAIRE	79.172	9.386	19.153	21.641	41.722	64.975	42.416	278.465
Total général	**86.380**	**10.634**	**20.848**	**22.641**	**42.832**	**65.812**	**43.039**	**292.186**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

www.ansej.org.dz

الملحق رقم (02):نموذج استبيان الدراسة

الجمهورية الجزائرية لديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسسير

قسم العلوم التجارية

دراسة للطالب شقرون محمد

استبيان

السلام عليكم

هده الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية تخصص الإبداع و المقاولاتية و الهدف من الدراسة هو تبيان دو المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة.

يكفي فقط لكل إجابة التأشير على الخانة المناسبة و نحيطكم علما أنه لا يوجد إجابات جيدة أوغير جيدة بل نحن نهتم بأرائكم .نرجو الإجابة منكم بكل صدق و على كل الأسئلة الواردة .

I - معلومات عامة

الجنس

- ذكر ☐
- أنثى ☐

العمر

- من 19 إلى 24 ☐
- من 25 إلى 30 ☐
- من 31 إلى 35 ☐
- من 36 إلى 39 ☐
- 40 فما فوق ☐

الحالة الاجتماعية

- متزوج ☐
- متزوجة ☐
- مطلق ☐
- مطلقة ☐
- أعزب ☐
- عزباء ☐
- أرمل ☐
- أرملة ☐

المؤهلات العلمية

-ابتدائي ☐
-متوسط ☐
-ثانوي ☐
-خريجي التكوين المهني ☐
-جامعي فما فوق ☐

الخبرة المهنية السابقة في مجال نمط المشروع المستحدث

1- نعم ☐
2- لا ☐

تاريخ إنشاء المشروع

1-قبل سنة 2006 ☐
2-ما بين 2006 و 2012 ☐
3-بعد 2012 ☐

ما نوع نشاط مشروعك؟

1-زراعي ☐
2-صناعي ☐
3-تجاري ☐

II- الصعوبات المواجهة

هل واجهتا صعوبة في القدرة على تسديد قروض خلق مشروعك ؟

1-نعم ☐

2 - لا ☐

هل واجهتا صعوبة في تسويق منتوجاتك أو خدماتك ؟

1-نعم ☐

2 - لا ☐

هل واجهتا صعوبة قلة الخبرة؟

1-نعم ☐

2 - لا ☐

هل واجهتا صعوبة توفر العمالة المناسبة ؟

1-نعم ☐

2 - لا ☐

الملحق رقم (03):نموذج ورقة تسجيل لطالبي تمويل لدى الوكالة

Coller votre photo ici

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

Formulaire d'inscription

Gérant

Je, soussigné (e)

Nom : Prénom :

Sexe : Homme ☐ Femme ☐ Nom de jeune fille :

Fils(le) de : Et de

Date de naissance : N° acte de naissance :

Commune de naissance : Wilaya de naissance :

Adresse personnelle actuelle : Commune :

Wilaya : Email : Tél : Numéro carte ANEM:

Qualification ou diplômes :

Niveau d'Instruction: Primaire ☐ Moyen ☐ Secondaire ☐ Universitaire ☐

Siege social s'il y a lieu : Commune : Wilaya :

Sollicite les aides financières et les avantages fiscaux accordés par le dispositif ANSEJ pour la réalisation de l'activité :

dans le cadre d'un mode de financement : Triangulaire : ☐ Mixte : ☐

Aides financières demandées :

PNR classique : ☐

PNR Loyer : ☐ PNR Véhicule atelier : ☐ PNR Cabinets groupés : ☐

Déclare sur l'honneur :

- N'exercer aucune activité salariée ou non salariée lors du dépôt de mon dossier au niveau de l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes.
- Ne pas être inscrit au niveau des centres de formation ou institut ou université lors du dépôt du dossier.
- N'avoir jamais bénéficié d'une aide de l'Etat au titre de la création d'activité.
- Etre inscrit à l'ANEM (Carte en cours de validité).

Nom et Prénom du gérant.....

Signature

Toutes fausses déclarations entrainent l'annulation de l'inscription de l'intéressé avec possibilité de poursuites judiciaires selon l'article 223 du code pénal.

Tableau Récapitulatif des équipements et services demandés (à détailler en annexe)

A renseigner par le gérant

Désignation	Montant total TTC
Equipements	
Matériel roulant (s'il y a lieu)+Taxe véhicule incluse	
Assurances multirisques (équipements)	
Assurances tous risques (matériel roulant)	
Aménagements (s'il y a lieu)	
Fonds de roulement	

Espace réservé à l'ANSEJ

Antenne/Annexe :

Carte d'identité nationale n° :
Etablie le : ..... par .....

N° Sieje V3: .....

Nom et signature de l'accompagnateur

Date de dépôt :

NB : - Lors du dépôt du présent formulaire, se munir de la carte nationale d'identité .

الملخص:

أصبح موضوع المقاولاتية يحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي أصبحت تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية و الاستراتيجي. و للمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في خلق الثروة و الرفع من مستويات الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد و تنويع النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة التوازن للأسواق بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار.حاولنا من خلال هده العمل دراسة دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة و جاءت اشكالية هدا البحث كمائلي هل يؤثر دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ؟ و فعلا تبين أن المقاولاتية تؤثر ايجابا على خلق المشاريع الصغيرة المنتجة و هي بمثابة أداة أو وسيلة خلق المشاريع الصغيرة المنتجة و تساهم المقاولاتية مساهمة فعالة في تنمية و ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة الناجحة قادرة على تجاوز الصعوبات و ضمان استمراراكما وجدنا أن للمقاولاتية القدرة على خلق مشاريع صغيرة منتجة في قطاعات متعددة .

الكلمات الدالة : المقاولاتية، المشروعات الصغيرة، دور المقاولاتية ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Résumé:

L’entrepreneuriat est devenu un sujet qui occupe une grande partie des préoccupations des gouvernements et de nombreux pays, et surtout avec l’importance des petits projets dans les économies de ces pays quel que soit le niveau de développement, et le rôle qu'ils jouent dans le développement futur et programmes stratégiques. Et L’entrepreneuriat son importance où son rôle ne se limite pas seulement à la création de richesse et d'augmenter les niveaux de production et d'augmenter le chiffre d'affaires généré par l'activité de nouvelles institutions qui ont été créés, mais aussi son rôle dans le renouvellement et la diversification du tissu économique par la compensation des institutions en faillite et aussi son rôle de promouvoir l’innovation.. à travers ce travail nous avons essaye d étudie le rôle de l entrepreneurial dans la promotion des petites projet productives et la problématique du sujet est se que le rôle de l entreprenariat influence dans la promotion des petit projet productive? Et en fait il s’avéré que l entrepreneurial influer positivement sur la création de petits projets productifs et sert comme un outil ou un moyen de créer de petits projets productifs et contribuer avec efficacité dans le développement et la promotion du de petits projets productive capables de surmonter les difficultés et nous avons trouvé aussi que le l entreprenariat peut créer de petits projets produit dans de multiples secteurs.

Mots clés: entrepreneuriales, les petits projets, rôle d'entrepreneur, l'Agence nationale pour le soutien de l'emploi des jeunes.

Summary:
Entrepreneurs hip has become the subject occupies a great deal of concerns governments and many countries, especially with the increasing prestige that have become occupied by these various countries in the economies of small projects whatever the level of development, and the role they are playing in a different future development and strategic programs. And the Entrepreneurs hip have great importance where its role is not limited only to the creation of wealth and increase the levels of production and increase the revenue generated by Activity new institutions that were created but also to the role in the renewal and diversification of the economic fabric through compensation of failed institutions and rebalance the through work study this topic entrepreneurial role in the promotion of small enterprises producing and problematic is Is affect entrepreneurial role in the promotion of small enterprises producing? And actually turned out to be entrepreneurial affect positively on the creation of small productive projects and serves as a tool or a means to create small productive projects and contribute to entrepreneurial contribution effective in the development and promotion of successful producing small projects able to overcome the difficulties .we found that the Entrepreneurs hip have the ability to create small projects produced in multiple sectors.
Key words: entrepreneurial, small businesses, entrepreneurial role, the National Agency for support of youth employment.